

محمد سعيد

# من الإستقلال إلى الحرية



منشورات  
المكتبة الوطنية الجزائرية



طبع هذا الكتاب في إطار  
حقوق دعم الإبداع  
مديرية الآداب والفنون - وزارة الثقافة

---

- الناشر : المكتبة الوطنية الجزائرية  
ص.ب. 127، العامة - الجزائر.  
-الهاتف : 21 67 95 44 (213)  
-الفاكس : 21 68 23 00 (213)  
- المؤلف : محمد سعيدي  
- العنوان : من الإستقلال إلى الحرية  
- الطبعة الأولى السداسي الأول 2005  
- تصميم : فاروق ادوارجة  
- إنجاز : فاطمة بن شريف/نسيمة بن يجلف  
- الإيداع القانوني : 958 - 2005  
- ردمك : 2- 28- 9961-901- ISBN  
- طبع : ANEP / روية

**من الإستقلال إلى الحرّية**



محمد سعيدي

# من الإستقلال إلى الحرية

تقديم :  
د. أمين الزاوي

١







الإهداء

إلى زوجتي  
سندي وقوتي  
روحي وضميري



## مقدمة

# في التاريخ والثقافة والحرية أيضا

-1-

ما علاقة المثقف بالسلطة والتاريخ ؟

سعدت لقراءة هذا الكتاب (من الاستقلال إلى الحرية) الذي قضى الأستاذ محمد سعيدي فترة طويلة في تأليفه، بل إنني تابعت بعض إرهابات هذا المؤلف في مناقشات طويلة دارت بيني وبين الكاتب وهو يناوش التاريخ ويقرأ بجرأة كبيرة الأحداث والشخصيات التي شكلت المفاصل الأساسية للتاريخ وللمجتمع المعاصرين في الجزائر.

سعدت أيضا أن تتولى المكتبة الوطنية الجزائرية نشر مثل هذا الكتاب المؤسس للحوار الفكري الجاد في فترة تجتازها الثقافة الجزائرية وهي تبحث عن إقلاص نوعي في ظل التعددية السياسية واللغوية وفي ظل تحول عالمي يتميز بانمحاء الحدود وإعادة النظر في الخصوصيات الثقافية من جهة وهبوب رياح العولمة الاقتصادية من جهة ثانية.

حين شرفني الأستاذ محمد سعيدي وطلب مني أن أقدم لهذا الكتاب شعرت بنوع من الخوف والتردد أيضا لأنني أدرك جيدا أن كتاب (من الاستقلال إلى الحرية) هو حصيلة جهد فلسفي وفكري من جهة وهو أيضا حصيلة تجربة في الحياة السياسية والمؤسساتية والدبلوماسية التي مارسها الكاتب الأستاذ محمد سعيدي. فكان الكاتب محمد سعيدي نموذجا للمثقف المعاصر في علاقاته بالسلطة، علاقة مؤسسة على الانخراط والنقد.

لكل ذلك أردت أن أطرح في هذه المقدمة ما يمكن أن يكون خلفية وهاجس الكتاب والكاتب ألا وهو علاقة المثقف بالتاريخ وبآليات السلطة في العالم الثالث وعلى الخصوص العالم العربي والإسلامي.

-2-

أولا لكل مثقف مكرس سلطة في مجتمعه وهمية كانت أم حقيقية أم رموزية، والمثقف الذي ينتج ثروة من المعاني ومن الخيال ومن المعرفة ومن الرموز ينتج موازاة معها سلطة ما تترجم في السياسة وفي الأخلاق وفي الاقتصاد وفي الاجتماع. إن علاقة اللاتوافق بين أنظمة السلطة السياسية والمثقف ناتجة أصلا على أن دور المثقف هو دور نقدي.

فالفكر الخلاق الذي يجب أن يتمتع به المثقف من خصائصه الأولية هي "النقد". والمثقف الذي يفقد حاسة النقد يتحول إلى "مثقف أرنب". إن الدور الأساسي الذي يلعبه المثقف العضوي هو أن يثقف السياسة. فالسياسة والسياسي يريدان أن يظلا في خطاب تبسيطي أيديولوجي تعميمي هدفهما الإبقاء على أساسيات البنية الاجتماعية والسياسية والمخيلية أيضا. فإذا كان المثقف يريد التغيير ويريد التقدم نحو الجديد في حالة من التفكير تارة وفي حالات من المفامرات تارة أخرى، فالسياسي على العكس من ذلك يخاف التغيير ويسعى قدر الإمكان توهيم المجتمع بتغيير سطحي يحافظ على متن البنية الكلاسيكية بعناصرها المحافظة..

إن علاقة "القلق" و"النقد" و"المعارضة" بين "المثقف" و"السلطان" يجب المحافظة عليها لأنها هي الحالة الطبيعية التي تجعل المثقف يحافظ على "خاصية النقد" وهي واحدة من تعريفات المثقف. أقدم هذه المقاربة لأن في هذا الكتاب (من الاستقلال إلى الحرية) شيئين أساسيين هما :

أ/ أن كاتبه الأستاذ محمد سعيد مثقف جامعي له مسار مهني وسياسي طويل داخل مؤسسات الدولة الجزائرية المعاصرة ولكنه ومع ذلك كان صوته منفردا ومتقدرا. إذ ظل محافظا على استقلالية التفكير والنقد، فكان بذلك مسيرا وإطارا بحس المثقف النقدي. كان حريصا على المحافظة على مسافة للرؤية الشاملة المؤسسة على النقد الذاتي والتاريخي.

ب/ أما الشيء الثاني فهو مضمون هذا الكتاب المتمتع بجرأة تحليلية تتراوح ما بين التفكير الفلسفي والفكر السياسي من جهة والتحليل التاريخي والقراءة الاجتماعية للجزائر خلال نصف قرن من الزمن.

### -3-

لماذا يرتاح القارئ لمثل هذه الكتابة التي تزوج في لغة أدبية عالية ما بين التجربة الذاتية وأطروحات التاريخ والسياسة؟ يرتاح إليها لأنها تنطلق من الصدق وتدافع عنه. وإنما إذ تكتب القضايا الكبرى وتناقشها فإنها في الوقت نفسه تذهب بعيدا في استخلاص النتائج والقراءات من خلال وقائع قد تبدو صغيرة للعين غير النافذة والتي لا تعرف المتحركات في مفاصل التاريخ.

وأسوق هنا تعليقا كان قد رواه لي ذات مرة الأستاذ محمد سعيد صاحب هذا الكتاب وهو المعجب بكاتب ياسين ومحمد الصديق بن يحيى : (كان المرحوم محمد الصديق بن يحيى يقول دائما إن كاتب ياسين وحده يحتاج إلى "دولة" كاملة لفهمه وتسييره). إن مقولة هذا السياسي تجاه هذا العبقرى المبدع

تكشف عن طبيعة العلاقة بين السلطات والمبدع. إن "السلطان" الذكي يحتاج إلى معركة مع "المبدعين" حتى يطوع مؤسساته ولغة خطابه لمسيرة التغيرات والانقلابات الفكرية والمفاهيمية الحاصلة بسرعة ويعتف في العالم.

إن كتابا عربيا وأجانب اشتغلوا لمدة طويلة داخل كواليس السلطات ولم يفقدوا حسهم الإبداعي ولا قوة كلمتهم ولا روح المغامرة الإبداعية: فنزار قباني وعبد الوهاب البياتي وعمر أبو ريشة ومحمود المسمدي وطه حسين والطبيب صالح وخورخي بورخيس وغابرييل غارسيا ماركيز وإيميتاتوف وحمزاتوف وهافل وجون لوكاري. وغيرهم تولوا مهمات سياسية، ولكنهم ظلوا مبدعين قادرين على المحافظة على الإبداع كعالم يقود إلى الانقلاب ويفعل من أجل التغيير، واعتقد أن الأستاذ محمد سعيدي من عيار هذه الفئة من الأنتلجانشيا. أعتقد أنه وفي ظل انفتاح العالم الآن وإنهيار الحدود التقليدية الفكرية واللغوية والجغرافية التي كانت سائدة في منتصف القرن الماضي، فإن هاجس المثقف/المبدع الآن هو إنتاج "مغامرة" تجر السياسي نحو الثقافي خاصة في العالم الثالث.

وفي بلادنا أعتقد أن من أولويات المثقف والمبدع الآن هو كيف "يورط" السلطة في مغامرة "الثقافة" و"الإبداع" لأننا وفي مثل هذه الحال من التاريخ المعاصر فقد تجاوز الراهن صورة "السياسي" الخمسيني، فالمجتمع المحلي الداخلي أو العالمي يطالب بسياسي مثقف قادر على إنتاج خطاب جديد لمحاورة السلطات الأخرى خلف حدود لم يعد لها وجود إلا هي أوهام السلطات التقليدية. لا يمكن تحديث الخطاب السياسي في بلداننا النامية إلا بتثقيف السياسة. إن "المياسة" العربية هي سياسة "الهواة" قائمة على عقلية وذهنية لا تنتج سوى (رد الفعل المتشنج و المتحمس الخالي من التأمل) ثقافة رد الفعل الغير قادرة على تأسيس ركام فكري ولا ركام من الممارسات وهو العطب الذي يجعلها غير قادرة على إنتاج فعل "التقدم" وبناء الحداثة. لذا فعل أزمة السياسي تكمن أساسا في "التورط" في الثقافي كمنفذ للخروج من أزمة نجرها كجثة نقتة خلفنا منذ بداية عصر النهضة.

شكرا للأستاذ محمد سعيدي على أنه ومن خلال هذا المؤلف (من الاستقلال إلى الحرية) أعاد علينا طرح أسئلة جوهرية مرتبطة بتاريخنا وفكرنا السياسي وبالشأن الثقافي أيضا.

**د. أمين الزاوي**

## كلمة لا بد منها

الفصول التي يضمها هذا الكتاب تحتوي على مجموعة من المواضيع كان لي الحظ أن أكون مشاركا فيها مباشرة : الجامعة، التعليم العالي والبحث العلمي، الإعلام، الثقافة السياسية. وهي بدون شك من المحاور الرئيسية المصصية في صلب مسيرتنا الوطنية. ومن خلالها، حاولت أن أكون رؤيا، تكون موضوعية بقدر الإمكان بعيدا عن الأشخاص، والتكتلات، والتيارات التي كانت تتنازع هذه المسيرة الملحمية العظيمة.

من ثورة التحرير إلى معارك التشبيد الوطني، وبناء الدولة الجزائرية الحديثة. وسط الصراعات والتوترات الداخلية، العلنية أحيانا، والخفية في غالب الأحيان؛ ومواجهة الوضع الدولي في أجواء الحرب الباردة، وانتقال امتداداتها إلى بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا : ووقوف الجزائر الفتيّة، جزائر ثورة نوفمبر المنتصرة بجانب القضايا العادلة في العالم : قضايا التحرر، ونزع الهيمنة على الشعوب هيمنة الدول الكبرى التي تبحث عن النفوذ الجديد، والدول الاستعمارية القديمة التي يحركها الحنين إلى عهود السيطرة واسترجاع المواقع التي فقدتها. فكانت الجزائر "كعبة الأحرار" حسب تعبير الزعيم الإفريقي "م. كابرال" موئل الأحرار الهاريبيين من قمع الدكتاتورية من آسيا إلى أمريكا اللاتينية، إلى البرتغال وإسبانيا في أوروبا.

وقد دفعت الجزائر ثمنها باهضا لهذه المواقف الإنسانية النبيلة والمشرفة ؛ ثمننا وصل إلى درجة الإنتقام والتشفي، ونصفية الحساب مع الثورة الجزائرية. تجلّى هذا الإنتقام بقوة في الأزمة الدموية الرهيبة التي عشناها.

في الداخل كنا نواجه مخلفات مائة واثنين وثلاثين سنة من الإستعمار المدمر الذي دفع فيه بلادنا إلى هاوية التخلف، في وقت عرف فيه الغرب القفزة النوعية في التقدم في مجالات السياسة وأنظمة الحكم ؛ في الإقتصاد والعلم والتكنولوجيا ؛ في الثقافة، وتطور المجتمعات. واجهنا إعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة ؛ المشاكل التي ترتبت على حرب التحرير. قضابا التتبع في مختلف فروعها ؛ في التعليم ؛ في الصحة. في بناء الهياكل القاعدية ؛ بناء الإدارة ؛ تكوين اقتصاد وطني من الصفر.

في مجتمع ما تزال الأمية سائدة فيه ؛ مجتمع يستعجل نتائج الثورة يطمح إلى التقدم في كل شيء. ومع الكوابح الداخلية كنا نواجه الضغوط الرهيبة من الغرب الذي أرغمنا على دفع ثمن الحرب الباردة، من غير أن يكون لنا فيها لا ناقة ولا جمل. كنا فقط، كابناء ثورة وطنية مستقلة منتصرة نحرض على حريتنا

وسيادتنا واستقلالنا، والالتزام بالمبادئ الإنسانية التي ترسخت لدى شعبنا في نضالاته وحروبه العتيقة عبر التاريخ من أجل الحفاظ على كرامته وحريته في هذه المسيرة الوطنية الكبرى الفنية والمعقدة : كانت لنا انتصارات وانتكاسات، نجاحات وإخفاقات ؛ صعود وهبوط. مد وجزر. وفي هذه الفصول حولت الإلزام ببعض هذه المنحنىات، والتفاد إلى بعض الشقوق والشروخ. قد يكون التقييم ناقصا يشويه الخلل : وقد تكون الرؤيا غير مكتملة. ومن جانب واحد. وهذا لا يقلقني. لأن مسيرة مثل مسيرتنا الوطنية : غنية بثرائها وحيويتها ؛ بتعدد وتنوع مساراتها ومشاريها ؛ بتعقيداتها، وتناقضاتها من الطبيعي أن تختلف حولها الآراء، وتتعدد الرؤى ؛ هذا شيء مهم. والأهم أن يبقى الحوار مفتوحا بين القوى الحية في البلاد وأن تتلاقح الأفكار في تنوعها، وحتى في تعارضها "النفوس تتقارح، والعقول تتلاقح، والألسنة تتفتح." و"العقل بأسره لا يوجد في شخص إنسي. وإنما يوجد منه قسما بالأكثر والأقل، والأشد والأضعف" يقول أبو حيان التوحيدي.

لقد مرت الجزائر بأزمة دموية هي الأشد والأخطر في مسيرتنا الوطنية الملحمة. كادت أن تعصف بالبلاد : لولا وقوف القوى الوطنية الحية، وصمود الشعب الجزائري الشجاع واليوم تنحسر هذه الأزمة وسوف تصل إلى نهايتها الحتمية ؛ ولن يبقى منها إلا ذيلها المريرة. ولكن الأسباب الخفية والمعلنة ؛ الداخلي منها والخارجي ستبقى قائمة، تهدد البلاد في كل وقت بأزمة بل بأزمات قد تكون الأكثر تدميرا، فقد تتخذ أشكالا أخرى إذا نحن لم نفلك عناصر الكارثة التي مرت بنا .

هذا يقتضي القيام بنقد صارم لمسيرتنا : وتلمس الثغرات والمعطبات التي اصطدمنا بها ؛ وتقويم الإعوجاجات الحاصلة في السياسة ؛ وفي طبيعة نظام الحكم، وتسيير شؤون الأمة ومعالجتها للقضايا الوطنية الكبرى ؛ قضايا التنمية والتعليم والثقافة والصحة وتسيير المجتمع إدارق وتوجيهها. حتى نصل إلى بلورة مشروع وطني جديد نتفق على قواسمه المشتركة يقلع جنود الأزمة الدموية ويقضي على أسبابها، ويؤمن مستقبل بلادنا من أزمات أخرى. وهذا لن يتم إلا من خلال حوار وطني واسع تشارك فيه القوى الوطنية الحية بجميع تياراتها ومشاريها من غير تمييز أو إقصاء.

إذا كنت وقعت في إشارة هذا الموضوع فقد بلغت المبتغى و"على الله قصد السبيل".

**محمد سعيدي**





## من الإستقلال إلى الحرية

إذا كان العدل أساس الملك، فإن الحرية أساس الوجود. وإذا كان الطريق المؤدي إلى العدل هو الحرية، فإن الطريق إلى الحرية هو الحرية ولا شيء غيرها. فبالحرية يكون الإنسان الحر المبدع، وبالحرية ينتظم المجتمع الحر بالحوار والتوافق والرخاء، وبالحرية ينتظم الحكم الفعال المبني على التفاهم وعلى الإختيار الحر. والحرية لا نستحقها ولا نحصل عليها إلا بالحرية. فكلما تحرر الإنسان درجة اتسعت مسافة حريته أكثر إلى أن تبلغ مداها ليتحقق الإنسان الحر المبدع ؛ يتحرر الإنسان من التقليد ومن الخرافة، ومن طغيان الحكم، وسطوة المجتمع التقليدي المقيد بأغلال الشعوذة والتخلف. كمال الإنسان في كمال حريته، ومسيرة الإنسان منذ وجد في الكون هي مسلك يستقيم ويلتوي عبر الأحداث الكبرى ؛ الأحداث الكونية ؛ الطبيعية، الحروب، الهجرات الكبرى ؛ الإكتشافات المتلاحقة ليصل إلى كمال الحرية التي تحقق وجوده وإنسانيته ؛ فالإنسان بدون الحرية لا يختلف عن مخلوقات الطبيعة الصماء ؛ مثله مثل الحشرة والطير والبهيمة "ما الإنسان لولا اللسان ألا صورة ممثلة أو بهيمة مهملة"، يقول خالد بن صفوان الخطيب العربي البليغ المعبر عما تخفيه أسرار الصحراء الملهمة. واللسان هنا هو اللسان المبدع وليس اللسان الثرثار الذي لا يختلف عن رغاء الإبل وصياح البقر.

فاللسان لا يفصل الإنسان عن فصيلة البهيمة ليس ميزة إنه آلة معبرة عما يخلج وجدان الإنسان المليء بالأسرار والخواطر التي لا يمكن أن تنصع عنها إلا الحرية في الفكر والتعبير، لينقل ذلك الوجدان إلى وجدان غيره من بني البشر الذين يشاركونه في مزية التفكير والخيال ويتوقون

مثله إلى الحرية. ذلك أن الحرية هي مشاركة تكتسب بها معناها التفاعلي الحي. ولأن الحرية بدون مشاركة هي صيحة في واد لا يردد صداها-إلا الوديان والكهوف الخالية، فبالمشاركة يجسد الإنسان حريته، وينخرط مع بني جنسه في بناء المجتمع الراقي الذي تتجسد فيه الحرية والعدل والنظام والأمن والأمان. ويخرج من حالة الفردية والتوحش.

قال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الخليفة العظيم تلك المقالة المدوية : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً". قالها رجل حر واثق من نفسه، وفي عقيدته، وفي مجتمعه. في فهم عميق لعقيدة الإسلام السامية المتوجهة إلى الإنسان الحر، يقبلها عن اقتناع وعن طواعية، بدون إكراه ولا تخويف. هذه الكلمة البليغة هي من أعظم ما قيل في معنى الحرية. ونحن مولعون بترديدها في كل مناسبة، وبدون مناسبة أحياناً، عن وعي أو بدون وعي، وفي ترديدنا البيغاثي، وفهمنا المحدود، لا نقصد في أكثر الأحيان، أكثر من الفخر المظهري، وأننا سبقنا الأمم إلى الحرية! ولا نعطيلها أكثر من فهم حقوقي قضائي : بأن الخليفة العادل عمر الحق قد اقتصر من ابن أمير مصر عمرو بن العاص، وما أدراك ما عمرو بن العاص دهاء وكفاءة وكفاية وشخصية ولاء في الإسلام، لصالح مواطن مصري بسيط. وهذا القهم الأولي هو أقرب إلى معنى دولة القانون الحديثة التي لا يملو فيها إنسان على القانون، مهما كانت رتبته ومكانته في المجتمع أو السلطة. يبعدنا عن التأمل الفلسفي اللصيق في المعنى الإنساني لتلك المقالة، ونتجاهلها : كنا حكاماً لا يردعهم قانون ولا اعتبارات إنسانية أو أخلاقية، أو مواطنين بطرتهم النعمة فدفعتم إلى التسلط على غيرهم بقوة الثراء والجاه كما يتسلط الحكام بحكم السلطة التي يعتبرونها ملكاً وليس مهمة ومسؤولية.

فالمعنى العميق في كلمة عمر ليست في تطبيق الحكم العادل الذي كان يحرص عليه، والذي هو من شروط الحكم السوي فقط، ولكن في "مولد الإنسان الحر مولوداً". وهو المعنى الإنساني السامي الذي وصلت إليه الأفكار البشرية في أرقى مستوياتها، وتبني عليه الشعوب المتحضرة حياتها في تنظيماتها السياسية والاجتماعية عقيدة وسلوكاً من غير إفراط ولا تفريط. حق الإنسان في الحياة والحرية والعدالة والكرامة.

ولكننا في مجتمعاتنا وثقافتنا ونظامنا السياسي والحكومي نعمل ضد هذا المعنى النبيل الذي خرج من أعظم الشخصيات الحاكمة في الإسلام. نظلم ونحتقر ؛ نتعالى، نتجبر بسبب وبغير سبب ؛ نتصرف بالفرية والمزاج بعيدا عن العقل والمنطق والقيم الأخلاقية الإنسانية في مقدمتها قيمة الحرية. فلا ينعم الإنسان عندنا بها إلا في أحضان أمه عند الرضاعة. ف عندما يقطم ويبدأ في التحرك نحو الحياة يحرم من اللعب، ونرغمه أن يمارس اللعبة التي نريدها وكما نريدها وليس كما يريد لها هو. وعندما يدخل المدرسة يكره على ما لا يفهم وعلى ما لا يتذوق نكبح عقله ونقيد عاطفته، نكبل خياله، نصنعه كما يريد كيأرنا فعالم الطفل العميق مجهول عندنا ؛ نستعجل طفولته ونحلم دائما أن نراه كبيرا.

فالمعلم يضطهده عندما لا يفهم كما يريد هو لا كما يريد الطفل.

ويضطهده الكتاب الذي يرغم على قراءته والإقتناع بما فيه، ولو كان لا يرضاه عقله ولا ذوقه. وعندما يخرج للحياة متحملا مسؤولياته ؛ تضطهده متاعب الحياة الجمّة، وتقهره السلطة بقوانينها الجائرة، ويعجزفقتها في السلوك والممارسة، ولا يستريح، إن كان في الموت استراحة ويأخذ حريته إلا عند ذهابه إلى القبر محملا بكل أوزار ومتاعب الحياة التي أكره عليها كما يقول المعري الذي صور أحسن تصوير وضعية الإنسان في مجتمعاتنا التي لم تسعد ولم تذق نعم التطور الذي وصلته الإنسانية المتحضرة. فالإنسان حر كما ولدته أمه متحررا من كل القيود المناهية للحياة السوية للقطرة التي فطره الله عليها.

فهمنا وسلوكنا مناف ومتعارض مع ما قصده عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الخليفة الذي تشيع بالقييدة وأدرك مغزاها الإنساني السامي.

فالإسلام بني أساسا على الحرية في جوهره الإعتقاد "لا إكراه في الدين" في السلوك والموقف ابتداء من الشهادة "لا إله إلا الله" لا معبود إلا الله. وعبادة الله الصلة والخضوع والطاعة والجزاء. وبهذا المعنى فالإنسان المسلم حر لا يخضع لمال ولا لوثية، مهما كانت، لا لسلطان جائر. ولا يخضع في السلوك إلا للحق المشروع الذي فيه حريته وسعادته. "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا. أهأنت تكره الناس

حتى يكونوا مؤمنين. وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله" ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء". "إنما عليك البلاغ وعلينا الحساب".  
"فذكر إنما أنت مذكر ولست عليهم بمسيطر". "نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيدي". "إنما أنذركم بالوحي".

فخطبة الوداع التي ألقاها النبي عليه الصلاة والسلام ترتكز على معنيين كبيرين : المعنى الأول تصفية حسابه مع الناس في الدنيا، وعلى الشهادة بأنه بلغ الرسالة "ألا هل بلغت اللهم فاشهد"، جملتان يكررها بعد كل مقطع. وبهذه الروح المشبعة بالحرية والتي تعتمد التبليغ والحجة انتشر الإسلام في اندفاع لا مثيل له في ذلك التاريخ. ينتشر بين الأمم المختلفة الأديان والثقافات والتقاليد من الصين في أعماق آسيا إلى المحيط الأطلسي إلى الأندلس. يفتح، يحاور في حرية كاملة ؛ وتسامح ديني وسياسي واجتماعي لم تمارسه أية سلطة من الخارج على الشعب الذي دخلته. وفي بلادنا ينبغي التذكير بذلك الدرس البليغ ؛ درس الصباحي الجليل أبو المهاجر المدني المتحضر ؛ والقائد القرشي الفاتح عقبة بن نافع. والتفاصيل موجودة في كتب التاريخ. وبالروح نفسها حاور عظماء الإسلام السياسيون منهم والمتقنون ؛ الأدباء والفقهاء والفلاسفة، الأديان والمقائد المختلفة : الأفكار الفلسفية والتشريعية والسياسية من غير عقدة أو تعصب. استعملوا عقولهم إلى أقصى حد من غير التخلي عن عقيدتهم، وتمسكوا بعقيدتهم إلى أقصى حد من دون التنازل قيد أنملة، عن عقولهم. سعوا بإصرار إلى تحقيق الإنسجام الممكن بين العقيدة والعقل. وكان النموذج الأمثل في هذا الميدان، هو ابن رشد، الفقيه، العالم، الفيلسوف. وبهذا المعنى يأتي الخليفة هارون الرشيد بالفيثيين لصناعة الورق التي كانت أحد هواجسه الرئيسية لينشر العقيدة والفكر والحضارة. جاء بصناعة الورق من الصين البعيدة، وبالمثل يبادل المأمون أسرى الحرب من الروم بالمخطوطات اليونانية، ويخصص يوما في الأسبوع، هو يوم الثلاثاء، لاستقبال العلماء ومناقشتهم في كل القضايا الفكرية والفقهية القائمة. في هذا الفضاء المعرفي الواسع تزدهر الترجمة وتؤسس المكتبات الكبرى العمومية والخاصة، ويكون سوق

الوراقين جامعة متعددة التخصصات قائمة بذاتها كان الجاحظ خريج سوق الوراقين وأبو حيان التوحيدي أستاذها اللامع بدون منازع. كانوا يبحثون عن أدوات المعرفة في كل مكان ويكل الوسائل ليعرفوا ويبدعوا ويقدموا مساهمتهم الخاصة في إنتاج الحضارة الإنسانية.

كان يشترط في أعوان الدولة وأهل الرأي والتدبير أعلى مستويات الثقافة والعلم وكان الجهل عيباً وفضيحة: "نعوذ بالله من فضيحة الجهل فإنها بعد ادعاء العلم مشمتة" يقول أبو حيان التوحيدي. وتقول العرب في عز حضارتها في مفرزى الثقافة والسياسة: "لا صواب مع استبداد، ولا ثبات مع جهل الوزراء". مرة أخرى نقول مع التوحيدي: "نعوذ بالله من فضيحة الجهل فإنها بعد ادعاء العلم مشمتة". وتقول العرب في حكمتها السياسية: "لا ظفر مع بغي ولا سؤدد مع انتقام". وتزول الدول باصطناع السفلى. "وكان القائد العظيم المهلب بن أبي صفرة يقول: "البلاء كل البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه دون من يبصره" أي البلاء كل البلاء أن تكون سلطة بدون رأي، وأن لا يكون لصاحب الرأي سلطة، أي أن الذي يملك السلطة يجب أن يبصر الرأي ولا عمت المصيبة. كان هذا فهم السلطة في أقصى المشرق.

وفي الأندلس كان الحكم والرخاء والعلم والعمران والفنون بأنواعها تتحقق في انسجام في قرطبة عاصمة العالم العلمية. وعندما بدأ الإنحطاط قال أحد حلمائها: "وقيت قرطبة يدبر أمرها المبيد وسفلة الناس"<sup>٩</sup>.

من روح هذه الوثبة الحضارية الإنسانية العالمية يقول أبو حيان التوحيدي: العالم الفيلسوف المتصوف: "أعمل بحكم الحرية وعصية الإنسانية". ولو أردنا خلاصة المسيرة الإنسانية نحو الحرية والعالمية عبر التاريخ حتى ترسخت في أنظمة الحكم والمجتمعات الحديثة المتطورة التي بلغت شأواً بعيداً في هذه المسيرة لما وجدنا أبغ من تلك الصيحة التي صاحبا عمر بن الخطاب من أجل الحرية ولا من جملة أبي حيان الجامعة المانعة، والذي يقول في مواقع أخرى: "الحكمة مشاعة بين الخلق لا تنسب إلى جيل ولا تقف على قبيل، وإنما حظوظ الخلق فيها على قدر مشاربهم منها." وفي موضوع آخر، وفي نفس السياق: "وليس

ينبغي أن يفتر بالإنسان إذا كان فصيح العبارة، كثير التشويق، مديد النفس، قادرا على السجع، سهل الإرتجال. فقد يأتلف كل هذا والعقل ناقص، وقد يفقد هذا كله والعقل راجح.

وفي كتابه "المثالب" ينقل لنا مناظرة بين مهندس وابن ثوابة الكاتب المشهور، يقول فيها المهندس لخصمه : "أرى فصاحة لسانك سببا في عجة فهمك". وفي المنحى نفسه يقول : "متى كان الخصم منصفا وكان مدلا بالحق متوقفا فإن القول معه سهل، والجدل يخف، والحديث يفيد".

وكان عمر الفاروق يقول : "تفقهموا قبل أن تسودوا" أي تعلموا قبل أن تحكموا.

وفي هذه الإندفاع لإسلام حر متسامح إنساني كوني مفتوح كان أئمة الفقه الممالقة : الإمام مالك، ابو حنيفة النعمان، الشافعي، ينهلون من تلك الروح الحرة المفتحة يدرسون ويجتهدون على أساس تحقيق "المصالح المرسله" للمسلمين والإنسانية. هذه القاعدة التي أرساها الإمام مالك تشكل عنوانا شاملا للعقل والتفكير والإجتهد باستلهم روح الشريعة وتجارب الإنسانية عند الأمم. وفي نفس الوقت كان علماء السياسة يضعون الأسس لنظام الحكم والشروط التي يتطلبها في القائمين عليه، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في إقامة العدل والأمن والرخاء للمجتمع. وكانوا مع اجتهادهم وثقافتهم الخاصة وتقاليدهم، حريصين على التعرف على تجارب الغير من سياسة وإقتصاد وعلوم وقوانين وثقافة ينقلونها بأمانة، يناقشونها بمقل مفتوح، يأخذون منها ما يلبي حاجاتهم بدون عقدة أو تعصب. ينقلون عن الهند والصين وعن الفرس واليونان والرومان، أي عن الثقافة الإنسانية العالمية المتنوعة التي أتيج لهم الإتصال بها والتعرف عليها مباشرة أو عن طريق الترجمة أو المعايشة.

كل ذلك نجده في الكتب العربية الأمهات في الفصول الخاصة بأنظمة الحكم والأركان التي يقوم عليها.

ولابد من الإشارة هنا إلى تلك العبقريّة المتميزة : عبقرية ابن خلدون الداهية العالم السياسي المحنك، الفقيه القاضي الحاكم، فقد انصهرت في هذه العبقرية الفذة جميع المعارف والخبرات البشرية التي كانت متوفرة في عصره.

كان مشاركا ومتفاعلا مع جميع أحداث عصره بعقل متفتح ناقد، وكانت معارفه عملية لا تتفصل فيها النظرية عن التطبيق، فمقدمته الرائعة في موضوعاتها وتأليفها وشمولها، بالإضافة إلى تأسيسها لعلم اجتماع مبكر، ومنهج جديد للتاريخ على أساس الملاحظة والتجربة والدراسة، للأحداث التي عايشها في المجتمعات الإسلامية من الأندلس إلى الهند في ظرف اختتمت فيه الخلافة العربية. وبقيت شعوب العالم الإسلامي على اختلافها في هذه الرقعة الواسعة والحيوية من العالم، والتي كانت تشكل مركز الحضارة الإنسانية العالمية، تتلاطم في جميع أطرافها يحركها التنافس على الحكم والنفوذ والثروة على أساس الكتل والعصبيات القبلية الضيقة.

فكانت مقدمة ابن خلدون محاولة للتأسيس في نظم الحكم والإقتصاد والمجتمع في شكل برنامج سياسي اقتصادي علمي ثقافي اجتماعي معتمدا فيها المؤلف على التجارب والملاحظات والمعاناة التي عاشها متقللا عبر عواصم العالم الإسلامي متعلما، مدرسا، وزيرا، قاضيا، مستشارا، وسط المناورات والدسائس التي كانت تعاك حوله حيث ما حل، حسدا وخوفا. فالمقدمة في جوهرها تشكل برنامجا لدولة مستقرة، مزدهرة، ثابتة الأركان تجسد ذلك المصطلح الذي ابتكره وسماه "العمران" الشامل الذي تبني عليه الحضارة الإنسانية ونظام الحكم الراشد حسب المصطلح الذي يجري تداوله في أيامنا. ولعله كان يريد، بتأسيس هذا البرنامج للدولة النموذج التي تقوم بالعمران في أوسع معانيه عندما رأى التفتت في الرقعة الإسلامية الواسعة، وانتشار الدسائس والفتن بين عصب الحكم، والتكالب على السلطة والنفوذ وترك المهمة الأساسية للدولة وهي القيام بالعمران بالمعنى الذي أراده ابن خلدون، الذي كان يدون يناقش ويدرس بعقل مفتوح كل المسائل المطروحة أمامه من دين وأخلاق وسياسة وصراعات على الحكم، لا يقيد العرق ولا المذهب. فهو يكتب عن البربر في المغرب الإسلامي، وعن العجم في أقصى مشرق العالم الإسلامي. يكتب عن بداوة العرب وحضارتهم، يناقش الفلسفة والتصوف وطرق التدريس، يضبط قواعد السوق المفتوحة والأسس التي تقوم عليها.

ورغم أنه كان فقيها قاضيا مالكيا، فإنه لم يخلط هذه المسائل العملية بالدين ولا بمذهب معين. فهو يدرس الوقائع كما هي تجري يدرس ويحقق معتمدا على العقل والتجربة. ومن هذا الفهم الصحيح المتحرر والعميق لروح الإسلام المتفتح على الإنسانية وعلى تجاربها المتنوعة انبثقت تلك المؤلفات القيمة الخالدة كالمقدمة. ومن تلك الروح برز رجال دولة عمالقة دهاء من أمثال معاوية الذي قال : "جمعت لكم مكارم العرب ودفعت عنكم مكائد العجم"، وعبد الملك بن مروان، وسليمان بن عبد الملك، وعبد الرحمان الداخل، وصلاح الدين، وأبي جعفر المنصور الذي كان يعرف بـ "لباس جبة هروية مرقوعة" وأنه "يرقع جبته" ولكنه كان يؤسس لأكبر دولة متحضرة في تاريخ الإسلام وفي تاريخ الحضارة الإنسانية على أساس العزم والتدبير وحسن التصرف.

وهذا الطبري في تأريخه يبين لنا كيف يقضي المنصور يومه : كان شغله : "في صدر نهاره بالأمر والنهي والولايات والعزل وشحن الثغور والأطراف، وأمن السبل، والنظر في الخراج والنفقات، ومصلحة معاش الرعية لطرح عالتهم والتلطف لسكونهم وهدوئهم.

- فإذا صلى العصر، جلس لأهل بيته، إلا من أحب أن يسامره،

- فإذا صلى العشاء الأخيرة، نظر فيما ورد عليه من كتب الثغور والأطراف والأفاق وشاور سماره في ذلك فيما أرب،

- فإذا مضى ثلث الليل قام إلى فراشه وأنصرف عن سماره،

- وإذا مضى الثلث الثاني قام من فراشه فأصبح وضوءه ووقف في محرابه حتى الفجر، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيجلس في إيوانه". وكان المنصور كلما عزل واليا إلا استصفى ماله ووضعه في بيت مال سماء "بيت مال المظالم". "وسأل ابنه المهدي يوما : كم راية عندك؟ قال : لا أدري. قال له هذا التضييع فأنت بأمر الخلافة أشد تضییعا، وكان يقول : ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أحد منهم :

- قاض لا تأخذه في الله لومة لائم،

- صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي،



- صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية، فإنني عن ظلمها غني،
- صاحب بريد - صاحب مخابرات - يكتب بخبر هؤلاء على الصحة.
- وكان يقول : "من فعل بغير تدبير، وقال من غير تقدير لم يعد من الناس هازئاً"

وتجدر الإشارة هنا إلى شخصية الأمير عبد القادر بطل المقاومة الوطنية، وواضع الأسس للدولة الوطنية الحديثة. فقد أستطاع هذا الرجل الفذ، الذي كانت القيادة المحيطة به كلها من العلماء، أن يجسد بعلمه وثقافته وسلوكه وكفاحه وشجاعته جميع القيم والفضائل السامية للإسلام الحر الإنساني المتسامح. ومن النادر أن نجد شخصية قيادية في تاريخ الإسلام جمعت تلك الفضائل على مستوى العقيدة والممارسة. شخصية جمعت التقوى والورع والشجاعة : التسامح والثبات على الحق ونكران الذات، التي جعلته ينتصر معنويا على أعدائه الذين هزموه بقوتهم العسكرية الكثيفة وتفوقهم في السلاح وأرغمهم على الإحترام والإعتراف بفضائله الإنسانية المتميزة. وقد قدم تلك الصورة الرائعة لجوهر الإسلام في أرقى معانيه الروحية والإنسانية في ذلك المشهد الشجاع الذي وقفه في دمشق من الفتنة الطائفية في زمن اشتدت فيه النزاعات الطائفية والحروب الإستعمارية الحاملة لروح الصليبية الجديدة للعالم الإسلامي. هذا المشهد جعل العالم كله يقر له بالعظمة وسمو التقدير.

وبتلك القيم انتشر الإسلام بتلك السرعة الفائقة عبر أصقاع العالم العريض وسط شعوب ذات أديان وثقافات وعادات مختلفة، يرشد الناس وينشر المعرفة هاديا في غير تعصب أو إكراه ؛ محترما أصالة تلك الشعوب ؛ ثقافتها وعقائدها، متفوقا ومقنعا بروح التجديد والحرية والعدالة. وعندما افتقدت تلك الروح الإنسانية الوثابة المتفتحة في العالم الإسلامي تغيرت موازين القوى لصالح العصبية والعرق، وانصرفت القبيلة العربية والوثنية العُجمية على الروح السمحة للإسلام، وانتشرت الفتن والحروب الداخلية، وتكرست قيم الجمود.

تقلصت مساحة الحرية وخيم الإنحطاط المطلق. وهنا ندرك تلك الكارثة التي لحقت بالإسلام والمسلمين، بسبب تغير تلك الموازين مما

جعله ينكمش ويقع تحت سيطرة التعصب والجمود والتخلف، فتوقف اندفاعه، وانحصرت قواه الثورية. فتراجع الإجتهد والتسامح ليترك المجال لفقهاء النصوص والحكام الجهلة.

وإذا كنا نجد مبررا لذلك في تلك الوضعية التاريخية المعقدة التي وجد فيها المسلمون محاصرين بكماشة رهيبة من هجمات التتار والمغول بجهلهم وجهالتهم، ومن الحروب الصليبية المندفعة من أوروبا مما جعل الحفاظ على الإسلام حتى في مظاهره الثانوية وعلى الأسس وحمايتها من قوى التجهيل والتضليل، وأعطى سلطة رائدة للحكام كانت تقرضها الغزوات المتتالية من كل الجهات. فإذا كان كل هذا مبررا، فإنه من الصعب تفسير استمرار جذور عهود الإنحطاط المظلمة المتمثلة في الجمود الفكري، وتراجع الإجتهد التشريعي المتطور، و سطوة الحكام الجهلة في العالم الإسلامي إلى اليوم، رغم الجهود الجبارة التي بذلها مصلحون كبار مثل جمال الدين الإفغاني، ومحمد عبده، والكواكبي، وعبد الحميد بن باديس، هؤلاء العلماء الكبار المستبشرون الذين جعلوا هدفهم الرئيسي استرجاع العقل الحر. وإعادة الموازين إلى وضعها في حالة الإندفاع الأول برد المبادرة إلى العقل والفكر والتسامح، وإعادة علاقة متوازنة بين الإسلام ومحيطه المعاصر ؛ علاقة مبنية على التنافس الإنساني المعرفي وعلى القيم الأخلاقية والديموقراطية، وعلى حرية الاختيار.

لكن هذه المحاولات سرعان ما تراجعت أمام التفوق المعرفي المادي للغرب على الإسلام الجاهل المدعوم بالدولار والذي تحول إلى آلة للفتنة والعنف والإرهاب وقمع أية مبادرة عقلانية نحو التحديث والخروج من التخلف، والإندماج في العالم المعاصر، ضمن قيم محددة تعتمد الابتكار والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية كما كان في فتوته وفي عهوده الزاهرة. ولو لا متانة العقيدة الإسلامية الصحيحة وتمسك المسلمين بها لأدرك الإسلام خطر كبير.

لقد عانى الإسلام منذ عهود الإنحطاط من الجمود والتقليد، وقمع كل محاولة عقلانية اجتهادية جريئة، تفتح آفاقا جديدة أمام ازدهاره. وهنا ينبغي الإعتراف بمجهودات بعض المفكرين الإسلاميين المستبشرين. إلا

أن اجتهاداتهم لم تتغلغل في أعماق الجمهور الواسع الذي ما يزال ضحية الشعوذة والدجل. وإذا كانت هناك بعض المواقف الفقهية ضرورية في وقتها لمواجهة الحصار الخارجي المتمثل في جحافل التتار والمغول، وفي التحالف المسيحي الأوروبي، فإنها لم تعد مجدية اليوم أمام التحولات والإنجازات الكبرى التي وقعت في تطور الفكر البشري منذ عصر النهضة، والتي جعلت التفكير الإنساني مفتوحا ومشاعا. فما نزال نخشع وراء عجزنا بدعوى مقاومة الغزو الأجنبي الذي لا يمكن أن يقاوم إلا بفكر إسلامي مبتكر متفتح متسامح ومشاع، ويدعوى الدفاع عن القيم الإسلامية. مع العلم أن القيم الإسلامية الصحيحة الثابتة للإسلام بقيت صامدة أمام التغيرات التاريخية الكبرى. ولم تكن في يوم من الأيام في حاجة إلى من يدافع عنها ولا سيما إذا كان هذا الدفاع سيئا متخلفا. إن قوتها كامنة فيها، قادرة على أن تتسع وتؤثر عندما تتوفر لها الحرية وتتخلص من الجمود والقمع والعنف الإجرامي.

ومن سخرية القدر أنه في الوقت الذي كان الفقهاء في مراكز يحاصرون ويطاردون العلامة الفيلسوف ابن رشد حيا أو ميتا ويحرقون كتبه ؛ هذا المفكر الذي كان يضع أسسا حقيقية لنهضة إنسانية مزدهرة. وما يزال هذا الفقيه المجتهد، العالم المسلم المتجذر في إسلامه عقيده وثقافته ؛ سلوكا وعرقا، مطاردا إلى اليوم من أنظمتنا التربوية والجامعية، ويقدم بصورة مشوهة ومزورة مفتراة على أنه النموذج للفكر المستورد .

ولولا بعض القلة القليلة من الأساتذة والباحثين وبعض المفكرين الذين ما يزالون يقيمون ندوات ويقدمون بحوثا حوله، لكان نسيا منسيا .

والغريب أن كل الرؤوس المفكرة المعلاقة في الفكر العربي الإسلامي ما زالت تلتقى نفس المصير : المعري، أبو حيان التوحيدي، الجاحظ، أبو حنيفة، الشافعي، الرازي، ابن سينا. قلت في الوقت الذي كان ابن رشد يطارد في عقر داره من أبناء جلدته وعقيدته، كانت أوروبا المستيقظة بعد سيئات من الجمود الكسني المعادي للعلم والفكر تتلقف أفكاره التجديدية وتجعل منها سلاحا لحركة التنوير الواسعة، تترجم كتبه وتتشرب أفكاره ؛ تدرسها في الجامعات والحلقات الفكرية. وكان أحد الوجوه البارزة التي قدمت للعالم في ذلك الوقت، صورة مشرفة مبهرة عن تحرير

الفكر والإجتهد في الإسلام وأصبح أحد الركائز الأساسية لحركة النهضة التي وضعت الأسس لتكوين العالم الحديث. وكما كان يطارد من الفقهاء في محيطه الإسلامي أصبح مطاردة من طرف فقهاء الكنيسة في أوروبا. لكن تيار النهضة الجارف بعقلانيته وأفكاره الإنسانية هدد جدران الجمود في الفكر والدين والسياسة وأنظمة الحكم.

كان تيار النهضة يستمد قوته من ابن رشد وأمثاله من علماء ومفكري الإسلام المستنيرين، ومن الكتب والمخطوطات العربية الإسلامية التي حصلوا عليها من خلال غزواتهم للمشرق : مؤلفات الرازي الطبيب، وابن سينا، والفارابي، والخوارزمي. وكانت هذه المؤلفات بالإضافة إلى قيمتها الذاتية قد نبهت أوروبا إلى التراث الفلسفي اليوناني وإلى الثقافة اليونانية عموما. وتدعم هذا التوجه بهجرة رجال الكنيسة وعلماء بيزنطة إلى روما بعد فتح القسطنطينية يحملون معهم المخطوطات والآثار اليونانية.

ومن الفكر الإسلامي المستنير، واكتشاف التراث اليوناني الفني الذي حجبه الكنيسة وحاربه قرونا، معتبرة إياه تراثا وثنيا معاديا لها، تكون فكر عصر النهضة الذي تحول إلى مرحلة نوعية نقلته من العصور الوسطى المظلمة التي هيمن عليها النظام الكنسي المغلق إلى العالم الحديث فتحرر الفكر الإنساني من كل القيود. ذلك أن الفكر اليوناني في فترة ازدهاره القصوى تحرر من فكرة الخرافة والأسطورة ووضع العقل الإنساني متحررا من كل السلطات القائمة السياسية والكنهوتية. كان كل شيء مفتوحا أمام العقل الجديد، الذي أنجز آثارا ما تزال تشكل واحدا من أسس الثقافات الإنسانية الكبرى.

كانت حرية الفكر، بكل أبعادها، ووضع الإنسان في مركز الأحداث كبدية وغاية أمام مسؤولياته تجاه الطبيعة وتجاه الأحداث التي تصنع وتحرك التاريخ البشري مما جعل العقل المتحرر من كل القيود يوغل في البحث والاكتشاف في كل المجالات. وكانت النقلة الثانية التي ترتبت عن عصر النهضة هي التحول إلى عصر التنوير الذي حدد القيم الإنسانية التي لا تمس، وفي مقدمتها حرية الإنسان وحقوقه الأساسية وعلاقته بالسلطة ضمن عقد متفق عليه بالمشاركة. فالأفكار والمبادئ والقوانين التي تأسست في عصر النهضة وتوسعت فيما بعد، في عصور التنوير، هي التي تسير عالمنا اليوم، وما يحدث من تغيرات هي تفاصيل.

ولكن أين نحن اليوم من هذا كله؟ فما نزال مقيدين بألف غل وغل في الفكر والسياسة والمجتمع. مازلنا نناقش أوليات الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وأسس الحكم وأنظمته المختلفة وكأنها ألفاز، وكأننا لسنا من هذا العالم المفتوح. وأتينا نبعث كما بعث أهل الكهف. ومازالت قيم العالم مجرد مشاريع مطروحة للمناقشة ؛ لا نحن متفقون عليها، ولا نحن نسعى جادين إلى تحقيقها، رغم أننا في الشكل نتعامل مع مقتنيات المادية ؛ بعيدين عن الجوهر الذي تمثله والأسس التي بنيت عليها. لنا حكومات وبرلمانات ومجالس ككل الأمم غير أنها خالية من المحتوى لدى مثيلاتها في العالم المتطور. إن الثورة الحقيقية المشكلة للعالم المعاصر ؛ ثورة العلم والتكنولوجية، والمعرفة، والحرية، وحقوق الإنسان مازال مؤجلة عندها أو هي غير مدركة أصلا من الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية ؛ داخل الحكم وفي المعارضة. وبطبيعة الحال فإننا إذا لم نتجز الثورة في هذه المجالات، سنبقى على هامش هذا العالم المتسارع الحركة والتغيرات. وهل نستطيع بناء نظام ديموقراطي بدون التطرق إلى هذه القضايا ومعالجتها بشكل جذري.

إننا نعلن باستمرار في تصريحاتنا الرسمية وفي وثائقنا التي تصدر عن السلطة أو المعارضة أن أزمنا معقدة، متعددة الأطراف، عميقة الجذور ؛ نلح على هذا وكأننا نؤجل الحلول أو نلقي في أذهان المواطن أن ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأن يتقبل وضعه كما هو، ونستمر في التواكل والتخاذل، ولا أحد يقول بالضبط أين يكمن هذا التعقيد، وما هي الطرق المستعجلة لتفكيك الأزمة. ويبقى المواطن فريسة الإحباط واليأس والخوف في وضع مسدود، وبالتالي أن جذور الأزمة الحالية ؛ الأسباب التي أدت إليها والوسائل الممكنة للخروج منها، متولدة عن انعزال الحكم عن المجتمع، وانعدام الحوار الجاد الواضح الشفاف داخل النظام وخارجه، في أوساط الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية ؛ بل في ساحة المجتمع الواسعة. نحن لا نتحاور إلا عندما نكون متفقين ؛ حوار الموافقة الآخرى. أما عندما نخالف تحصل القطيعة التي تتحول في الغالب إلى عداوة. إن الخروج من عنق زجاجة الأزمة لا يتم إلا باستعادة الثقة بين الحكم والشعب ؛ بين الحاكم والمحكوم. ولا يتم هذا إلا عن

طريق شرعية مؤكدة يتق فيها الشعب ؛ عن طريق الحوار الحر والصريح المبني على الثقة وليس على الفش وعلى المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الأمة ومراقبتها .

كيف يمكن لنا تفكيك الأزمة المتشابكة في غياب الحرية، وهي نظام حكم مغلق يدور حول نفسه، يحاور نفسه، ولا يتحاور بصفة صريحة حتى مع مكوناته، مما يجعله مع استفحال الأزمة، يتآكل من الداخل، ويتعارب مع اطرافه في السرية بكيفية كريهة تبث على الإشمئزاز. وعندما تخرج الأزمة إلى السطح يحاول كل طرف التوصل من المسؤولية وإلقاء التبعة على الطرف الآخر. وقد تسربت عدوى الإنفلاق والإستبداد بالرأي، وتجنب اقتحام معركة الرأي والرأي المخالف إلى القيادات الحزبية التي أصبح يههما التقرب من السلطة القائمة أكثر من التقرب من الشعب. لقد كان من الممكن، بعد أحداث أكتوبر الدموية، لو استخلصنا الدروس، أن ندخل إلى حياة سياسية متطورة، ونحدث التغيير المنشود ؛ عن طريق الحوار والتفاعل بين الشرائع المتنوعة الفاعلة في المجتمع ؛ وأن نمكن شبابنا من الإنخراط في حياة سياسية جديدة تسمح له بتحديد مستقبله ومواجهة مصيره بكل ثقة. كان يمكن أن نضع الأسس المتينة لبناء جزائر جديدة حرة ومتقدمة. لكن حسابات السلطة الضيقة، وتصرفاتها التكتيكية لربح الوقت، واستعجال الأحزاب الجديدة لكسب مواقع في الساحة من غير أن تعد الشروط لذلك من التجنيد والتأهيل والتعبئة .

لقد أجهضت السلطة المتخندقة في مواقعها الجامدة، والأحزاب المستعجلة للسلطة، ميلاد مجتمع مدني كان في ذروة الحماس والتطلع والأمل، فأدخلته بحساباتها الخاصة والأحزاب المستعجلة للإستحواذ على الحكم، في تلاعباتها الظرفية على حساب التطور الإستراتيجي للبناء الوطني المستقبلي، وحولته إلى شظايا غير مؤثرة تستعملها السلطة لحل مشاكلها الآنية وتملأ بها الأحزاب الساحات للقيام بتجمعاتها تحت إغراء الطمع وحتى الرشوة. وبهذا السلوك المدمر تحول الخلف المنتظر للأجيال التي شاخت واستنفذت قوتها، إلى ممسوخ شره لا يهيم إلا المنصب كوسيلة لمكاسب مادية ولا تهمة المهام التي أوكلت إليه ؛ ولا الموقع في المجتمع الذي أصبح مرفوضا منه بصفة آلية، مما جعل الأزمة

تزداد استتعالا بسبب التلوث الذي امتد إلى المصلحة وإلى الحياة الحزبية. لقد أصبحنا في مأزق محاصرين بين اختيارات سيئة : بين الذبح والتزوير، والكذب والرشوة، وكل أساليب التضليل . الأمر الذي يطرح علينا معادلات جديدة معقدة تتطلب منا إيجاد حلول صحيحة لمجابهة. وهذا يحتاج إلى شيء أساسي جوهري هو توفير مناخ نقي للحرية في أعرق معانيها التي توصلت إليها الإنسانية المتحضرة ليتاح لجميع العقول النيرة أن تساهم في ترسيخ بناء وطني سليم يرتكز على الحرية والعدالة.

فالحرية هي الشرط الأساسي الأول الذي يجعل الإنسان إنسانا والمجتمع مجتمعا منسجما، ونظام الحكم محترما ومطاعا ومقبولا من الشعب ويعطي للشرعية مدلولها الأبعد.

ثم لماذا الإلحاح على هذا الطرح؟

ولنرجع إلى ثورة أول نوفمبر وإنجازاتها، وفي مقدمتها الإستقلال الوطني الذي يمكننا من مواجهة مصيرنا بحرية وثقة إذا أعطيناه محتواه الحقيقي، ونقول في هذا الصدد، وبدون تحفظ، إننا أنجزنا الإستقلال في معناه الإبتدائي ولكن لم نحقق الحرية. ونعتقد أن هذه هي مشكلتنا الرئيسية التي انجرت عنها بقية المشاكل التي أصبح الكثير منها مستعصيا على الحل، بفعل التأجيل والتراكم. وينبغي التذكير هنا أن شعار حزب الشعب الجزائري الذي كان الأساس للحركة الوطنية وعمودها الفقري والذي هيأ الشروط من التنظيم والرجال لتفجير الثورة، كان شعاره "الحرية والإستقلال"، وكانت الجريدة الناطقة باسمه تسمى "الجزائر الحرة". ولسنا ندري ما كان يقصده واضعوا الشعار الذي قدم الحرية على الإستقلال. وهل يمكن أن تتحقق الحرية بدون الإستقلال. ومن واجبنا ونحن في تقييم تجربتنا الثورية الوطنية، أن نعيد القراءة والتمعن في هذا الشعار. وقد بينت لنا التجربة أن انعدام الحرية يلغي الإستقلال ويجعلنا مقيدين بألف قيد وقيد يوصلنا أحيانا إلى وضع العبودية. قيود السلطة الجاهلة المغلفة المتعجرفة، قيود المجتمع التقليدي ! قيود التعصب بكل أشكاله ومعانيه وتعبيراته : قيود الجهل في بلد متخلف. فالإستقلال هنا يتحول إلى أداة للعبودية والقهر.

لقد قال رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس في أحد تصريحاته وهو يرد على تطرف المعمرين وهيجانهم وتصلب السياسة الفرنسية تجاه الثورة : "إننا نفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من العبيد". يقول أرسطو : "ليس العبد إلا آلة فيها حياة، وفيها أيضا مقدرة على النسل يمكن الإستفادة منها".

ما الفرق بين أن يكون الإنسان عبدا أو جثة ميتة، وما قيمة الإنسان إذا كان مجرد آلة للأكل والنسل والشقاء. لقد كنا أحرارا حقا عند رفعنا السلاح للدفاع عن أنفسنا وتحرير وطننا واسترجاع كرامتنا وإنجاز استقلالنا. ولكننا اليوم مجرد عبيد لأزمة تطحننا ولا تملك الإرادة الحرة والجرأة الثورية المتحررة لمواجهتها. أصبحنا عبيد الخوف والعجز الجماعي، كيف تحرر مجتمعنا من هذه الأزمة الرهيبة وتصفية العناصر المكونة لها والفاعلة فيها. كيف نواجه ونتعامل مع الذين شنوا الحرب الإرهابية الدموية على الشعب الجزائري التي دمرت منجزاته المادية والمعنوية واغتالوا زهرة أبنائه، وأخمدوا فيه جذوة الطموح والحيوية والأمل التي كانت أفضل خصاله. إن معركتنا الحالية والقادمة هي معركة الحرية لتأسيس مجتمع حر في إرادته وفكره واختياراته ؛ في ميوله وفي معتقداته الفكرية والسياسية والإيديولوجية ؛ مجتمع متحرر من الخوف والفقر والجشع والحاجة المذلة ؛ مجتمع حر يسترجع الثقة في نفسه وهويته وبلاده وانتماؤه، تربطه علاقة حرة مع النظام الذي يحكمه على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة. فمن حق المواطن أن يفقد ثقته في النظام الذي يحكمه إذا انحرف هذا النظام عن المبادئ والأسس المتفق عليها وإذا لم يعد يعبر عنه ويستجيب لتطلعاته. ومن الخطر المدمر للمجتمع أن يفقد المواطن ثقته في نفسه وفي بلاده وفي انتماؤه. وإن نظاما يدفع بسلوكه المواطن إلى هذا الوضع هو نظام غير جدير بالإحترام ولا بالبقاء. ومن المفارقات العجيبة أن أنظمة تطلب ثقة المواطن فيها من غير أن تثق هي فيه بل تمنع في تجاهله والتعامل معه كرقم أصم. فالمجتمع الحر هو الذي تتحقق فيه الإنسانية بمعناها الأسمى، وتتجذر فيه العبقريّة الفردية والجماعية. فلا يمكن أن يكون هناك تقدم أو تنمية في أي مجال من مجالات الحياة المادية والفكرية



والعلمية أو تكون ديموقراطية أو عدالة أو نظام حكم منصف مستقر بدون الحرية. فالمجتمع المستعبد لا يحقق الانتصار، ولا يبدع حضاريا لأنه مشلول العبقرية والخيال.

فالمجتمع انقوي المبدع القادر على تحقيق التقدم وإنتاج الحضارة هو مجتمع متكون من أفراد أحرار قادرين على إنتاج حياتهم والتحكم في مصيرهم، أما مجتمع العبودية فهو مجتمع عاقر حتى مع كثرة التماسل البشري.

وعندما نقول أننا أنجزنا الإستقلال ولم نحقق الحرية، هل يعني هذا أن ثورة أول نوفمبر العظيمة كانت محدودة، ولا تحمل في بطنها بذور الحرية كما يدعي الذين سمعوا ويسمعون دائما لإفراغها من محتواها الغني بالقيم الإنسانية الكبرى. إننا نفتدي على الثورة ونخون شهداءها ونظلمهم في قبورهم إذا وصلنا إلى هذه النتيجة من التفكير والتحليل، ونبخس أولئك الأبطال الذين كانت لهم البصيرة وبعد الرؤيا والجرأة عندما تخطوا أزمة التحول التي كانت في صلب حزب الشعب بمبادرة تقجير الثورة المسلحة التي قضت على عقم السياسة والإرادة المترددة. وفي هذا التجاوز الذي غير مجرى تاريخ الجزائر الحديثة درس لنا اليوم لتخطي الأزمة الحالية عن طريق مبادرة تاريخية مشابهة تلوي رقبة التاريخ الهزيل الذي نعيشه وتقلنا إلى فضاءات جديدة تخرجنا من المستقع الذي يخنقنا بأحواله وروائحه الكريهة جدا.

لقد كانت ثورة أول نوفمبر حبلى ليس فقط بالحرية والإستقلال وإنما حبلى بتغييرات تاريخية كبرى في حركة التقدم والمعاصرة في ميادين الحكم والإجتماع والإقتصاد والثقافة والأفكار الجريئة. وإذا كانت هناك سلسلة من الإنحرافات أوصلتنا إلى الردة، وتغيير مسار الثورة عن خطه الإنساني التقدمي نتيجة هوس السلطة والتسلط والأنانية وضيق الأفق، وانعدام الأهلية لقيادة ثورة عملاقة كثورة أول نوفمبر، وسوء التسيير والتقدير، والتخلي عن المبادئ الأساسية الوطنية الثورية، والسلوك النضالي المتفاني النزهي، وانتهاج طريق الجشع والبذخ، وإرضاء النزوات الخاصة. إن ثورة متجذرة شعبية لا يمكن أن تتطفى جذوتها أو تخدم روحها. فجذوتها كامنة دائما، وروحها حية في ضمير الشعب الجزائري

الذي قدم فيها أكبر التضحيات وأعظم الرجال من أبنائه. وإن عجزنا نحن عن فهم هذه الحقيقة الجوهرية، وغير قادرين على إرجاع قطار الثورة إلى السكة الأصلية، فإن أجيالا تتكون اليوم وسط المحنة الدمية، وتكبر فيها مكتوبة بنارها تتحدى الإحباط واليأس، وترفض السلوكات العنيفة القذرة المسلطة على البلاد، ستقلب الطاولة على الجميع، وتعيد الروح الوثابة الجريئة المتجددة التي زرعها ثورة أول نوفمبر، وستبطل كل الحسابات داخليا وخارجيا لأولئك الذين يريدون تحويل الجزائر إلى سوق للسمسة والمساومة على مصيرها، وتعيد للجزائر حيويتها وتزيح عنها شر السفهاء.

في رسالة بعث بها يوسف بن تاشفين يوصي فيها أمير جزر الباليار الجديد الذي عينه، يوصيه : "بأن يحسن للرعية ويزيل عنهم ما فعله السفهاء، إنها بلدة تحتاج إلى من يسوس أمرها ويحيط أهلها".

## أحداث أكتوبر-الزلازل

كتب الكثيرون عن أحداث أكتوبر الدامية : منهم من كان في مصدر القرار : بل من أصحاب القرار : منهم الأساتذة والباحثون في مجالات السياسة والإجتماع، ومنهم الصحفيون كشهود ومحللين في الميدان.

ويقطع النظر عن مختلف التحالف والتاويلات وحتى التخمينات على اختلاف توجهات أصحابها وعقائدهم السياسية والاجتماعية والخلفيات والدوافع التي حركت وتحرك في المستقبل المهمين بتلك الأحداث وما ترتب عنها فيما بعد بما أصبح يسمى بالمأساة الجزائرية الدامية التي أغرقت البلاد في بحار من الدماء والدموع : وجعلت شعبا كاملا رهينة للعنف والمقاومة.

يقطع النظر عن كل هذا، فإن هذه الأحداث ستبقى منعطفًا حاسمًا في تاريخ الجزائر المعاصر بكل تعقيداته : ومنعرجًا خطيرًا في مسار الثورة الجزائرية في مدها وجزرها : في اندفاعها وانحسارها : في حيويتها وجمودها . لقد كان الزلزال الذي هز أركان البلاد كلها وأحدث صدمة كبيرة فيها . ورغم ذلك فإن الذين تداولوا على السلطة وتسيير شؤون الأمة تصرفوا ومايزالون يتصرفون وكأن شيئًا لم يقع : وأن ما حدث مجرد خلل في السلطة وليس قطيعة بين عهد وعهد : عهد قد استنفذ قواه وشاخ ولم يعد مؤهلًا للاستجابة للمبادرات التاريخية وبين عهد جديد يطرح نفسه كبديل جذري في المسار التاريخي للثورة الجزائرية التي جاءت للإستقلال والتغيير والتقدم ضد الرجعية والتفاهة والتخلف وضد السلطة المطلقة والمستبدة تسيير في اتجاه التاريخ وليس ضده، تخضع للتفكير والتجديد والمبادرات الخلاقة. إنها ترفض التعفن والدوران حول الذات، إنها تبتكر

ما يأتي وترفض إعادة إنتاج ما مضى حتى ولو كان إيجابيا. فالتاريخ لا يعود إلى الوراء ولا يعيده إلا الذين لم يقرؤوه أو لم يستفيدوا من تجاربه.

وبعيدا عن فكرة المؤامرة والمخطط الهادف إلى تصفية الحساب مع الثورة الجزائرية المنتصرة وهو أمر وارد في السياق بكل تأكيد. فوجود ثورة شعبية عميقة منتصرة ذات طموح واسع وأهداف بعيدة المدى ووجود دولة فنية ديناميكية تتوجه نحو العصر ونحو التقدم والعصرية وتحمل هموم وطموحات الشعوب المستعمرة والمضطهدة وتدافع عنها في محيط جغرافي يعتبره الغرب المهيمن بجميع أطرافه وقواه شيئا نشازا ومحرمًا يجب قلعه من الوجود. فإن الشيء المؤكد كذلك أن الثورة الجزائرية التي كانت تحمل في طياتها بذور الحركة والتقدم كانت تهدد قوى التخلف والرجعية المتحجرة وتخيفها. هذه الثورة تعرضت للانحرافات الخطيرة من طرف مجموعة من القائمين عليها والمتداولين على قيادتها كانت ترعبهم من الداخل بقوة الدفع والتغيير الكامن فيها رغم تظاههم بتبنيها والحماس لها. وفي واقع الأمر اتخذوها مطية للاستغلال والطمع والنهب، معتبرين إياها في الواقع غنيمة ينبغي استغلالها والاستفادة منها إلى أقصى الحدود وهم يتبخترون اليوم في الفيلات والقصور التي غنموها والمصالح المتشابكة التي كونوها مما جعلتهم يندمجون كنتيجة منطقية في نظام المافيا والمصالح المعادية للتطور والمصالح العليا للأمة.

ومن غير التركيز على الأطراف التي كانت وراء تلك الأحداث العاصفة، وعلى الذين ركبوا موجتها واتخذوها مدخلا للانخراط في حياة سياسية انتهائية مغامرة متخلفة، وجعلوا منها ذريعة لتوجيه ضربة قاضية للدولة الوطنية التقدمية الفتية والمجتمع الجزائري الآمن الذي كان يحركه الطموح الواسع والأمال العريضة التي فجرتها ثورة نوفمبر المنتصرة التي أزاحت عنه عقدة الضعف والخوف والمذلة، فانطلقت القوى الجهنمية بجميع مكوناتها السياسية المصلحية والانتهازية الخرافية تزرع الفتنة وتحرك آلة الإرهاب الفتاكة : تدمر المنشآت القاعدية للتنمية وتلحق التشويه والأضرار الجسيمة بالدين والأخلاق والسياسة، وتحترف بالمسار الديمقراطي الجنين عن طريق العنف والهمجية والإنغلاق

الفكري والسياسي وإغراق البلاد في بحر من الفوضى أرجعنا إلى الوراء عشرات السنين ؛ بل إلى درجة الصقر من نقطة الإنطلاق ؛ بل إلى عهود الإستعمار المظلمة الأمر الذي يجعلنا نحتاج إلى ثورة عميقة شاملة تحررنا من الكوارث التي أفرزتها الأزمة الخطيرة التي فرضت على الشعب الجزائري فرضا عن طريق الإرهاب الأموج وعجز النظام البيروقراطي المتخلف عن إيجاد مشروع حقيقي بديل للأزمة تتجدد حوله الأمة. ولولا حيوية الشعب الجزائري وصموده وقوى وطنية حية دفعت الثمن باهضا من التهميش والإغتيالات تصدت بحزم لقوى التدمير والشر لكان مصير البلاد في مهبط الرياح. ولكن الله سلم.

نترك هذا للتاريخ وإلى أن تهدأ الأجواء وتظهر خلفيات المأساة الوطنية بكل معطياتها. إن الشعب الجزائري له ذاكرة قوية ؛ وإن كان يتظاهر بالنسيان أحيانا ؛ وسيبقى يتذكر عبر الأجيال تلك الإشاعة التي شوهدت أرضه وسمعته التي قامت بها جحافل التتار الجديدة، والتي تميد له صورة الأرض المحروقة التي انتهجها الماريشال بيجو "رمز الإحتلال البغيض سياسة وسلوكا" انتقاما من المقاومة البطولية التي قادها الأمير عبد القادر. لقد كان الماريشال بيجو ؛ هذا الشرير رمز الإحتلال والعنصرية والهمجية الوحشية. يقول في تعليماته لجنود الشر : أحرقوا كل ما يقع أمامكم، ولا تتركوا شيئا واقفا أمامكم لا إنسانا ولا شجرة ولا ماشية.

وجاء التتار الجدد ليكرروا المأساة بكاملها، وبحولوا الشعب الجزائري بأكمله إلى رهينة للخوف وعرضة للذبح والقتل والتدمير من غير تمييز تكرارا لأيام "بيجو" الحالكة. وكما تحدثت الجزائر قوى الشر في الماضي، تتحداها اليوم وستبقى واقفة صامدة أمام إعصار التاريخ.

فالذي يعني هنا ليس تفاصيل الأحداث التي أصبحت مدونة ومعروفة ونركز على تأثيرها على مسار ومصير الثورة الجزائرية، لأن هويتنا المعاصرة الثقافية والسياسية والفكرية، بالإضافة إلى هويتنا الدينية واللغوية والجغرافية المتأصلة، هي ثورة أول نوفمبر بمبادئها وأهدافها كأعظم حدث في تاريخنا شكل وصاغ شخصيتنا وهويتنا الحديثة. فهي التي أخرجتنا من المجهول إلى المعلوم ؛ حررتنا من العبودية والمذلة، واسترجعت لنا حريتنا المسلوبة واستقلالنا المفتصب، وأكدت هويتنا

التاريخية بكل مكوناتها الثقافية والسكانية والجغرافية وحددت مكانتها في الخارطة العالمية كقوة ديناميكية فاعلة تدافع عن حقوق الإنسان في الحرية والكرامة والعدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدول وعلى مستوى العالم، وجعلت صوتنا متميزا في المحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية.

إننا نحرص على الكتابة في هذا الموضوع وتدعو غيرنا إلى الكتابة فيه لننتقهم ونذكر عمق الأشياء التي أدت إلى المأساة الوطنية، ونذكر، بالخصوص، ذلك الضرر الذي ألحقه بالثورة مسؤولون لم يكونوا في مستواها، ونذكر - أكثر من ذلك - أن أية ثورة، مهما كانت متجذرة في شعبيتها ومبادئها وتجاربها، لا يمكن أن تبقى بمنأى عن الخطر وعن كل الانحرافات الممكنة إذا هي لم تكتسب ثوارا ومناضلين جددا من الأجيال الصاعدة يجذبونها ويوسعون مفاهيمها وفق متطلباتهم وتطلعاتهم المستجدة يغذونها بالأفكار والمبادئ الجديدة المبتكرة ؛ يناضون عنها ويقودونها نحو آفاق المستقبل. إننا نرى أمام أعيننا كيف تكون الكارثة عندما يتخلى أناس عن نضالهم الصارم وعن مبادئهم يتسللون إلى قيادة الثورة من غير أن تتوفر فيهم تلك الشروط الصعبة من الإلتزام والوفاء وتكران الذات وبعد النظر ؛ ينساقون وراء النزوات الذاتية والطمع والأنانية فيحولونها بتلك الخصال الرديئة المنافية للثورة إلى مجرد سلطة قهرية يترعون على كراسيها يحولونها إلى غنيمة يكسبون منها الثروة والمال. عندها تقمع الثورة ويفتح المجال أمام المصالح والأهواء الشخصية بدل المصالح العليا للأمة. ويتحول الحكم إلى مجرد سلطة ؛ إلى جهاز سلطوي مغلق منفصل عن المجتمع معاد له يتصرف سلوكا وتوجهات ضد مصالحه وإرادته. وبذلك يفقد الشرعية والمشروعية ؛ مهما حاول تغيير شكله وبذل من جهد للحفاظ على الطقوس والمظاهر.

وفي هذه الشروط يتحول الإقتصاد إلى بازار للنهب والمضاربة يسيره لصوص الخفاء، يتحول الحكام إلى سماسرة، ويصبح التفكير في التنمية الحقيقية ضربا من أوهام الحكم.

نلح على التعمق في هذا الموضوع حتى لا تتكرر المأساة الوطنية بشكل دوري نتيجة تكرار الأخطاء والسلوكات والمظاهر. ونعيد بناء البلاد على

أرض صلبة وأسس متينة تقاوم أشد درجات الزلازل قوة وعنفا. وحتى تتجدد الثورة وتستأنف مسيرتها التاريخية بمبادئ وأفكار جديدة متحررة من الخوف والجمود والإنتهازية يقودها مناضلون مؤمنون ملتزمون يسرون بالبلاد نحو الحرية والعلم والثقافة والديمقراطية ببناء "دولة الحرية والقانون، واقتصاد الرفاهية المحقق والمؤمن للعادلة الإجتماعية التي تحفظ للمواطن حقه في الكرامة الإنسانية بتأمين العيش الكريم والتعليم الصحيح والتثقيف المستير والتسليّة النظيفة".

بالتركيز أننا عندما نعيد التذكير بالمبادئ الأساسية والأهداف الكبرى سنجد من يقول لنا : إننا نريد إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء، وأننا ندافع عن مثاليات أثبتت التجارب فشلها. ونرد على هؤلاء بأننا ندرك مسبقا مثل هذا التحدي الوارد من أولئك الذين يريدون إيقاف عجلة التاريخ عند مصالحهم وأطماعهم الخاصة. وبيننا وبين هؤلاء بون بعيد. إننا نريد أن نحرر حركة التاريخ من قيودهم، ونبعث الإرادة الخلاقة في الأجيال الجديدة : أجيال الإستقلال وندعوها إلى الإنخراط في معركة جديدة ثورية مستقبلية تدفع عنهم اليأس وتزرع فيهم روح الأمل وتحرك فيهم إرادة النضال النقي الصارم لتأمين مستقبلهم والتحكم في مصيرهم. وفي الجزائر، مهما تعددت أشكال الصراعات وتوعدت توجهاتها وعناصرها، فإن المعيار الأساسي يبقى، دائما، مبادئ وأهداف ومصير ثورة نوفمبر التي حددت الفواصل بين ما هو وطني وغير وطني، بين الملتزم وغير الملتزم، بين المؤمن والإنتهازي، بين من هو مع الوطن ومن هو ضد الوطن، بين الوفي للشعب وتضحياته والخائن والمتكر لتلك التضحيات.

لقد دخلت البلاد في الأزمة الطاحنة لأن قيادتها تخلت عن المشروع الوطني الثوري، وانخرطت في خدمة المصالح الخاصة المناوئة لمصالح الشعب : داخلية تلك المصالح أم خارجية. وعندها وقع الطلاق بينها وبين المجتمع الذي أصبح أكثر تهميشا وبعدا عن مصادر القرار الوطني. وأن الخروج من الأزمة بصورة نهائية يقتضي العودة إلى المنابع الحية الصافية والدائمة : إلى الشعب مصدرا وتوجها للحكم ضمن مشروع وطني متجدد يستجيب لتطلعات الأغلبية الواسعة للمجتمع. فللخروج من الأزمة الحالية واقتلاع جذورها تحتاج البلاد إلى ثورة حقيقية : ثورة وطنية عقلانية

علمية ديمقراطية ذات أبعاد مستقبلية تخرج الدولة من المستقبل الذي وضعت فيه : مستتق الرشوة والتفاهة والمصالح الخاصة، وتمكين المجتمع من التعبير عن نفسه بحرية وفق مبدأ التنوع والتسامح وقبول الآخر مع الاختلاف، وترسيخ مفاهيم العصرية المتطورة في ثقافة الدولة وثقافة المجتمع بدل ثقافة الجشع ؛ جشع السلطة وجشع الثروة.

والسؤال المطروح اليوم، لا يكمن في موضوع الأزمة المتعددة الوجوه التي نتخبط فيها ولا في كيفية الخروج منها فقط، ولكن السؤال الحقيقي الذي يتحداها هو : ماذا بعد الأزمة ؟. والمخيف في هذا السؤال وفق معطيات الواقع في معالجة الأزمة أن هذه الأزمة تشغلنا بصفة ملحة وتبعدنا عن التفكير فيما بعدها. ومن المؤكد أن مسألة الخروج من الأزمة مسألة وقت، وقد يفعل الزمن فعله إما بالتعقل أو الملل. وأصبح من الواجب علينا والملح أن نوجه أفكارنا بصفة جدية لما بعد الأزمة. فهل تنهي هذه الأزمة الطاحنة بقطع جذورها والقضاء على مسبباتها، أم ننتهيها أو تنتهي من نفسها بصفة عشوائية ونجد أنفسنا في واقع متعفن يبعدنا إلى أزمة لاحقة، بل إلى أزمات دورية مؤكدة.

فالخروج من الأزمة، بصفة نهائية، والقضاء على جذورها لا يتأتى إلا بوضع أسس متينة واضحة تخرجنا من الأوضاع الإنتقالية المتلاحقة من عهد إنشاء الحكومة المؤقتة وإلى الآن، والتي يحاول القائمون على السلطة في كل مرحلة، تكييفها مع مصالحهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية ماداموا في السلطة، ولما لا ؟ بتأمين مصالحهم ومصالح أبنائهم في حال الخروج منها تضعنا هذه الأسس الجديدة في نظام ومرتبة الدول المعاصرة المتقدمة التي تتمتع بالحرية والأمن والإستقرار والرفاهية الإقتصادية والإجتماعية بعيدا عن الهزات العابرة. ولا بد أن يتم هذا البناء على أساس مشروع وطني متجدد يكون محل حوار حقيقي بين القوى الوطنية الحية بمختلف قياداتها السياسية والفكرية والإعلامية ؛ مشروع تعبدى حقيقي يكون محل إجماع وقبول من طرف الأغلبية الكبرى للمجتمع. ويكون الحكم والموجه لحياتنا السياسية والإجتماعية. مشروع يشبه العقد الذي يربط العلاقة بين السلطة والمجتمع، وعلاقة أفراد المجتمع ببعضها على أساس الإحترام والتسامح. مشروع يبعدنا عن



جميع أشكال الشعوذة التي أصبحت الظاهرة الأكثر بروزا في حياتنا ؛ الشعوذة السياسية، والشعوذة "الدينية والأخلاقية" والتي تصب كلها في مجرى النفاق والكذب، والتي تشكل في النهاية، انتصار الخرافة على العقل بكل ما يعني هذا من تقهقر فضيع في مجال السياسة والحكم وال عمران والحضارة، مشروع يحل القضايا الوطنية المويصة العالقة.

مشكلة الحرية والديمقراطية ومشكلة حقوق الإنسان الأساسية المتعارف عليها دوليا، ومشكلة الحكم المعقدة والتي تعد المصدر الرئيسي في الهزات الدورية التي عرفتها وتمرفها البلاد منذ الإستقلال.

مشروع يمكن الجزائر ؛ جزائر ثورة نوفمبر المنتصرة، من أخذ مكانتها بجدارة في المجتمع الإنساني المتحضر ؛ عن طريق عبقريتها في الإبداع والعمل الجاد والمنافسة المتكافئة ؛ ويمكنها من بناء قوة ذاتية على أساس المثابرة في العمل والتحكم في العلم والإقتصاد والإستقرار والأمن السياسي.

وإذا كانت الازمة أمرا حتما مقضيا، مهما كان الوقت الذي تأخذ، أو الكيفية التي تنتهي بها، فإن المسألة الجوهرية المطروحة، مرة أخرى، هي ماذا بعد؟ هل تكون الأزمة الأخيرة ؛ أي الأزمة التي تولد الهمة حسب قول قائد الإصلاح جمال الدين الأفغاني، أم تكون الأزمة التي تخلق الشروط وتهيء الظروف لأزمات دورية متكررة أعقد وأخطر ؛ تنهك البلاد، تشل قدراتها، تهدم اليوم ما بنى بالأمس ؛ وتضعها في كل مرة على حافة الهاوية.

وكما نعلم فإن الثورة الجزائرية مثل غيرها من الثورات الكبرى في العالم وفي التاريخ لم تكن في منأى عن الأزمات المتكررة. فكل ثورة هي ثورة في العمق في صلب البناء القائم تقوم بالهدم بإقلاع الصخور وتحطيم الجدران ؛ تصطدم بالحصون والقلاع التي تمتزست عبر الأزمنة. وفي عملية الهدم والتحول يقع المد والجزر ؛ يتصارع التقدم مع التخلف ؛ الخير مع الشر، قوى الجمود مع قوى الحركة، العقل مع الخرافة. وفي هذه المعركة الأبدية يتحدد مسار التاريخ وتكون الثورة بمعناها الواسع المتجدد هي المحرك لمسيرة التقدم.

لقد عرفت الثورة الجزائرية الأزمات منذ البداية : بل هي تولدت أصلا عن الأزمة التي عصفت بحزب الشعب الجزائري العمود الفقري للحركة الوطنية، وطوحت بالمناضلين. لكن هذه الأزمة الخطيرة وجدت حلها في اندلاع الثورة كمبادرة تاريخية لتجاوز الأمر الواقع. وفتح الطريق أمام عبقريّة الشعب الجزائري التوافق للحرية والاستقلال، والتخلص من الإستعمار البغيض، ووضعية القهر والعبودية والمهانة. وكانت الأزمات تتوالى أثناء الكفاح المسلح نتيجة ثورة شعبية عارمة وعميقة كانت العاصمة في إلقاء أبشع احتلال وأبغض استعمار استيطاني عنصري لكل على صدر الشعب أكثر من قرن وثلاثين سنة.

وعبر الأزمات الديناميكية والمأساوية أحيانا التي كانت تفرضها معركة الإستقلال كانت الأزمة القاصمة الظهر أزمة 1962، وكأنه كان يراد لها أن تكون أزمة الإستقلال الوليد لتحرم الشعب فرحة انتصاره التاريخي. وقد جمعت هذه الأزمة خيوط الأزمات السابقة واللاحقة. ولا يمكن تفكيك مسلسل الأزمات هذه إلا ببق وحل رموز أزمة 1962، التي ترتب عنها نظام سلطوي لم يتغير في جوهره رغم الدروس القاسية التي لم نستخلصها.

لقد تولدت هذه الأزمة من الصراع على السلطة، ومن السباق نحو الإستلاء على نتائج الإنتصار الذي أحرز عليه الشعب الجزائري بتضحياته الجسيمة. وحتى لا نبتعد عن الواقع ونظلم جميع الفاعلين في الأزمة لا ننكر أن هناك من هؤلاء الفاعلين من كان يرى في هذا الصراع صراعا على مصير الثورة ولمن تكون نتائجها : هل تكون هذه النتائج لصالح الغالبية العظمى من الشعب التي احتضنت الثورة المسلحة ووصلت بها إلى الإنتصار الكامل والنهائي، أم تكون لصالح فئة الإنتهازيين الذين كانوا يترصون بالثورة وينتظرون الفرصة للإستحواذ على ثروة البلاد وحيازتها تاركة الأغلبية تحت الحرمان الذي وضعها فيه المستعمر.

ونعتقد أن هذا العنصر من الصراع لم يكن من الواضح في ذلك الوقت مثل ما هو عليه الحال الآن. فإنه كان العنصر الخفي والأساسي، وكان الإنتصار في البداية لصالح الإرادة الشعبية، ولكن القوى المتربصة بالثورة والتي كانت تتغلغل تدريجيا ونبات ووعي في السلطة. وعدم ارتفاع الوعي وضعف الرؤيا السياسية الصارمة وما يترتب عليها من التزام وسلوك

وانضباط، وتنظيم في صفوف القوى الوطنية الثورية أدى مع مرور الزمن إلى انتكاسة هذه الأخيرة لتترك المجال إلى قوى المغامرة والنهب لتطليح بالمشروع التنموي وتقوم البلاد نحو المجهول.

وفي هذا السياق ينبغي أن لا نبعد تأثيرات القوى الخارجية التي كانت تتصارع على النفوذ في جو نظام الحرب الباردة. فقد كان كل طرف من هذه القوى المتصارعة يسعى لتكون القوى الجديدة البارزة المنتصرة في صفه وتحت نفوذه في منطقة استراتيجية - سياسية حيوية. ومن هذه القوى من كان يريد إجهاد القوى الجديدة والقضاء عليها في المهد، لأنه كان يرى فيها تهديدا مستقبليا لمصالحه الإستراتيجية. ويجب أن نتعرف أننا لم نكن دائما في مستوى الرهانات القائمة لأخذ الحيلة اللازمة والإستعداد الذي تتطلبه المواجهة التاريخية. لقد انتصر الترهل على الحزم، والطمع على الإلتزام والمبادئ، والمصلحة الخاصة على المصلحة الوطنية العامة. وبقطع النظر عن الخلفيات التي كانت وراء كل طرف من أطراف أزمة 1982، فإن التيار الشعبي العارم هو الذي انتصر على الأزمة ولو مؤقتا، لقد كانت القوى الكامنة في الثورة الشعبية، والهمة التي تولدت على الإنتصار الساحق على المستعمر هي التي انتصرت. ورغم الخسائر السياسية والمعنوية الباهضة التي ترتبت عن تلك الأزمة من تصفية وتهميش لجيش بل جيوش من المناضلين والثوار، بالإضافة إلى النتائج المدمرة لسنوات الإحتلال المظلمة والحرب الهمجية التي سلطت على الشعب لما يقرب من ثمان سنوات، ورغم الفراغ الهائل الذي تركه رحيل المعمرين الذين كانوا يهيمنون، بصفة مطلقة، على الإدارة والإقتصاد وإقصاء الجزائريين عن هذه المجالات الحيوية : رغم شح الأموال والنقص الفادح في الإطارات الوطنية، وجحافل الجهل والفقر، ورغم تربع قوى خارجية كانت تترىص بالقوى الجديدة ولم يتورع بعضها في شن حرب مباشرة عليها في الغرب وفي الشرق قال مسؤول كبير لرئيس من رؤساء جمهورية فرنسا المعادية للجزائر، يجب أن نقضي على هذا الغول حتى لا يكبر ويأكلنا وإياكم".

لقد انتصرت الإرادة الشعبية المتحررة من كل هذا، وتجسد هذا الإنتصار في الميدان بالتعبئة الشاملة للقوى الحية في البلاد لمواجهة

الأوضاع الجديدة : وضع الأسس لإعادة بناء الدولة الوطنية، وترميم الجروح التي خلفتها حرب الإبادة الجماعية التي سلطت على الشعب، وتصفية الآثار المدمرة لاستعمار استيطاني انتهج سياسة التقدير والتجهيل والإبادة الجماعية.

وفي مدة وجيزة، وبالإعتماد على قدراتها الذاتية المادية والبشرية، تمكنت الجزائر من وضع قاعدة جيدة لتنمية شاملة ودائمة، كان يمكن لو تمت مواصلة بنفـس الهمـة والإرادة، أن تخرجنا من التخلف وتضعنا في مستوى العالم المعاصر بما فيه من منجزات علمية تقنية اقتصادية ثقافية لولا الردة الرهيبة التي بدأت معالمها تتضح وترسخ تدريجيا مباشرة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين. فقد تمكنا في أقل من عشر سنوات 1970 - 1978 أو من عشر سنوات إذا أضفنا المخطط الثلاثي التجريبي 1987 - 1970، تمكنا من إيصال المدرسة والمصححة والطريق إلى كل جهة : بما فيها الأماكن المعزولة، ووضعت الأسس لقاعدة علمية عصرية متطورة، وإنشاء نسيج صناعي متطور، بقطع النظر عن ما فيه من الثغرات الناتجة عن قلة الخبرة الوطنية في هذا المجال، وانبعثت الحيوية في الأرياف الجزائرية التي أصبحت تتطلع بهمة وحماس إلى المستقبل وتتخطى تدريجيا في العالم المعاصر.

لقد كانت أهداف المشروع الوطني واضحة، استكمال المشروع التحرري : تحرير الوطن، وتحرير الثروة الوطنية ووضعها في مصلحة الشعب، وتحرير الإنسان من الهيمنة والحقرة والإحتياج للغير تحت وطأة الفقر. وكانت الوسائل الموصلة إلى هذه الغايات محددة بدورها، بناء قاعدة علمية عصرية متطورة تستجيب لمقتضيات التنمية الشاملة وتدرجنا في العالم المعاصر بجدارة. وكانت الجامعة - من خلال إصلاح التعليم العالي - والمنظومة التربوية المبنية على العقل والمعرفة، والانفتاح على العصر، والتي تضمن التكوين الأساسي لجميع المواطنين لمدة تسع سنوات إجبارية، هي الأساس لبناء القاعدة العلمية العصرية. وكان التصنيع الشامل المندمج هو الأداة الرئيسية للتنمية. ينبغي أن تكف عن الجدل العقيم حول الصناعة الجزائرية ونعترف بأن البلد غير المصنع لا يمكن أن يخرج من التخلف. والدليل أمامنا في آسيا وأمريكا اللاتينية

وأمامنا العالم العربي الذي بقي متخلفاً لأنه لم يقتحم كافة مجال التصنيع الحديث وما يتطلبه من تقدم علمي وتقني - بل ومن تقدم في النظام السياسي - وكان الهدف من التصنيع في الجزائر هو الدخول للعالم المعاصر من الباب الواسع عن طريق امتلاك العلوم والتكنولوجيا بالخبرة الذاتية والتجربة والإبداع، وعن طريق التصنيع المتطور الشامل فقط يمكن تطوير القطاعات الأخرى، قطاع التعليم والبحث العلمي والتمهين المتقدم ؛ تطوير الفلاحة والري ؛ واستغلال الثروات الباطنية ؛ أي الوصول إلى اقتصاد حديث متطور وقادر على الإستجابة لحاجات المجتمع المتزايدة وعلى المنافسة والاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية. وكان من أهداف المشروع الوطني التنموي الشامل إخراج الريف من التخلف والعزلة ؛ وتحريك المجتمع الريفي عن طريق التعليم والمواصلات وتطوير الاقتصاد المحلي وكذلك الإدارة بتوفير الشروط المادية والتقنية والبشرية لدمج الريف في الحركة العمرانية الواسعة.

كانت كل هذه الأهداف واضحة والوسائل في متناول اليد ؛ كانت التجربة الفتية في حاجة إلى التفتيح والتعديل مع امتلاك الخبرة الوطنية والمطالبات الجديدة التي يفرضها المجتمع، والمتغيرات الجارية في العالم من حولنا، كان في إمكاننا إنجاز مشروع وطني تحديثي شامل لولا الأزمة التي اصطدمنا بها بوفاة الرئيس هواري بومدين الذي كان يقود هذا المشروع التاريخي العظيم الطموح والمجهض بفعل الردة. لقد غيرت هذه الأزمة المفاجئة التي أصابتنا في منعرج الطريق موازين القوى ؛ توقف المشروع الوطني التنموي ؛ ووقع العبث والإستهتار بالمكتسبات الوطنية، وتغيرت موازين القوى لصالح الرجعية والتخلف والقوى المحافظة التي سيطرت على الإدارة وعلى الأجهزة السياسية والتنظيمات الشعبية، وابتعدنا عن الهوية الثورية التي أبدعتها ثورة أول نوفمبر المجيدة، وأصبح نظامنا بدون أهداف وبدون إرادة، وصفت القوى العقلانية أو همشت من النظام ؛ ولم يقع أي مجهود للتكفل بجيوش الإطارات الجديدة المتخرجة من الجامعة أو القادمة من الجامعات الخارجية، ودمجها في المعركة التنموية والمعركة السياسية. لقد انتصرت قوى الجمود على قوى التجديد، وفتح المجال للمقاومة

والسمسرة والتفاهة، وأصبح النظام لا يعبر إلا على نفسه ولا يشغل إلا نفسه، وحدثت العزلة ثم القطيعة مع المجتمع.

كانت الجزائر في مطلع الثمانينات مهياة لنقلة نوعية وفق الشروط التي وفرتها المرحلة السابقة. إذ بدأت الإطارات الوطنية الشابة تصل إلى الميدان، وبدأت المنظومة التربوية العامة والجامعية وكذلك مراكز البحث العامة تتطور تدريجيا في اتجاه الاندماج في التنمية الشاملة. كما تكونت لدينا خبرة وطنية ميدانية جيدة في عدة مجالات حيوية. ويقال أن الرئيس بومدين كان يتيها لهذه النقلة النوعية، ولسنا ندري إن كان هذا صحيحا أم لا. ولكن الراجع - كما يؤكد بعض الذين كانوا بقرية - أنه كان يريد ذلك، وإن كنا لا نعرف كذلك كيف كان يمكن أن يحقق ذلك. والذي يهمنا ليس إن كان يريد ذلك أم لا يريده، وأنه مهما توفر لدينا من معلومات لا نستطيع أن نفك شفرة تفكيره بعد موته. لقد كان الرجل كتما جدا، وقد ذهب بأسراره الخاصة كاملة. إن الذي يعني هنا أن الجزائر كانت مهياة للدخول في مرحلة تاريخية نوعية نحو التحديث والخروج من التخلف.

ومن المفارقات العجيبة أن الردة بدأت تحت شعارات : الإستمرارية ؛ ومن أجل حياة أفضل ؛ العمل والصرامة من أجل المستقبل ؛ وشبيبة سنة 2000، وغير ذلك من الشعارات التي توالى من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر السادس مرورا بالمؤتمرات الإستثنائية وإعادة مناقشة الميثاق الوطني.

كانت هذه الشعارات تخفي وراءها ما سيأتي من أخطاء ومغالطات كانت تجري في الميدان. فالإستمرارية كانت غير ممكنة حتى ولو بقي بومدين حيا، لأن الجزائر بلغت مرحلة جديدة من التطور كانت تتطلب تغييرات جوهرية في طبيعة الحكم وطرق تسيير شؤون البلاد، وفي المشروع التنموي الوطني. والذي وقع هو أن النظام بقي كما هو ولكن بمستويات وأشخاص أقل كفاءة وقدرة على الرؤيا الصحيحة والتحكم السليم في تسيير شؤون المجتمع. وبدل تحقيق حياة أفضل، أخذت حياتنا تسير نحو الأسوأ والأردأ، وتحول شعار العمل والصرامة إلى حياة التسبب والإهمال والإستحواذ على الأملاك العمومية، والممارسات المؤدية إلى مستقبل مجهول.

هذه هي الحقائق التي انكشفت فيما بعد. فالقرارات الوطنية الكبرى بدأت تهدم الواحد بعد الآخر، وأخذت الإختيارات الكبرى تنزع من محتواها وتلغى من الداخل، فقد تحول الإهتمام العلمي بالجامعة إلى اهتمام أمني، كان الهم الأكبر أن لا تتحرك الجامعة ضد النظام حتى ولو كان ذلك على حساب التحصيل العلمي والترقية البيداغوجية. وتركت الأحياء الجامعية إلى نشاطات ثقافية وأندية علمية مشبوهة، وتكونت الشروط لتتحول الجامعة إلى ميدان للصراع والتطاحن الذي كثيرا ما اتسم بالعنف بدل الحوار الفكري المنتج، وإلى معقل لجميع الأفكار المتخلفة. وفقدت الجامعة هويتها الطلابية القيادية كما هو واقع في كل جامعات العالم المحترمة منذ أن بدأت الجامعة تتكون في التاريخ، كمركز للإشعاع المعرفي والتتوير العقلي والمعرفة العلمية الدقيقة. وبدل أن تقود جامعتنا التقدم بدأت تنشر التخلف وتقوده، وحلت الهيئة الوطنية للبحث العلمي بعد ما كانت أدواتها من تنظيم وقوانين ويرمجة وأصبحت بقاياها تنتقل من جهة إلى جهة لتباع مقراتها فيما بعد من طرف المسؤولين في القطاع نفسه. وشرعنا في تطبيق المدرسة الأساسية بدون أساس ولا تأسيس : بدون تهيئة جيدة للمدرسين المؤهلين لتطبيق البرامج المعدة ولا تحضير المعدات الضرورية التي تحتاجها الورشات التطبيقية، واختفت من البلاد تلك الحيوية السياسية الثقافية الفكرية العلمية التي كنا نشارك فيها على أعلى المستويات الجامعية ومراكز البحث العلمية عن طريق الندوات واللقاءات الوطنية والدولية التي كنا نقيمها، ورفع الدعم عن الكتاب كلية : كنا قبل هذا على صلة مباشرة بما يجري في العالم من أفكار وتيارات سياسية وفكرية عالمية جديدة : توقف المشروع الصناعي الوطني، وتحولت المعامل التي بنيناها بأحدث التقنيات إلى هدف للمناورة والمساومة والسمسة والتفكيك. وشردت الإطارات الفنية بفعل بيروقراطية جاهلة متخلفة وتبلد سياسي كره.

كل ذلك تحت عنوان إعادة الهيكلة المشبوه والتي تمت بطريقة عشوائية ضاعفت من القتل البيروقراطي وقللت من الفعالية الإنتاجية. بدأ التضييق على المؤسسات الوطنية في قطاع الغيار والمواد الأولية بحجة تخفيض الإستيراد.

وأدخلنا الشك في كفاءة الإطارات الوطنية التي سلطت عليها آلة الإحباط والتهميش في أخذ القرارات الأساسية التي تعني تخصصها، همشت وقرمت الطبقة الوسطى وهي في طريق التكوين، وحرمت من تأدية دورها كقوة رئيسية دافعة لتقدم البلاد. وكان ضرب الطبقة الوسطى وإبعادها عن الفعل السياسي سببا إضافيا رئيسيا لتفشي الرشوة وهيمنة البيروقراطية على أجهزة الدولة وكما كان هناك تسيير رديئ للموارد المادية كان تسيير أردا للموارد البشرية الجديدة المكونة حديثا.

وفي محيط هذا التفكك وعدم ضبط استراتيجية منسجمة للتنمية والتحكم فيها، كما كان منتظرا، أخذت الأجهزة السياسية تتكلس وتتخرط تدريجيا في المحيط البيروقراطي المتعفن الذي بدأ يفرق في مستتق الرشوة والمصالح الخاصة. ووقع تحالف حقيقي بين الأجهزة السياسية والبيروقراطية على أساس تقاسم المنافع المادية والسياسية.

وفي هذا السياق الإنحراقي فتح الباب للتجارة الموازية الخفية عند الكبار، ولتجارة الشنطة عند الشبان، فكان تجار الخفاء الكبار يضعون الديناميت في أسس الإقتصاد الوطني، وجيوش من الشباب تنتشر عبر أنحاء العالم في تجارة الشنطة من أمريكا اللاتينية إلى هونغ كونغ مروراً بـ بخت الخليج الخطير، وكانت هذه الفئة التي همشت وانقطعت بها سبل العيش نتيجة توقف المشروع التنموي الوطني، وانتشار البطالة، واضطرها البؤس إلى الضرب في أصقاع الأرض بحثا عن الرزق عرضة للاستغلال البشع من كل نوع؛ من الحيتان الخفية التي كانت تحفر خنادق ضياع الثروة الوطنية ومن القوى الخارجية التي كانت لها مصلحة استراتيجية في زعزعة استقرار الجزائر.

كانت تجارة الشنطة تتسع وتزدهر في غياب تكفل الدولة الجدي بالسوق الوطنية والتخلي عن مسؤولياتها في الرقابة ومكافحة الفساد. وكانت العقائب المتقلة عبر العالم تعمل كل شيء من الألبسة الرخيصة إلى المخدرات إلى السلاح.

والأخطر من هذا هو تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها من الشباب الذين كانوا يجندون وبأعداد كبيرة كمرتزقة في أفغانستان



بإشراف المخابرات المركزية الأمريكية وتمويل من بعض بلدان الخليج وإيران. وكانت هذه الشبكات هي المكون الرئيسي لفيالق الإرهاب فيما بعد.

إن أحداث أكتوبر 1988 كانت نتيجة منطقية لهذه الأوضاع وتمردا عليها. لقد أنهت نظاما كان يتهرب ويتآكل من الداخل، ولم تكن لنا الشجاعة السياسية التاريخية الكافية للاعتراف بهذه الحقيقة الواضحة العنيدة.

وبدل الإعتراف بمغزى ما وقع والقيام بإحداث التغييرات الجوهرية التي كان يتطلبها الظرف وفرضتها الأحداث الدامية، رحنا نقدم تحليلات وتفسيرات تبريرية خاطئة وثانوية على المستوى الرسمي. والأحزاب التي أفرزتها التعددية والمفترض فيها طرح البدائل الحقيقية، تصرفت كقوة ثارية هدفها الإستيلاء على مكاسب الأزمة أكثر منها قوة مستقبلية، وهذا ما يفسر العجز الواضح على مستوى الحكم والمعارضة في إيجاد المبادرة التاريخية التي تحول الأزمة إلى إرادة جديدة تحدث التغييرات المستحقة في اتجاه نظام جديد يفتح آفاقا مضبوطة وواقعية لمستقبل مستقر ومزدهر. فلم تجد الأزمة التي ترتبت عن أحداث أكتوبر الدامية لا نظاما قويا شجاعا متبصرا قادرا على تحمل المسؤولية والقيام بالنقد الذاتي الصارم لتصحيح الأوضاع وإحداث التحولات اللازمة بجدية وبعيدا عن الفهولة والتحايل، ولا تنظيمات سياسية جاهزة ومؤثرة تعفع الأحداث في الاتجاه الصحيح. وكان تأطير الشارع المتمرد من طرف التيار الديني الذي حول هذه الحركة الشعبية إلى آلة إرهابية مدمرة نتيجة الفراغ في أجهزة الدولة التنفيذية وفي الأجهزة الحزبية التي حملت على المستوى الرسمي وحدها ظلما مسؤولية ما حدث ليتصل بالباقي من مسؤولياتهم الفعلية والمباشرة. وموقف مثل هذا في هذه المرحلة الحرجة ليس تهريا من تحمل المسؤولية فقط ولكنه جبن وهروب إلى الأمام.

والتيار الديني الذي كان جاهزا للإستيلاء على الشارع ؛ حيث كان ينظم نفسه في السرية منذ السبعينات ؛ بل إن بذور تنظيمه الأولى بدأت مباشرة بعد الإستقلال. وفي الثمانينات كانت تنظيماته وتدريباته المسلحة تجري أمام سلطة الدولة ويعلمها في الغابات والشواطئ

والمخيمات الصيفية والجامعية : بل وحتى في المساجد التي استولت عليها كلية. هذا التيار، رغم اكتساحه للشارع، واستغلاله الأقصى للنقمة الشعبية على النظام، لم يكن يملك أي مشروع سياسي أو اجتماعي محدد. كان همه الأول هو الإستيلاء على السلطة وبأسرع وقت ممكن ولو عن طريق السلاح. وهذا هو الإنحراف الرئيسي في تحويل حركة شعبية، كان يمكن أن تغير النظام في الاتجاه الصحيح، إلى حركة إرهابية مدمرة قضت على الأخضر واليابس. وأعطت فرصة للنظام ليعيد إنتاج نفسه ولو بطريقة سيئة ولمرحلة مؤقتة.

والأحزاب التي أفرزها دستور 1989، كانت مجرد شظايا لجهة التحرير في حالة ضعفها وتفككها تحت الضربات التي وجهت إليها من طرف عناصر في النظام ومن الشارع الذي تغلت عنه نتيجة انحرافات وسلوكات في قيادتها. فالأحزاب الجديدة في مشروعاتها لم تأت ببدائل حقيقية لا على مستوى الأفكار والبرامج ولا على مستوى التنظيم الجماهيري الواسع والمؤثر. ولهذا انخرطت بسهولة في لعبة التسابق على السلطة من دون أن توفر لنفسها التأطير الشعبي الذي يمكنها من الضغط الفعلي على النظام، ولا على إحداث التغيير المطلوب على مستوى الدولة ولا على مستوى التسيير ؛ فهي تدين التزوير وفي نفس الوقت تشارك في المؤسسات المزورة، تهاجم السلطة في السر والعلن، وتشارك فيها بارتياح.

إننا نجد أنفسنا في طريق مسدود ؛ في وضع ميؤوس منه ؛ نظام لا يريد أن يغير ولا أن يتغير لأنه عاجز ولأنه يخشى التغيير ؛ يراوح مكانه ويستغني نفسه، متجاهلا ما يدور حوله، وأحزاب لا ترى من التغيير إلا الوجوه التي في السلطة لترك المكان لها. فكلما السلطة والمعارضة لا يريدان التغيير ولا القطيعة التي طرحتها أحداث أكتوبر الدامية، قطيعة مع الطمع والفساد والرشوة والممارسة الرديئة للسلطة والسياسة، وفتح المجال أمام قوى وطنية جديدة نظيفة من أبناء الإستقلال والإنخراط في نظام جديد يؤهلنا حقيقة للإندماج في العالم المعاصر بكفاءة وكرامة.

فوضع السلطة والمعارضة في هذا الموقف العاجز الكاريكاتوري هو تماما كما وصفه أبو العلاء المعري :

ونحن سبقناكم في المين فاعرفوا \* لنا رتبة البادي الذي هو أكذب  
مشيتم على آثارنا في طريقنا \* ويُنَيِّتكم أن تسودوا وترهبوا

ونتيجة لهذا الفهم السيئ والزائف لشعار القطيعة والتغيير تحول النقاش السياسي إلى هجو بين المعارضة والنظام. فالمعارضة هدفها تعطيل النظام ونزع المصداقية منه، والنظام يعمل على تثبيت المعارضة وتجريدها من المصداقية. والخلاصة أن الجميع فقد الثقة والمصداقية. وانكمش المجتمع على نفسه لأن الأمر لم يعد يعنيه. وبقيت الفئات المحرومة والمعزولة أمام ماكينة الإرهاب الرهيبة وجها لوجه. انصرف المجتمع إلى همومه الخاصة ليترك الساحة إلى محترفين جدد يتحركون بقوة في كل مكان يملؤون الساحات في المهرجانات : يحسنون التصفيق ؛ يعيدون ابتكار الشعارات الزائفة، يتقلون من ساحة إلى ساحة ومن جمعية إلى جمعية ومن حزب إلى حزب يبحثون عن الواقف ولو بنلا ؛ وبقي النظام يسير نفسه بدل تسيير شؤون الأمة ؛ الأحزاب تتصارع مع قياداتها للفوز بالمناصب التي تتصدق بها السلطة. فالجميع يدور في حلقة مفرغة بعيدا عن المسائل المتشعبة والمعقدة التي يواجهها المجتمع والتي تدفعه باستمرار في اتجاه اليأس والإحباط.

فالمودة إلى شعار القطيعة والتغيير وإعطائه المضمون الإيجابي كما تفرضه المرحلة التي ترتبت عن أحداث أكتوبر هو أحد المسالك التي تخرجنا من النفق الذي نحن فيه. فهناك نظام أدى وظيفته في الظروف التي وجد فيها مباشرة بعد الإستقلال. وخلال مراحل تطوره الإيجابية والسلبية تكونت عيوب وشروط جديدة تحتم تغييره. والقطيعة هنا تقتضي تصفية العيوب التي ترسبت وترسخت في مراحل تطوره المختلفة وإخراج النظام الوطني إلى ساحة نظيفة بمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجهنا بشجاعة وجرأة. أن نعالج القضايا الكبرى التي لم تتوفر لنا الشروط ولا الإمكانيات ولا الخبرة لحلها بطريقة صحيحة غداة الإستقلال مباشرة. أن نعالج قضايا الحكم وبناء الدولة على المؤسسات والقوانين وليس على الأشخاص والأمزجة والكتل المتصارعة. أن نجعل نظام الحكم واضحا مستقرا ومقبولا من المجتمع. أن يكون نظام الحكم واضحا في أسسه وطبيعته وهويته الإستراتيجية. أن تكون طرق الوصول

إليه والخروج منه معلومة ومقبولة على أساس الوضوح والشفافية. نظام يقبل الرقابة والمحاسبة كأدوات لحماية وتطويره وتثبيت مصداقيته.

نظام يكون الحكم فيه للمجتمع وليس للأجهزة. نظام يكون تابعا من المجتمع وفي خدمته ومقبولا منه. نظام تكون فيه الحرية الفردية والجماعية : السياسية والفكرية والإعلامية مكفولة ومصانة وليست شعارا وقناعا يغطي أوجه القمع والفش والتحايل والتزوير. نظام ناتج عن ممارسة ديمقراطية حرة ومصانة كذلك، مبنية على التداول على أساس المبادئ والبرامج واختلافها وقبول الاختلاف والتنوع على أساس الإحترام المتبادل وليس على الشعوذة والمغالطة والخداع.

ونحن في هذه المعضلة التاريخية التي يطرحها علينا مبدأ القطيعة ومبدأ التغيير أمام مسؤولية وطنية جماعية تاريخية. فلا المعارضة تستطيع أن تستغني عن النظام، سواء عن طريق التجاهل أو الإلقاء، ولا النظام قادر على الإستغناء عن المعارضة بتجاهلها والتحايل عليها، ولا المعارضة ولا النظام بإمكانهما الإستغناء عن المجتمع وعن القوى الحية فيه. فنحن جميعا مسؤولون عن إخراج البلاد من حالة اليأس إلى حالة الأمل، ومن المستتقع الذي وضعت فيه مكرهة إلى أرض صلبة مستوية بوضع الأسس لدولة حديثة حرة ديمقراطية تتمتع بالثقة والمصداقية، وتصحيح العقد بين الدولة والمجتمع على أساس الثقة والمنفعة التي تقدمها الدولة أمام الإلتزامات التي يقوم بها المجتمع. نحن في حاجة إلى استرجاع هوية الجزائر الإستراتيجية إقليما عربيا ودوليا، وتأمين قدراتها على الصراع والمنافسة التي يفرضها العالم في علاقاته المتشابكة والمعقدة، واستعادة المبادرة للثورة الجزائرية كقوة ديناميكية محركة وموجهة وضابطة للمسار الوطني التقدمي.

لقد أصبح الهجو المتبادل بين النظام والمعارضة لا جدوى منه وكذلك الإتهامات التي يرمي بها كل طرف الآخر. وفي حالة العجز المتبادل التي نواجهها وحالة تشتت المعارضة وهشاشتها وحادثة تجربتها، فإن المسؤولية تقع على النظام في قيادة حوار وطني شامل وجامع بين جميع القوى الحية في البلاد في جبهة وطنية عريضة عن طريق مشاركة حرة وديمقراطية لإخراج البلاد من محنتها ووضع نظام جديد مقبول عن

طوعية من الأغلبية يصحح مسار الحكم : يرسخ الحرية ويحقق الأمن ويضمن الاستقرار ويحمينا من الهزات المفاجئة. وعندما تتحقق الثقة وتتوفر الإرادة لدى النظام والمعارضة والقوى الوطنية الحية، فإن الجزائر لها كل الشروط لإقامة نظام وطني متجذر يضمن لها الأمن والاستقرار الدائم ويحقق لها المناعة الذاتية التي تمكها من القوة والتقدم.



## نظام الحكم - العضلة

أهم القضايا التي طرحت على الإطلاق بعد أحداث أكتوبر الدامية التي تلتها الأزمة الخطيرة التي تطلعن البلاد نتيجة الإرهاب الدموي هي قضية الحكم : الحكم كمبادئ وأهداف وقوانين وشرعية : حكم يستجيب لمتطلبات بلد حديث : وتطلعات شعب يتوق إلى الحرية والعزة والعيش الكريم والاستقرار الدائم. وقد طرحت هذه القضية من خلال شعار القطيعة والتغيير. ومن واقع بارز ومعاند وهو أن أحداث أكتوبر أنهت عمليا النظام الذي أنشأناه منذ 1962 بسليباته وإيجابياته، وطرحت قضية التغيير الشامل كسبيل لنظام جديد بديل أكثر مثانة وأكثر استجابة للتحولات الكبرى التي وقعت في المجتمع الجزائري وإلى التغييرات الشاملة التي جرت في العالم، ولاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وبروز نظام العولمة كحقيقة حاسمة في هذه التغييرات.

وإذا كان هناك نوع من الفهم العام لشعار القطيعة والتغيير مع الاختلاف في تفسيره لدى الأحزاب والمجتمع المدني والقوى السياسية والفكرية التي رأت أن القطيعة كل القطيعة هي مع النظام الأحادي القائم تحت قيادة جبهة التحرير الوطني.. وإذا كانت القطيعة مع النظام الأحادي متفق عليها بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني، فإن الوفاء للتاريخ ولطبيعة النقاش الذي جرى في هياكل الجبهة بعد أحداث أكتوبر وابتداء من المؤتمر السادس هي التي طرحت التعددية علانية، وطالبت قواعدها بالتغيير. وقد سجلت ذلك في وثائقها الرسمية وهي في الحكم. وهي اليوم، رغم الضعف الذي تعانيه في قيادتها المختلفة أكثر تشبها بهذه التعددية وهي تشارك في كل المناقشات المستحقة مع ما في هذه

المناقشة حتى الآن من تلاعبات وتحايل وتزوير وتحرص الجبهة على أن تحترم هذه التعددية بدقة كاملة من جميع الأطراف. وقد يكون التفسير لهذا التحول أن الجبهة كانت مرغمة على ذلك أمام تطور الأحداث. وهذا جزء من الحقيقة. أما الجزء الآخر من الحقيقة التي قد لا يعرفها الكثير فهو أن السؤال الجوهرى الذي كان مطروحا أمام الجبهة بعد أحداث أكتوبر : هل تستمر في الحكم وتخوض معركة شرسة من أجل البقاء فيه ولو عن طريق القوة والقمع، أم تقر التعددية وتقتحم معركتها في إطار نظام شعبي ديمقراطي ومفتوح ولو أدى بها ذلك إلى الخروج من الحكم، ولا تأخذ الحكم في المستقبل إلا عن طريق الإختيار الشعبى الحر؟ وكان الجواب على هذه الأسئلة الحيوية واضحا : أن الجبهة التي قادت الشعب في معركة التحرير التي انتزع بفضلها استقلاله انتزاعا ؛ وضعت الأسس لبناء الدولة الجزائرية الوطنية، وأنجزت القاعدة الأساسية للتنمية، لا يحق لها أن تتخذ قرارا بقمع الشعب من أجل البقاء في السلطة أو ربح سنوات إضافية في الحكم. ونحن نعرف أن أنظمة كثيرة واجهت تمردات بل ثورات أكثر اتساعا وأكبر حجما من أحداث أكتوبر بالقمع واستمرت في الحكم عدة عقود ولكن إلى جين. لكن الطرف الدقيق الذي كانت عليه البلاد وتقدير المسؤولية في اتخاذ القرار الصعب في المرحلة الصعبة لم يسمح لها بذلك. إنها لا تملك الحق في التخلي عن مسؤولياتها، ولا الإخلال بوفائاتها لتطلعات الشعب والمصلحة العليا للبلاد. وليس الغرض هنا الدفاع عن جبهة التحرير الوطنى ؛ فهذا موضوع آخر يحتاج إلى التفصيل ولكن في ظروف أخرى. فعندما تهدأ أمور البلاد ؛ وترسخ التعددية حقيقة، وتتجذر الحرية لتسمح بنقاش رفيع وموضوعي حول الحقائق المثبتة، وليس حول الشعارات والإفتراءات التي تغذيها روح النثار والإنقسام والحسابات الخاصة المحلية والخارجية التي لا علاقة لها بمصالح الأمة. عند ذلك لن تكون الجبهة في حاجة لمن يدافع عنها. وقد طالبت الجبهة مباشرة بعد المؤتمر السادس، وعندما كانت كل السهام موجهة إليها من داخل النظام وخارجه ؛ طالبت على لسان أمينها العام عبد الحميد مهري إجراء تقييم شامل لمسيرة الأمة تحت قيادتها منذ الإستقلال. وبالتأكيد أن مثل هذا التقييم الشامل لم يكن في صالح أولئك الذين ركزوا هجومهم على الجبهة متصلين من مسؤولياتهم الخاصة.



فهذا المفهوم الضيق والمتميز بالقطيعة حولها من مفهوم حول تصفية العناصر السلبية المكونة للنظام والتي أدت به إلى الإنهالك، بل والإفلاس والعجز في القيام بالمبادرات التاريخية التي يتطلبها التحول الطبيعي للمجتمع إلى قطيعة مع الخبرة الوطنية، وأبعد من ذلك مع الهوية الوطنية ومع الثورة. وكانت هناك قوى وطنية موزعة هنا وهناك تعمل بصمت في خضم الأحداث الدامية الرهيبة على تطبيق الإنزلاقات الخطيرة والمتعددة الناتجة عن خلط الأوراق. كانت هذه القوى تحاول الإمساك بالخيوط الدقيقة للثورة وحصر القطيعة في الأساليب السيئة المدمرة التي سيرت بها شؤون الأمة، والانحرافات التي وقعت في دواليب الدولة التي أنهكتها وأدخلتها إلى البازار ومستنقع الرشوة. الانحرافات في سلوك القائمين عليها، وفي التغييرات المفاجئة والعشوائية في المسيرة الوطنية ؛ وفي الإقتصاد والتربية الوطنية، وفي الجامعة وفي تنظيم الإدارة ؛ تغييرات بدون مبادئ وبدون أهداف أو استراتيجية معينة من طرف أناس يفكرون إلى النزاهة والكفاءة. وكانت معظم هذه التغييرات العشوائية تسير في اتجاه معاكس لأهداف ومبادئ الثورة الأساسية. كانت القوى الوطنية القليلة تبحث عن قطيعة حقيقية مع الجذور والعناصر التي أوصلتنا إلى الأزمة. ومازال الفهم الصحيح الموضوعي والإيجابي للقطيعة غير واضح وراسخ لدى الطبقة السياسية ولدى أجهزة النظام.

ورغم التغييرات الهائلة التي حصلت في البلاد في هذه الأزمة الدموية ؛ في ميادين الإعلام المستقل والتعددية الحزبية : نقول التعددية الحزبية وليست التعددية السياسية. فمعظم سياسات الأحزاب متشابهة، بقطع النظر عن العدد الكبير منها، وكذلك التغيرات الاقتصادية بما فيها من الشوائب والفوضى، فإن التغيير الحقيقي الذي يمس طبيعة الحكم والمسار السياسي لم يحدث، وبقي أسير الشكلية والفهم السطحي وعدم التحليل الصارم والإدراك الشامل لإيجاد البدائل الصحيحة. بل إننا مازلنا غير متقنين على نوعية وطبيعة التغيير. بل الكل يطرح التغيير ولا يريده حقيقة. الجميع يسعى للحفاظ على الموقع ؛ كان الموقع موروثا كما هو الشأن بالنسبة للقائمين على النظام ؛ أم كان موقعا جديدا اكتسبه أصحابه من الأزمة. فالجميع يسعى إلى تغيير المواقع ليحصل على موقع

أفضل وأنفع بعيدا عن التغيير الحقيقي في المبادئ والأهداف والخطط الإستراتيجية والبرامج العامة. وهكذا بقيت الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالتغيير قائمة. فماذا نغير بالضبط؟ وكيف نغير؟ ومن يقوم بالتغيير؟ وما هي أدوات التغيير المتاحة أو التي يجب أن تتاح؟ وماهي الأهداف وما هي البدائل؟.

وليس القصد هنا التغييرات الجزئية العشوائية الهشة التي لا تخضع لضوابط محددة والتي تهدف فقط إلى ابتكار وسائل جديدة للحفاظ على الموقع ولما هو قائم. فالتغيير المنشود الذي تتطلبه البلاد هو التغيير الشامل المترابط المندمج الذي يخضع لاستراتيجية وطنية منسجمة قادرة على إحداث التحولات الكبرى نحو التقدم في مسيرة الأمة. فالتغيير الذي تحتاج إليه الأمة هو التغيير الجذري الذي يمس تنظيم وطبيعة وهوية نظام الحكم الوطني، التغيير الذي يحقق الحرية كمبدأ وحق وممارسة في الفكر وفي السياسة. التغيير في اتجاه تأسيس نظام ديمقراطي مؤسس على تنوع البرامج الممبرة عن المصالح الحقيقية للمجتمع والمركزة على المعرفة الدقيقة والمفصلة لحقائق البلاد الثابتة والمتغيرة وعلى المعلومات المؤكدة ؛ وليس على الشعوذة والديماغوجية والكذب والأفكار المضللة ؛ التغيير الذي يشمل الذهنيات القردية والجماعية.

ونشير بهذا الصدد إلى أن الديمقراطية قبل أن تكون تنافسا إيجابيا من أجل الوصول إلى السلطة، هي أولا وقبل كل شيء، تربية سياسية سليمة وثرقية لفهم وذهنية المجتمع وسلوكاته على أساس العقلانية والتفكير السليم. وتغيير مثل هذا لا يمكن أن يكون بيروقراطيا شكليا ومكانيكيا، ولكنه نتيجة تفاعل حي بين القوى الحية العاقلة المؤثرة في حركة المجتمع. وإننا بالتأكيد لا نستطيع أن نرمخ الحرية ولا الديمقراطية في مجتمع سكوني راكد غير مبال بمصيره ؛ فهذه الحركة التغييرية في المجتمع يحدثها التثوير الثقافي الحي والفعال والعمل السياسي المعقلن الهادف إلى تغيير وتقدم المجتمع وليس إلى إرجاعه إلى الوراء عن طريق العمل السياسي الثقافي العشوائي الرامي إلى الحصول على مكاسب انتخابية ظرفية. فالمجتمع المتحرك المنصهر في الحوار الحر والتفاعل

الحي والقوي بين المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الذي يحدث التغيير المنشود، ويفرضه على الحكم والمعارضة في نفس الوقت. والملاحظ في معظم الحملات الانتخابية التعددية التي عرفناها منذ دستور 1989، أن القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة في السلطة والمعارضة قامت على ترسيخ السياسة الثقافية السخيفة المبنية على المعلومات والأفكار الخاطئة والمضلة المكرسة للتهريج والقبلية والجهوية. واعتماد نقد شكلي متشنج للسلطة ونظام الحكم بعيدا عن فهم وتحليل المشاكل الحقيقية التي تواجهها البلاد وتبصير وتوعية المجتمع بها وعرض الحلول الصحيحة لها. فالسباق نحو السلطة : وتصفية الحسابات الخاصة الشخصية والفئوية، سمم الحياة السياسية ووضعها في مأزق حقيقي، حيث نجد أنفسنا اليوم أمام قطيعة حقيقية مع الشعب. فلا الحكم استطاع أن يقدم مبادرات جريئة تقربه من الشعب، ولا الأحزاب، بما فيها الأحزاب التي تعتبر نفسها فاعلة، قدمت بدائل حقيقية، وتجزرت في المجتمع بكيفية تجعلها قوة ضاغطة مؤثرة ومؤهلة لاستلام السلطة بكفاءة لإحداث التغيير المنشود. لقد تحولت الساحة السياسية الوطنية إلى مبارزة بين القيادات الحزبية والنظام بعيدا عن الإنشغالات الحقيقية للجماهير الشعبية التي ينحدر جزء كبير منها نحو الفقر والتجهيل والتهميش نتيجة للتصرفات العشوائية المسؤولة عن هذا المصير.

إن انفلات الأزمة الدموية وما ترتب عنها من إلحاق الأضرار الفادحة بالأمة، وانحراف التعددية الحزبية عن مسارها الصحيح ؛ وانعدام الثقة بصفة تكاد تكون مطلقة، بينها وبين النظام، وفيما بينها وبين قياداتها داخليا وبينها وبين السلطة، مما جعل كل شيء مهزوزا يحتم على الجميع المراجعة الشاملة لكل شيء والسعي التنزيه والمسؤول إلى إعادة بناء الثقة الوطنية بين الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية وبين المجتمع، وإعادة طرح السؤال الكبير : إلى أين نسير جميعا؟ وهل نحن قادرون على تصحيح المسار؟ ماذا نريد أن نغير؟ وماذا نريد أن نبني ؛ ما هو مستقبلنا؟ وما هو موقعنا من هذا العالم المليئ بالتغيرات المتعددة السريعة والمفاجئة ؛ وبالتحولات العلمية والتكنولوجية والفكرية وبالتيارات

السياسية العنيفة التي تعبر عن نفسها بكل الوسائل : بسيول الإعلام المستترة : بالعنف والإرهاب. وحتى لا تكون قشة عائمة في هذا المحيط الجديد بإعصاره وعواصفه وحيتانه الكبيرة والشرهة.

حقيقة هناك مشاكل مستعجلة ضخمة ملحة تتطلب المواجهة والحلول السريعة الملائمة. هناك الأزمة الدموية التي يجب تصفيتها وبكل الوسائل وفي أقرب الآجال. وإذا كان هناك إجماع بعد فرضا على الجميع هو تصفية هذه الأزمة الرهيبة والكريهة التي تحطم كل شيء وتقف حاجزا أمام التقدم في أي اتجاه : فلم يعد هناك اليوم أي تسامح في بقائها، ولا في تغذيتها بأي نوع من الأنواع المادية والسياسية والمعنوية.

وكل موقف غير هذا أو تخاذل من طرف أي كان يعد جريمة وطنية إن لم يكن أكثر من ذلك. هناك الوضع الاجتماعي المتدهور تحت ضغط تحولات اقتصاد السوق الحر الفوضوي الذي لم يرحم لا الفقراء ولا الطبقة الوسطى : إنها تطلعن الجميع : هناك تنهقر الجامعة وتخلفها عن تسارع الثورة العلمية والتكنولوجية المهيمنة على العالم، والوضعية الصعبة التي تعيشها المنظومة التربوية التي تضم الملايين من التلاميذ والمعلمين الذين يعيشون جو الحيرة واليأس والإحباط وانعدام الرؤية المستقبلية.

هذه المنظومة تعاني التخلف في البرامج والوسائل البيداغوجية الحديثة، وانعدام الرسكلة المستمرة لهياة التدريس وتزويدها بالأساليب والأفكار الجديدة. هناك الإدارة الفارقة في مستنقع البيروقراطية والرشوة ومصالح المافيا وكل أنواع الفساد التي تششت في غياب سلطة الدولة الصارمة. هذه الإدارة أصبحت عقبة أمام أي تطور أو إصلاح منشود إلا إذا حدثت فيها ثورة حقيقية تؤهلها لأن تكون إدارة كفاءة فعالة نظيفة. هناك نمو المدن الفوضوية التي تهدد المجتمع بالفوضى وانتشار الجريمة وفساد الأخلاق وانحلال المجتمع وهدم الحس المدني. هناك مشكل الصحة العمومية والوضعية الأساسية التي وصلت إليها، رغم وجود هياكل معتبرة وعدد هام من سلك الأساتذة والأطباء والمتعاونين ما يكفي لتغطية الغارطة الصحية بكفاءة. هناك الريف الذي ينكمش على نفسه ويتجه نحو الفقر والإنفلاق والتخلف الاقتصادي والإجتماعي والثقافي.

وكل واحدة من هذه المشاكل تطرح نفسها كأولوية لا تحتل التأجيل ؛ وأن تراكمها إذا لم تعالج في الوقت يزيد من تعقنها ؛ ومعالجتها تتطلب إدارة جديدة متجددة فعالة ؛ إدارة أزمات حقيقية ؛ وتحتاج إلى اقتصاد حديث متين يستجيب لحاجات المجتمع المتجددة ؛ إلى مشروع تنموي وطني متطور فعال . هذا الوضع المعقد والمتداخل ، لا تستطيع حكومة في الوقت الراهن ، مهما كانت كفاءتها ؛ ولا عدة حكومات حتى ولو غيرنا حكومة كل ستة أشهر . لأن البناء الأساسي : بناء الحكم مهزوز . فالأمر في هذه الحالة المستعصية يتطلب إرادة وطنية جماعية تجمع القوى الحية الفاعلة والمسؤولة في المجتمع ؛ تمكن من تحقيق تعبئة شعبية شاملة ، وتجنيذ كل الوسائل المتوفرة لدينا بصورة عقلانية . فلا التقنيات الفنية ، ولا ترسانة القوانين الرادعة ؛ ولا الحلول الجزئية والمبعثرة قادرة على إخراجنا من الحالة الحرجة المستعصية .

فالمطلوب هنا مواجهة سياسية فعالة شاملة وإرادة وطنية قوية ، إرادة جماعية لا تقبل المساومة ولا التخاذل ، للتصدي للمبت والإستهتار ؛ والتلاعب بمصير الأمة ومقدراتها ، وتصفية البلاد من الأوبئة المتعددة المنتشرة في أجهزة الدولة والسوق والمجتمع ، والعمل بدون هوادة ، لردع الفساد المنتشر الذي يتقدم بكل وقاحة ليفرض نفسه كوجود " شرعي " . إن الوقت يداهمنا والمحيط المتغير من حولنا يهددنا ، ولا مجال للمناورة والتخاذل ونحن نسير في طريق ملفوم . لقد أصبح الخطأ غير مسموح به من أية قوة وأن أي اتصال من المسؤولية جريمة في حق الوطن والأمة .

وكيفما كانت حدة المشاكل المستعجلة الضاغطة التي تتطلب منا مواجهتها بالنضال الدؤوب والإلتزام الصارم ، واليقظة الدائمة والتضامن الصحيح والإرادة العازمة . فلا ينبغي أن يصرفنا عن القضايا الإستراتيجية البعيدة المدى التي تتطلب البناء وإحداث التحولات الجوهرية في الأسس التي ينبغي أن نبني عليها مستقبلنا يصمد أمام الهزات ؛ مهما كان نوعها . وفي مقدمة هذه الأسس ؛ نظام الحكم والحرية والنظام الديمقراطي ؛ والعدالة الإجتماعية .

ومن غير شك فإن الإتفاق العميق المؤسس على الإدراك الصحيح ، والحوار الحر بإشراف المجتمع والقوى الحية فيه حول هذه الأسس هو

الذي يوفر الإستقرار الدائم للبلاد، ويحقق للأمة ما تطمح إليه من ازدهار وتقدم في البناء الحضاري الجدير بعبقريتها وكفاحها وتضحياتها عبر الأجيال.

تحليل العناصر الداخلية للأزمة والأسباب التي أدت إليها كانفلاق الحكم والإبتعاد عن المشروع الوطني وعن الأسس الأولى التي بنيت عليها الدولة الجزائرية كدولة وطنية ثورية في خدمة الشعب يقودها مناضلون ملتزمون ؛ تحويل أجهزة هذه الدولة وهي في مرحلة نشأتها، إلى أخطبوط للرشوة والسمرة، والإستهتار بمصالح المواطن. تحليل هذه العناصر مهم، وينبغي أن يذهب التشريح في هذا الميدان إلى أبعد الحدود حتى نتمكن من القضاء، بصفة نهائية، على الأمراض المزمنة التي تقتك بالدولة الفتية وتبعدها عن دورها الفعال في قيادة البلاد نحو التقدم والازدهار.

وهذا التشريح، إذا أردنا أن يكون فعالا، ينبغي أن يتم من طرف علماء خبراء في الاقتصاد والسياسة والإجتماع. بعيدا عن التلاعبات السياسية الظرفية الهادفة إلى الإستهلاك العام والحصول على مكاسب انتخابية ظرفية عابرة. وللأسف الشديد فإننا نفتقد إلى أدوات التشريح العلمي المطلوب ؛ رغم وجود العدد الهائل من الإطارات الجزائرية الشابة المختصة في الجامعة وفي مؤسسات الدولة والمؤسسات الاقتصادية.

فوضعية الجامعة متدهورة ولا تملك الوسائل ولا المراكز المختصة، وكان يمكن للجنة الخبراء سنة 2005 أن تتميز وتواصل عملها في هذا الإتجاه بإشراف المعهد الوطني للإستراتيجية الشاملة. وقد تحولت أعمال هذا المعهد إلى أعمال روتينية دورية تعالج قضايا جزئية أغلبها خارجية ولا تذهب إلى صلب المواضيع الحساسة المطلوب معالجتها بكامل الشفافية والموضوعية بعيدا عن التأثيرات السياسية البيروقراطية السلبية . كان يمكن للجنة الخبراء أن تتوسع وتواصل عملها لتكون المخبر الوطني لجمع سيولة المعلومات حول وضعية البلاد في مختلف المجالات والقطاعات وتصنيفها وتحليلها وتقييمها لاتخاذ القرارات الصائبة بالنسبة للتسيير وتطوير الإستراتيجية الوطنية البعيدة المدى، وأن تكون مصدرا رئيسيا لتزويد الأحزاب والجمعيات السياسية والمجتمع المدني

والباحثين. وبهذا يتاح لنا أن نقود ونسير بلدا نعرفه حقيقة ولا نعالج مشاكله بالطرق البهلوانية العشوائية : معلومات صحيحة = قرارات صائبة، معلومات ناقصة أو مشوهة = قرارات خاطئة. لم يتم هذا العمل لأن البيروقراطية والمسؤولين الضعفاء وأصحاب المصالح يخشون مواجهة الحقائق كما هي : يخشون المنافسة على أساس المعرفة الدقيقة والكفاءة السياسية والفنية.

إلا أن تحليل هذه العناصر الداخلية المفروض توفره وإثراؤه باستمرار على الأسس العلمية الصحيحة لا يمنعنا من التصدي لتحليل العناصر الخارجية التي ساهمت مباشرة، وغير مباشرة، في تفجير الأزمة الوطنية الدامية وتغذيتها بالمال والسلاح والحملات الإعلامية والدعم السياسي ؛ سيما وأتينا نعرف أن رأس الثورة الجزائرية كان مطلوبا. ومنذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، وخاصة بعد الإنتصار الساحق الذي أحرزته عليه في 5 جويلية 1962. لقد كانت الثورة الجزائرية حبل بالنحولات الكبرى التي يمكن أن تحدثها في الجزائر وفي المحيط المغاربي العربي والإفريقي. بل صدها العميق وصل إلى قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأثارت اهتمام القوى التقدمية في العالم الغربي نفسه. فكان تأثيرها كمشروع تحرري تقدمي شامل يمتد إلى جميع الشعوب والبلدان التي تخلصت من الإستعمار وتطمح إلى استكمال مشروعها التحريري. وهذا ما جعلها تشكل عنصرا نشازا أمام مصالح النفوذ الإستعماري الكبرى : ومرجعية تجب مقاومتها وطمسها، وبالأخص عندما بدأت تطرح القضايا الجوهرية الكبرى في العلاقات الدولية ؛ تدافع عن حق البلدان المستقلة في الإستفادة من ثرواتها الوطنية في إطار نظام دولي تعاوني متضامن نزيه ومنصف. وهذه القضايا تطرح اليوم نفسها في نظام العولمة الجديدة.

وكان ترويض الثورة الجزائرية والإجهاز عليها من الأهداف الخفية والعلنية أحيانا لسياسات متعددة في المحيط وخارج المحيط. وعندما انفجرت الأزمة الدموية في بداية التسمينات، كان الكل جاهزا لوضع الحطب والزيت في نار الفتنة. وكان أصحاب هذه الأهداف ينتظرون السقوط النهائي ليس للثورة الجزائرية فقط، ولكن للجزائر كبلد. إلا أن

الذين راهنوا على هذا المخطط التدميري أساءوا التقدير، وكانوا يجهلون متانة ووحدة وتماسك المجتمع الجزائري ورفضه لمخطط الإرهاب الجهنمي، بل وتصديه له. فقد استطاع الشعب الجزائري بصموده، أن يخلط الحسابات، ويشل المؤامرة لأنه كان واعيا ومتنبها للخطر الذي يهدد مصيره.

ولنترك جانبا ولو مؤقتا، المسائل التفصيلية ونتوجه مباشرة إلى القضايا الجوهرية التي طرحتها علينا أحداث أكتوبر 1988. والحقيقة أن معظم المسائل التي نواجهها اليوم كانت مطروحة مباشرة بعد الإستقلال. ولكن لا الظروف ولا الخبرة ولا الإمكانيات المادية والبشرية كانت متوفرة لمعالجتها في حينها. ولكن اليوم وبعد الأزمة الوطنية الدامية لم يعد مسموحا ولا مبررا ولا مقبولا تجاوزها والتفطية عليها وعدم معالجتها بصفة جذرية ونهائية.

وفي مقدمة هذه القضايا قضايا الحكم، نظام الحكم الأسس والأهداف التي تبنى عليها الدولة الجزائرية، تحديد مسؤولية الحكم ؛ ومسؤولية المجتمع، والملاقة التي تربطهما ؛ مشكلة الحرية كمبدأ وحق وممارسة في الوجود، وفي الفكر السياسي والديني والإجتماعي والتي تعطي للمواطن وجوده الحر، وشرطه الإنساني، مشكلة الديمقراطية بمفهومها العالمي المتطور ؛ وكما هي ممثلة في التجارب الإنسانية الحية، واثرائها بالتجربة الوطنية الذاتية المبنية على التفكير الحديث والممارسة النزيهة ؛ الديمقراطية كأساس للحكم الذي يشارك فيه المواطن عن فهم واقتناع وطوعية. تحديد الهدف الأساسي من الصرح الحديث الذي نبنيه في الجزائر العصرية المستقلة المستقرة والمزدهرة. تحديد مبادئ وأهداف العدالة الاجتماعية التي تتحقق فيها كرامة المواطن الجزائري في أسمى معانيها.

ففي 1982 بنينا نظاما للحكم حسبما كان متاحا لنا من الخبرة والإمكانيات المادية والبشرية، وحسب الظروف والمحيط الدولي السائد؛ وعلاقات الثورة الجزائرية في سنوات الكفاح المسلح. وهذا النظام، رغم الثغرات والنقص الذي كان في صلبه، واجه بحزم مخلفات النظام الإستعماري المدمر، وسنوات الثورة المسلحة وما ترتب عنها من



ضحايا : عائلات ومناطق بكاملها مشردة ومعطمة. ووضع الأسس للدولة الوطنية الفتية، ووفر الحد الأدنى من الكرامة للمواطن في العيش والتعليم والصحة : وأرسى قاعدة معتبرة للتمية. إلا أن هذا النظام، نتيجة لانعدام الأسس المتينة لبنائه، وفقدانه لاستراتيجية مستقبلية بعيدة المدى، وتآكله من الداخل نتيجة اختلاف الرؤى لعناصره والصراعات الداخلية والمصالح المادية التي تكونت مع التمية الفتية : هذه العوامل جعلته يستنفد قوته ويتجاوز الزمن نتيجة كذلك لفقدانه القدرة على التجديد والاستجابة للتحويلات العميقة التي وقعت في المجتمع : وللتغيرات الجارية في العالم الناتجة عن ثورات متعددة متداخلة ومتكاملة ومتبادلة التأثير في ميادين المال والعلم والسياسة : ثورات مناقضة ومضادة لحالة التخلف والركود التي وصل إليها نظامنا على مستوى التفكير والتنظيم وإدارة شؤون البلاد .

لقد تكلس النظام : وفقد روحه النضالية الثورية التي كانت مجندة لخدمة الشعب والمصالح العليا للأمة. فقد المبادرة التاريخية، وانحدر تدريجيا في مستنقع الفساد والرشوة والبيروقراطية والمصالح الخاصة، وأعطى ظهره للمجتمع. وفي سياق انفتاح عشوائي فوضوي أخذ يربط خيوطه بالمصالح الخارجية النافذة في غياب دولة متحكمة في إدارة شؤونها، وفي ظروف الإرهاب الهمجى الذي شل القدرات الوطنية وانخرط جزء من أعوان النظام النافذين في السمسرة التي أصبحت تمارس على نطاق واسع في أجهزة الدولة وحولها .

وفي هذه الحالة، لم يعد نظامنا عاجزا فحسب، عن تلبية الحاجات الوطنية والقيام بوظيفته في تسيير شؤون الأمة على الأسس التي يتطلبها أي نظام سليم مبني على الطريقة الكلاسيكية : فضلا على أنه نظام يفترض فيه أنه نابع عن حركة ثورية شعبية عميقة، بل أصبحت تصرفاته استفزازية ومصدرا للإحباط، وانعدام الثقة، وعقبة في طريق أي تطور اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، مما يجعل إعادة النظر في بنائه من الأساس أمرا حيويا وشرطا أساسيا لبناء نظام وطني عصري فعال حول مشروع وطني متجدد قادر على تأمين الإستقرار الدائم للبلاد، ودفع عجلة التقدم في حركة ديناميكية تاريخية فعالة.

إن التغيير الذي يفرض نفسه اليوم، ليس في الجزئيات، ولا في المسائل القطاعية. وإن التركيز على العولمة واقتصاد السوق والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، والإنخراط في التحالفات الدولية الظرفية لا يجدي شيئاً إذا لم نحدث التغيير الجذري في منظومة الحكم وبناء الدولة على أسس تمكثها من تادية وظائفها المتعددة بروح ديناميكية تعتمد على العلم والذكاء. وتمكن المجتمع الغني بتنوعه وذكائه وخبرته في تفجير عبقريته المبدعة والإنخراط في معركة التقدم والعولمة بكفاءة.

فنظام الحكم هو الركيزة الأساسية والمحور الذي تدور حوله المتغيرات الوطنية والعالمية. ولهذا يأخذ طابع الأولوية في تصحيح الوضع، وإحداث الثورة التي يجب القيام بها للخروج من الأزمة التي تعتبر ظرفية، مهما كانت مدتها، وبناء جزائر عصرية قوية حرة مستقرة ومزدهرة. فالبلد الذي لا يستطيع أن يحدد بدقة قواعد وطبيعة وهوية الحكم ويحترمها عن طريق اتفاق أو وفاق وطني عميق مبني على الحرية والمشاركة الفعلية الواسعة للقوى الحية، لا يمكن أن يحقق أي إنجاز : مهما كان طموحه كبيراً ومشروعاً كما هو الشأن بالنسبة للجزائر: وأن تكون المبادئ والأسس التي يبنى عليها النظام الجديد واضحة ومحترمة من أطراف المعادلة الفاعلة : معادلة الحكم والسلطة والمجتمع : السلطة والمعارضة على السواء.

ففي تاريخ الدولة الحديثة التي بلغت مستوى من التطور في التنمية وأنظمة الحكم جعله الكاتب الأمريكي الياباني الأصل "فوكوياما" نهاية التاريخ حسب زعمه. في تاريخ هذه البلدان عدة مسارات للوصول إلى أنظمة قوية ومستقرة، مؤسسة على الحرية كمبدأ وفلسفة وحق وممارسة، وعلى الإختيار الحر للشعب، متفق عليها من مختلف التيارات الفكرية والسياسية والأخلاقية والدينية، بعيداً عن التعصب والانغلاق والنفث وعقلية الإقصاء. وهذه المسارات، وإن اختلفت في طبيعتها وتنوعها، نتيجة اجتهاد وتجربة كل أمة، فهي تتفق في الأسس التي بنيت عليها الأنظمة الحديثة المتقدمة التي حولت الحكم من الأشخاص إلى المؤسسات، وأصبحت الخصال والعقائد الشخصية المتميزة عاملاً من عوامل تقوية وترسيخ المؤسسات ودعم سلطتها لا سبباً في التسلط عليها

وتجاوزها والتفزز فوقها كما يفعل الحكام العجزة التافهون المتخلفون الذين يفلتون عجزهم بفرض سلطات شخصية متعجرفة مزاجية مزيفة مخالفة لمنطق بناء الدولة الحديث. إن التحول التاريخي للمجتمعات وأنظمة الحكم من الأشخاص إلى المؤسسات : والانتقال من نظام القبيلة إلى الإقطاع إلى النظام الجمهوري ؛ كان نتيجة للإصلاحات العميقة لتنظيم المجتمع ومؤسسات الدولة، وتثبيت القيم الإنسانية العليا ؛ قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

وكان هذا التحول، ومنذ عصر النهضة، يتم عبر صراعات وتفاعلات في المجتمع تحركها التحولات المادية والأفكار الجديدة المستتيرة المبتكرة في حرية والتزام. كانت هذه الأفكار الجديدة أساسا للثورات الكبرى التي أنجزت في ميادين المعرفة والعلم، وفي الأنظمة الاقتصادية والحقوقية وأنظمة الحكم، وترقية الإنسان فردا ومجتمعاً. وكانت البداية والأساس تحديد قيمة ومكان الإنسان ككائن عاقل وحر، ومسؤولياته في الأرض وتجاه المجتمع، وتجاه الطبيعة. وباعتباره كائناً عاقلاً حراً من حقه استئصال عقله كاملاً وبكامل الحرية تجاه جميع القضايا التي تترضه ؛ من غير أي قيد سياسي أو ديني أو فكري، وأن يعبر عن ما توصل إليه علانية من دون خوف من أي كان مهما كان مصدره، باعتباره أن هذا الإشتتاج العقلي الحر ليس من حقه وحده ؛ وإنما هو من حق المجتمع كذلك يستفيد من إنجازاته كخبرة إنسانية متجددة. لقد كان العقل الإنساني المستنير الذي لم تكبله قوى الجمود والقمع السلطوي والمجتمعي التقليدي هو المحرك والقائد في المسيرة الإنسانية الحديثة.

وعندما تحرر العقل الإنساني بهذه الكيفية، بفعل عصر النهضة، أصبح كل شيء مفتوحاً أمام الإنسانية ؛ من العمران المادي إلى مجالات الفكر الأكثر عصياناً وتمتعاً، من أعماق الأرض إلى رحاب الفضاء الواسعة.

وكان هذا العقل الحر يتفاعل مع المعارف المختلفة، والتقنيات المتنوعة، والابتكارات العلمية يؤثر ويتأثر، ويصوغ الحياة الإنسانية المتجددة. ولكن ماذا تفعل المجتمعات التي يتقيد فيها العقل، ويقمع ويطارده من كل الجهات.

وكانت الإندفاعا التالية المتولدة عن هذا العقل الحر المتطلع القلق المتسائل المكتشف، هي علاقة المواطن بالسلطة التي ينتظم فيها وتحكمه ؛ لقد كانت هذه العلاقة في السابق علاقة السيد بالعبد، علاقة المالك بالمستأجر يحكمها القهر والتسلط من طرف الحكم القائم، والخضوع المطلق لمواطن مجرد من إمكانية الدفاع عن نفسه. أما الآن فهي مبنية على حرية التفكير والإختيار الحر، وعلى المشاركة، مرتكزة على عقد اجتماعي واضح وشفاف، تحكمه القوانين وتسيره المؤسسات المزكاة من طرف المجموعة الوطنية بدون قهر ولا مغالبة ولا تحايل أو تضليل أو تزوير.

ومن تفاعل هذه العناصر الحيوية ؛ عقل حر مكتشف يتجه باستمرار نحو المجهول يطرح الأسئلة المقلقة والحرجة ليكتشف ويعرف ويوضح ؛ يتقدم ويدفع إلى المزيد من التجريب والإختراع في ثورة تقنية علمية تتفجر بين كل اختراع واختراع ومن العقل الحر والتجربة العلمية تتغير الحياة الثقافية والاجتماعية، ويتطور الحكم ليستجيب للمتطلبات الجديدة التي يطرحها المجتمع، وتقرضها التحولات العقلية والعلمية.

هذا التفاعل الحي بين ثورة العقل الحر ؛ والثورة العلمية والتكنولوجية واتساع المعرفة المفتوحة، والتحولات العميقة في بنيات المجتمع والسياسة وأنظمة الحكم والتيارات الفكرية والإيديولوجية تشكل الحداثة بأوسع معانيها، منذ أن وضعت أسسها الأولى حركة النهضة التي حددت مركزية الإنسان ومسؤولياته في صنع التاريخ وصياغة المصير والتحكم فيه. ونقرأ اليوم بين الحين والحين تفسيرات مختلفة لهذه الحداثة وما بعد الحداثة. وكيفما اختلفت الآراء والإجتهادات فهناك حداثة واحدة تتجدد في عملية جدلية ديناميكية معقدة تصنع التاريخ، وتحدد معالم سيرورته. وهذه الحداثة المتجددة هي التي تصنع حاليا العولمة وتغير حياة المجتمعات والأفكار والسياسة والإجتماع وأنظمة الحكم وتسير معالم التطور.

. ولكن أين نحن من هذا كله ؟ ولماذا المقارنة بين هذه الثورات المتعددة المتبادلة التأثير وبين ما نحن بصده فيما يتعلق بتحولات المجتمع الجزائري وبين النظام الراكد، وما نسعى إليه من تقدم مثل بقية شعوب

العالم النشطة التي هزمت التخلف بفعل الإرادة الإنسانية القوية، وشقت طريقها نحو المزيد من التقليل في اكتشاف الأكوام وأعماق الإنسان، وتدفع مجتمعاتها في ديناميكية هائلة نحو التحول النوعي باستمرار. وإذا نسعى إلى معالجة مشاكلنا المتعددة والمعقدة التي تقف حاجزا أمام تطورنا لابد لنا من تدقيق الفحص وإعادة النظر في الأسس التي نبني عليها حياتنا العامة بعيدا عن الشعوذة بمختلف أشكالها وأنواعها ومصادرها ؛ ولطفايان الأمزجة الأنانية وسيادة منطق التخلف، وأن نسعى للمزيد من فحص ومعرفة القوى الحقيقية التي تحرك العالم الحديث، وتقرض منطقها الصارم علينا أخبينا أم كرهنا إذا بقينا نحتمي في كل وقت بترسانة تخلفنا، والإدعاء بخصوصية أو خصوصيات لا وجود لها إلا في منطق التخلف الذي نحتمي به للدفاع عن ذاتية تقعد مناعتنا تدريجيا أمام ثورات الأقوياء التي لا تقف عند حد.

كيف تنهض والعقل عندنا محاصر من كل الجهات تقمعه السلطة المغلفة، وثقافة التخلف التي تبثها القوى اللاعقلانية المنحطة والجامدة التي تعتمد الشعوذة والتضليل والكذب في مواجهة المعضلات الحقيقية التي تواجه المجتمع، والتي تتطلب معالجة العقل النير، والبصيرة النافذة والصرامة في التفكير، والإلتزام في العمل والسلوك. كيف نعيش في عالم يمج بالثورات العلمية العقلية والفكرية والجامعة متروكة لشأنها فريضة المشاكل الملحة في التأطير والمصادر العلمية والتقنية. ووجود البحث العلمي وجود رمزي، وما ينجز منه على قلته، لا يجد طريقه إلى التطبيق، ولا يؤخذ بعين الاعتبار ؛ وأساتذة الجامعة والباحثون يعيشون على الهامش تهرهم البيروقراطية وتحاصرهم الثقافة، ووضع ثقافي لا يوجد أسوأ منه في أي بلد ؛ بلد تغلق فيه دور الكتب ويعزل نفسه عن العالم المعاصر بشكل فضيع. أركان الثقافة الأساسية ؛ الكتاب والمسرح والسما معطلة، لا توجد سيامة لا في الإنتاج ولا للإستيراد.

كيف نخرج من هذه الأزمة الماحقة ؛ أزمة الردة الشاملة والإرهاب وانفلاق الحكم في غياب استراتيجية محكمة للدولة؟ وكيف يمكن أن تكون هناك استراتيجية لحكم تكون فيه الدولة مهزوزة ؛ بل مهزومة ينخرها السوس من كل مكان؟ ففي الوقت الذي يطرح فيه النقاش على مستوى

العالم وعلى نطاق واسع، حول وضع ووظيفة الدولة الحديثة أمام الثورة المعلوماتية والعمولة الاقتصادية والمالية المسيطرة، وهيمنة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والقوى المالية العالمية ؛ وسهولة انتقال الأموال والسلع عبر القارات، حيث أصبحت الدولة - الأمة، والدولة المركزية موضوعا للنقاش وإعادة النظر في الأسس والبناء نجد أنفسنا أمام دولة تقودها قبائل جاهلة، وتطفئ عليها السهولة في اختيار المقاييس، وعدم الصرامة في اختيار الرجال. وبينما تركز الدولة الحديثة على الكفاءة والذكاء والمعرفة والفعالية والسرعة والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة والتحكم في تنفيذها باعتماد الوسائل المتطورة، نجد دولتنا الفتية ترزح تحت ابتزاز الجهوية والمعنوية والتفاهة والجهل، ووجود جيش من الهواة في مراكز حساسة تتطلب الخبرة والنزاهة والحكمة والحنكة وحسن التدبير وتقدير المسؤولية.

إننا امام ثقافة سياسية وسلوكية خطيرة كانت سببا في الإحباط واليأس لدى الرأي العام الوطني. هذه الثقافة الجديدة تحت ستار "عولمة زائفة"، تريد إقناعنا بأن هذا قدرنا، وأننا غير مؤهلين لبناء دولة عصرية قوية كفاءة، وأن المافيا السياسية - المالية أصبحت أمرا لا مفر منه، وأن كل مسؤول عليه أن يتعاطى معها وأن يأخذها بعين الاعتبار، وأن المناصب الحساسة في الدولة تقول هذه الثقافة، أصبحت تتحكم فيها تلك المافيا، وأن الجهوية هي قدرنا وأن الحكم ينبغي أن يكون موزعا وفق مراكز النفوذ وموازن القوى الجهوية وقوى المافيا. وأصبحت هذه الأفكار تفرس نفسها في النقاش لا من أجل مكافحتها ولكن من أجل التعايش معها. كما أصبحت تخيف كل من يحاول التقرب من تحليلها وكشفها للرأي العام الوطني، واتخاذ مواقف قوية لردعها. ووفق هذا المنطق لا يمكن للدولة الوطنية أن تقوم وتؤدي وظائفها النبيلة في قيادة الأمة وخدمة المجتمع.

ويبقى السؤال التقليدي المحير يطرح نفسه، ما العمل؟ وما هي الاختيارات والبدائل والوسائل؟ هل ينبغي الإستسلام أم تجب المقاومة؟ وكيف ومع من؟ - يجب أن نعترف أنه أكثر من عشر سنوات من الردة والإرهاب، ومن هزال الحكم وافتقاره للأهداف الوطنية الواضحة وللإرادة والمصداقية ؛ هذا الحكم الذي أنهك البلاد وزرع الشك في الاختيارات

والمبادئ الوطنية، والأمس التي بنيت عليها الدولة الوطنية. وفي المشروع الوطني التقدمي، حيث أصبح الكلام عن الثورة والتقدم والعدالة من المفردات التي ينبغي تجنبها لتساير المتغيرات العالمية. لقد ترسخت هذه الردة وفتحت الطريق أمام أحداث أكتوبر الدامية، وما أعقبها من أعمال إرهابية همجية انتهجت القتل والنهب والتخريب كوسيلة للممارسة السياسية والوصول إلى السلطة بتشويه سمعة البلاد والإسلام والثورة وكل القيم الوطنية.

وإذا كانت هذه السنوات من الضعف والفشل والعنف قد وضعت البلاد في طريق مسدود، وجعلت الحلول للمعضلات القائمة من الأمور المستعصية؛ سيما وأن المجتمع، أمام تدهور الأمور المعيشية، لم يعد يتحمل وضعية الإنسداد القائمة؛ ويتملج الحلول، فإن الخيار الصحيح الحتمي والعاجل في مواجهة المعضلات الحالية بالشجاعة والصرامة التي تتطلبها المرحلة، بدون هوادة ولا مواربة، وأن البداية تتلقت من معالجة مشكلة الحكم بصفة جذرية؛ تبدأ من استرجاع الثقة التي فقدت على كل المستويات ومن جميع الأطراف؛ على المستوى الشعبي، وعلى مستوى الأحزاب وعلى مستوى مؤسسات الدولة وأجهزتها، وعن طريق حوار جريئ وصريح يضع كافة الأطراف الفاعلة في السلطة وخارجها أمام مسؤولياتها التاريخية، وطرح المسائل المستعصية على الطاولة بدون تحايل ولا مخاتلة أو خلفيات سياسية تكتيكية لربح الوقت. لقد سئمت البلاد من التوريط المتبادل الذي يورث العجز والخذلان. فالمسألة هامة وكبيرة وحيوية، إنها تعني مستقبل البلاد الذي لم يعد أحد يرى معالمه؛ ولم يعد مسموحاً لنا أن نبقى نسير في المجهول، بدون ضوابط، وتحت ضغط الأحداث الظرفية الداخلية منها والخارجية. حوار مفتوح يشارك فيه الرأي العام الوطني والقوى الحية في البلاد، وتمبئة الوسائل المتاحة والمكاسب التي حصلنا عليها في مخاض وضراوة الأزمة من التعددية السياسية؛ والحرية الإعلامية النسبية؛ والتي تحاول قوى التخلف ضربها بكل الوسائل وتحت مختلف الشعارات؛ وتحريك المجتمع المدني لتجديد طبيعة وهوية الحكم؛ وضبط الآليات التي تحدد ممارسة الحكم والخروج من دائرة البحث المغلفة، ورسم المعالم الكبرى لاستراتيجية وطنية

مستقبلية والإتفاق حولها، وتعبئة القدرات الوطنية المادية والبشرية وهي متوفرة وكافية عندما يحسن التصرف في تنظيمها واستعمالها بصورة عقلانية، كل هذا في إطار مشروع وطني ثوري تقدمي شامل ينال موافقة الأغلبية الفاعلة في المجتمع. هذا المشروع الذي من شأنه تكريس حكم مدني عصري قوي متماسك مؤسس على الحرية والديموقراطية وعلى العدالة واحترام الحقوق الأساسية للمواطن في الحياة والحرية والكرامة.

ويجب التوقف عن النقاش والتشكيك في مؤهلات مجتمعنا لتحقيق هذه الأهداف التي أصبحت تميز عصرنا وحياة البلدان المتطورة، واتهامه بالتخلف والكسل والطمع. وينبغي الإقرار هنا ؛ أنه رغم القضايا المعقدة والمعضلات التي تواجهها ؛ ورغم سلبات سلوكيات الحكم والأحزاب فإن مجتمعنا يتطور ويتحرك بسرعة، بل إن المجتمع يعرف حركية وحيوية أوسع بكثير من تحرك أجهزة الحكم والأجهزة الحزبية، بل يمكن القول أن هذه الأخيرة أصبحت تمثل عقبة في طريق تطوره بما تزرعه من فتن وشكوك، وتتشرب من أفكار متخلفة. إننا قادرون على بناء دولة عصرية قوية في مستوى الدول الحديثة المتطورة الجديرة بالإحترام إذا توفرت الإرادة السياسية الوطنية القوية الفاعلة، وتخلصت النوايا من الخبث والنفاق والتلاعب.



## من الأشخاص إلى المؤسسات - الديمقراطية

كانت أحداث أكتوبر 1988 أحداثا حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث. فلأول مرة اصطدم النظام مع الشعب في مواجهة دموية مسلحة، وكان الجيل الذي اصطدم مع النظام هو جيل الإستقلال من الشباب ؛ وهذا أكبر فشل للنظام القائم، مهما كانت التفسيرات والتأويلات والتبريرات. ففجأة وجد النظام نفسه وجها لوجه مع الشارع وتحت رحمته، وتحت ضغط هذا الشارع وفي رعب منه اختارت قيادة البلاد الهروب إلى الأمام، والفرار من مسؤولياتها التاريخية في حفظ النظام والأمن والاستقرار، فحولت الأزمة من داخل النظام إلى الشارع باتخاذ قرارات ارتجالية تتعلق بديموقراطية مفروضة فوقية وخارجية من غير تمهيد ولا إعداد وانتقال إلى اقتصاد سوق فوضوي في سياق كانت فيه الدولة تعاني من الضعف والهشاشة والعزلة عن المجتمع في أدنى مستوياتها، والأزمة الاقتصادية في الذروة. وبالتأكيد فلا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية في دولة هشة واقتصاد منهوك. وكانت جبهة التحرير الوطني، وهي حركة شعبية ثورية متجذرة نابعة من الشعب ومن أعماق الأمة، جهازا مشلولاً وجدت نفسها محمية من الجمهور بالدبابات ؛ نتيجة ابتعادها عن الشعب، ونتيجة للجمود التي أصابها. والانحرافات التي تفتشت في صفوفها وعجز قيادتها. وبلغ الإقصاء والتهميش لفئات الشباب ؛ الأغلبية الساحقة للمجتمع، درجة قصوى من اليأس والإحباط، في غياب مشروع وطني يعطي فسحة من الأمل ولو ضئيلة. كانت المدن تختنق تحت حصار البناءات الفوضوية ؛ وانعدام الأمن وانتشار البطالة والفقر، والطبقة الوسطى تتحدر نحو البؤس وضائقة الحياة لتصبح فريسة الرشوة واليأس. وأخذ الريف ينكمش على نفسه ينهشه الفقر وتقهره العزلة.

وكان من الطبيعي في هذه الظروف أن تقعد الدولة حيويتها وقدرتها على المبادرة لتترك الإقتصاد إلى رحمة البازار، والمجتمع ضحية الرشوة والبنزسة والمصالح الخاصة ؛ ضحية التهريب والنهب والتحايل. وهي الأمور التي ترمد عليها الشارع وتلقفها التيار الديني ليحولها فيما بعد إلى آلة إرهابية مدمرة. إن نظاما بلغ هذا المستوى من الضعف والتخبط والفساد والإنفلاق لايد أن ينتهي بطريقة أو بأخرى لأنه أصبح عاجزا عن تأدية وظائفه كنظام قائد للبلاد. ولكن لم يكن منتظرا أن تكون نهايته مأساوية بالشكل الذي تمت به هذه النهاية. صدام مع الشارع ؛ فوضى سياسية لا تخضع لأي منطق ؛ وتسبب في تصريف شؤون الأمة والبلاد، وتخبط في اتخاذ القرارات الصائبة في ظروف استثنائية.

ويقطع النظر عن التحاليل والإفراضات ؛ وحتى الوقائع الظاهرة والخفية عن وجود مؤامرة من داخل النظام أو من خارجه. فالمهم هو قابلية الوضع الذي آلت إليه البلاد إلى الإحترق. لقد سال حبر كثير حول هذه الأحداث ؛ ووجهت اتهامات واتهامات مضادة لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف القائمة على النظام آنذاك. ومازال كل طرف يرمي الطرف الآخر إما بالتحريك أو التوريط أو العجز. وهذه نتيجة حتمية لطبيعة تركيبة النظام الذي تكون في سنة 1962. فقد كان هذا النظام، ومنذ تكون، يحمل أزمته في بطنه. فلم تكن للنظام ومنذ أن تشكل مشكلة مع الشعب.

فقد كانت المشاكل تخرج دائما، من رحم النظام، بما فيها أحداث أكتوبر، وإن النظام عجز عن تصفية الأزمة القائمة لأنه غير قادر أن يصفى أزمته الداخلية. كل هذا نتيجة الانانية، وشهوة الإستحواذ على السلطة واختلاف الإتجاهات والتوجهات والمطامح الشخصية والمصالح الخاصة. ففي كل أزمة كان يتفجر من الداخل.

وفي هذا السياق، ويقطع النظر عن الأسباب التي كانت تقطع أوصال النظام، فلا ينبغي أن ننسى المخطط الخارجي المعادي للثورة الجزائرية وللجزائر ككل. فقد كان رأس الجزائر كثورة مطلوبا من أطراف قريبة وبعيدة. فقد كان رأسها مطلوبا كثورة وكموقع وكشعب حيوي ديناميكي وشجاع، ويسبب الديناميكية التي فجرتها ثورة أول نوفمبر 1954، وما ترتب عليها من انتصار ساحق. وبفضل الآفاق التي فتحتها أمام المجتمع

الجزائري الفتى. فقد كانت الثورة المنتصرة بإرادة شعبها والإعتماد على نفسها تزعج البعض، وتخيف البعض الآخر. وما يزال الكثير من الوقائع المباشرة وغير المباشرة في هذا المخطط مجهولا. ولا يعني هنا ما كتب ويكتب إما عن طريق التخمين والحذر أو التخلص من المسؤولية. فنترك الأسباب والوقائع التفصيلية لأحداث أكتوبر الدامية للتاريخ والمؤرخين ورجال السياسة. لقد كانت تلك الأحداث وما ترتب عنها من الأعمال الإرهابية الوحشية تهدف إلى ضرب الدولة الوطنية وإلى تصفية مكاسب ثورة أول نوفمبر. إلا أن بصيرة الشعب كانت أقوى وأنفذ من بصيرة النظام. ومن قصر النظر وأصحاب الدعاوى الياطلة التي دفعت البلاد إلى المجزرة الرهيبة. فالشعب هو الذي حافظ بصموده على الدولة الوطنية وأبطل المخطط الإرهابي والقائمين وراءه وعليه، بفضل يقظته وعدم وقوعه في الفخ الذي نصب للبلد. إن الذي يعني هنا، بالخصوص، هو محتوى الرسالة لتلك الأحداث والاستجابة لها من طرف الذين وجهت إليهم، وتأثير كل ذلك على مستقبل البلاد.

الرسالة التي وجهتها أحداث أكتوبر كانت تتطلب التغيير الشامل لنظام استغف قدرته في اتخاذ المبادرة، واستبداله بنظام جديد يستجيب للمتطلبات التي يطرحها جيل الاستقلال، والتحول الكبرى السريعة والمفاجئة الجارية في العالم نتيجة الثورات العلمية والتكنولوجية وتغير موازين القوى الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وفتح المجال أمام منافسات وصراعات مفتوحة بدون حدود وبدون ضوابط. كان المطلوب انتقال نوعي للأهداف والأسس والوسائل لنظام الحكم وللممارسة السياسية وفي استراتيجية المشروع التنموي الوطني؛ في الثقافة ونظام التربية والجامعة والبحث العلمي، في الإدارة التي تدير شؤون الأمة؛ في علاقات المجتمع بالسلطة على أساس التوافق والإجتياز الحر؛ في توسيع رقعة العلم والمعرفة ومحاصرة رقعة الجهل والفقر وتقليص في مستوى معيشة وصحة السكان؛ في ترسيخ قيم الحرية والتسامح وحقوق الإنسان على أساس الموافقة الحرة الكاملة؛ تحويل السلطة بمسؤولية ووعي إلى أجيال الاستقلال وفق مقاييس ومبادئ الوطنية والذكاء والكفاءة والاستقامة في التفكير والسلوك؛ في تصفية جيوب الرشوة وتجفيف منابعها بالقضاء على أصحاب المصالح الخفية وغير المشروعة

؛ في التحرر من البيروقراطية المتخلفة، ومن التفاهة والجهل والتعسف ؛ في الخروج والتخلص من نظام الشلل والتكتلات القنوية والمصلحية، ومن النزاعات الجهوية القبلية المتخلفة والمنافية لبناء ونظام الدولة العصرية والمجتمع الحديث. وضع الأسس لبناء نظام ديمقراطي عقلاني عصري منصف في دولة قوية تحكمها نخبة تتميز بالذكاء والفتنة والفعالية والتجربة تعتمد أحدث أساليب الإدارة الكفاءة الحازمة والنظيفة.

كان المطلوب إرجاع الثورة إلى خطها الأصلي، ومبادئها الأساسية كثورة شعبية في خدمة الشعب تحقق الحرية والسيادة والكرامة والتقدم، وتحقق للجزائر الفتية وجودها الفعلي والفعال في العالم المعاصر في أرقى مستويات هذا الوجود، بشحن الثورة بأفكار جديدة وحركية، ودعمها بمناضلين جدد من الشباب يتميزون بالحيوية والنشاط، متشبعين بالوطنية وروح الالتزام. كان إعادة إنتاج الثورة الوطنية الإنسانية التقدمية الجريئة، وليس إعادة إنتاج العفونة السياسية وتقاهة الحكم، وعلل البيروقراطية المتخلفة المرتشبة، وعناصر التخلف المزرية التي كانت السبب في الردة الثورية الوطنية. كان المجتمع يتطلع إلى نظام حكم مفتوح على الحرية والحوار، وعلى المجتمع وفي خدمته. فبفضل التحولات الكبرى التي أحدثتها إنجازات السبعينات الوطنية في حركة المجتمع ؛ وفي المنظومة التربوية وإصلاح التعليم العالي والتصنيع، وفك العزلة عن الريف، والانفتاح على العالم المعاصر، عرفت الجزائر تلك الحيوية، وخاصة في أوساط الشباب، وفي الجامعة، وفي المناقشة الشعبية المفتوحة لميثاق 1976، وجعلت المجتمع الجزائري مؤهلاً لإحداث نقلة نوعية بكل عزم، في إعادة ترتيب نظام على أسس عصرية في إطار بناء ديمقراطي على أرقى المستويات، واتخاذ القرارات الوطنية التاريخية الحاسمة التي تتدرج ضمن هذا السياق، على عكس الإدعاءات التي كانت وما تزال تظهر هنا وهناك خافية ومعلنة لأشخاص وتيارات لا تؤمن بالديموقراطية، وتخيفها الحرية، وتزعجها ديناميكية الفكر المبدع، وتجهل أو تتجاهل عمق المطامح الشعبية الواسعة التي تولدت بفعل الثورة وانفتاح المجتمع على العالم المعاصر. نقول هذه الإدعاءات أن المجتمع الجزائري ليس جاهزاً بعد لممارسة ديموقراطية حديثة، وأن هذه

الديموقراطية التي ندعو إليها لا تتلاءم مع خصوصية تراثا الحضاري، ثم إن الديمقراطية في البلدان الغربية المتطورة تطلبت قرونا من الزمن لتصل إلى ما وصلت إليه، ونحن لا يمكن أن نحرق المراحل، ونخالف منطق وطبيعة الأشياء في التطور. وينسى هؤلاء أن فضيلة التقدم التي تحصلت عليها البشرية هي حق مشاع تستفيد منه الشعوب الواعية لاختصار الزمن. ويحتج أصحاب هذه الإدعاءات بما وصلت إليه البلاد من أزمة دموية نتيجة الاختيار الديمقراطي المتسرع. والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها ليس أن المجتمع الجزائري غير جاهز لممارسة الحرية والديموقراطية في صيغتها المتقدمة، ولا هو منفلق أو متعصب لخصوصية يدعيها المتخلفون الماجزون عن إدراك حركة التاريخ وحقائق العصر. فالنظام هو الذي كان عاجزا عن تسيير التحول الديمقراطي النوعي السلمي نتيجة ضعفه وانفلاقه وابتعاده عن المجتمع وقصر نظره وسوء تقديره. كان عاجزا عن إدارة حوار مفتوح شجاع متجه منتج مع المجتمع المدني والقوى السياسية والوطنية لبناء نظام وطني جديد وفق مشروع مفتوح على المستقبل. ولتغطية هذا العجز يلجأ في كل مرة إلى التحايل والتلاعب والعمل على ربح الوقت.

كما إن الأحزاب الجديدة المتولدة عن دستور 1989، كانت غير قادرة على الإستجابة للتحولات الجديدة. فقد كان ينقصها التنظيم والتأطير والثقافة الحزبية بمعناها الحقيقي، وتنقصها الرؤيا الواسعة لتجاوز المرحلة الإنتقالية وبناء المستقبل على أساس ديموقراطي حقيقي وعلى أساس الحرية والتسامح واحترام الرأي الآخر. وكانت، رغم اختلال هذه الشروط، متعجلة للحكم بصفة شرهة إلى حد الجشع، وبكل الوسائل، بما فيها الشعبية والديماغوجية، واستعمال الأفكار المتخلفة الفئوية والجهوية.

لقد اصطلح المجتمع وهو يتطلع إلى المستقبل، بسلطة فاشلة نافذة، غير مؤهلة، بسبب افتقارها المبادرة التاريخية والأهداف الوطنية الكبرى وإلى إرادة العمل الفعال، فانخرقت بتطلعات المجتمع المشروعة عن غاياتها السامية، وألقت بالأزمة إلى الشارع متخلفة عن مسؤولياتها في فترة حرجية كانت تتطلب التبصر في الرؤيا لاتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب؛ وتحتاج إلى العزم والتماسك في مواجهة الأحداث.

وكان السبب في هذا الفشل هو تلك الأزمة القنبلة التي كان النظام يحملها في بطنه منذ تكوينه. كما انخدع المجتمع وهو يتطلع إلى التغيير بتيار ديني جارف : جاهل متخلف، متعجرف أكثر تفاهة وخطورة من السلطة القائمة. فركب موجة الأزمة بوقاحة، واندفع في ممارسة الفوغائية والتضليل والشعوذة والتجهيل السياسي والديني للجمهور المتمطش للمعرفة والتغيير، مستعجلا الوصول إلى السلطة بأية طريقة وبأي ثمن حتى لو كانت أنهار دم الأبرياء. وإذا كانت السلطة بضعفها وتصرفاتها وسلوك أعوانها قد أوصلت البلاد إلى أحداث أكتوبر الدامية، فإن التيار الديني دفع الشعب بكل فئاته إلى المجزرة الرهيبة، وتسبب في زعزعة الدولة الوطنية الفتية، وبهدلة البلاد في العالم، وتشويه صورة الإسلام النقية المشرقة المبنية على العدل والتسامح واحترام حياة الإنسان. وإن وزر الذين تجرأوا على اتخاذ هذا القرار الفظيع لكبير أمام الله والتاريخ، وعار لن يمحي من جبين التاريخ.

ثم إن الطبقة السياسية الجديدة كانت هجينة، وفاقة للمبادئ والأسس التي تبنى عليها الحياة السياسية، وتتكون على أساسها الأحزاب العصرية. فكانت قياداتها حريصة على البقاء على رأس الحزب، كما هو حال السلطة المتمسكة بالبقاء في الحكم. كانت الديمقراطية مفقودة داخل هياكلها ؛ وكان غياب الديمقراطية الحزبية سببا في الغالب في الأزمات داخل الأحزاب وانشقاقاتها وانتقال عدد من مناضليها من حزب إلى حزب بدون أية ضوابط. فهي جميعا، تقريبا، تعاني من عقلية وممارسة الحزب الواحد، ولا نقول الفكر الأحادي لأن الحزب الواحد لم يعد يملك فكرا أصلا، كما الأحزاب الجديدة، ولا توجد إلا الفهولة والأطماع ؛ والتسابق للتسلق إلى السلطة كطريق لتحقيق المنافع المادية.

وهذه السلوكات في السلطة وخارجها حولت النقاش السياسي والثقافة السياسية إلى نوع من الجدل العقيم، والجدل هو آفة التخلف.

لقد قال ابن رشد، في كتابه تهافت التهافت، مخاطبا الإمام الغزالي : "لقد ألحقت الضرر بالحكمة يا أبا حامد، فقد نقلت القضية من البرهان إلى الجدل". ففي فهم ابن رشد أن البرهان هو العقل والحجة والمنطق والحقيقة المجردة التي لا تقبل النقي. بينما الجدل يعني المكابرة والعناد

وعدم الإعراف بالحجة التي لا تلائم صاحبها. "وكان الإنسان أكثر شين جدلاً"، يقول القرآن الكريم في وصف مكابرة الإنسان. وقد دفعت ثقافة الجدل عددا من الأحزاب إلى المزايدة والإنكار والجحود لكل الجهود التي بذلت وللإنجازات الوطنية الكبرى التي تحققت في ظروف وجيزة وشروط غير ملائمة بفضل توفر الإرادة والتصميم على مجابهة التخلف كانت سببا في التحولات التي عرفها المجتمع متخفية عن التثقيف الصحيح، والممارسة السياسية العقلانية المتبصرة وفق المعايير العصرية المتعارف عليها، منجرفة إما نحو التقرب من السلطة بدون أية شروط أو ضوابط للحصول على بعض الفوائد الظرفية، رغم معارضتها لتلك السلطة. تتدد بالتزوير وتشارك في نتائجه، تعارض الحكومة وتصف وزراءها وأدائها بكل النعوت، ولكنها لا تتردد في المشاركة فيها، بدون الإتفاق على مبادئ وبرامج تشارك في صياغتها، أو راكبة للموجة الإسلامية، الرائجة باعتبارها الأسهل منالا، والأقرب إلى عواطف جمهور ما زال بعيدا عن التشبع بالثقافة السياسية العميقة المبنية على المعرفة والنقد. كل ذلك لتعوض عجزها عن تقديم أفكار استراتيجية متطورة تكون أساسا لإدارة سياسية ديمقراطية للمصراعات الاجتماعية القائمة المتناقضة والمعددة، والتنوع الموجود في الرأي العام على أساس الحوار والتسامح وتقبل الرأي الآخر كأسلوب حضاري إنساني متقدم وهي المهمة الأساسية للحكم الرشيد وللمعمل السياسي المجزئ.

وجبهة التحرير الوطني التي قادت بكفاءة فائقة ثورة التحرير المسلحة نحو الإستقلال، وعمقت الوحدة الوطنية على أسس سياسية حديثة بعيدا عن الجهوية والقبلية، وكانت العمود الفقري للحياة السياسية فيما بعد، أصبحت مستهدفة لتحالف غير معلن صراحة وغير مكتوب بين أطراف فاعلة في النظام كان يزعمها التمدد المستمر للقواعد النضالية في عمق البلاد، والمعبرة عن انشغالات المجتمع المتنامية، وتصديها للإنحرافات والسلوكات البيروقراطية المنافية للمصالح الوطنية ولطموح الشعب، وبين الأحزاب الجديدة التي كانت ترى فيها عقبة لاكتساح الحياة السياسية.

وكان من نتيجة هذا التحالف، بالإضافة إلى تهزل القيادات وابتعادها عن القاعدة الشعبية ؛ بل وعن القاعدة النضالية الحقيقية، والانحرافات

التي انجرت إليها القيادات هنا وهناك على المستويات المحلية والوطنية ؛ شل قدرة الجبهة على المبادرة سببا في تشتت المناضلين إما بالضغط عليهم لإعادة إنتاج النظام واستمراره، أو بإغرائهم بالانتقال إلى أحزاب أخرى كانت تخرج من عباءة النظام، بصفة اصطناعية، لمجابهة وقائع ظرفية وليس لأهداف استراتيجية بعيدة المدى. زيادة على التصفيات الجسدية التي تعرضت لها إداراتها من طرف الإرهاب الهمجى، بسبب تصديها له والدفاع عن الدولة الوطنية ومنعها من الإنهيار، ولاسيما في تسير الشؤون المحلية. ومع ذلك بقي المناضلون في شتاتهم وحيرتهم صامدين مدافعين عن مكاسب البلاد، ومتصددين للضغط الإرهابي من كل الجبهات.

وإذ نركز على مسؤولية السلطة والأحزاب في بناء نظام ديمقراطي عصري نعرف أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون هبة من السلطة إلى المجتمع وإنما تنزع انتزاعا عن طريق نضال دؤوب والتزام صارم في مبادئه وأهدافه. والسلطة حتى ولو كانت مخصصة وصادقة في نواياها فإنها لا تبني الديمقراطية بقرارات فوقية اصطناعية غير ناضجة. وأن الأحزاب لا تحقق الديمقراطية بمجرد وجودها على مستوى القوانين الإدارية.

فالديموقراطية تجسدها في الفعل إذا كنا جميعا - سلطة وأحزابا، ولا نقول معارضة حاليا لأنها لا تقوم بهذه الوظيفة بجذ والتزام، بقطع النظر عن الأسباب التي تقف وراء ذلك - مدركين للتطلعات والمصالح الحقيقية لمختلف شرائح وطبقات المجتمع، وإلى حركة التاريخ الداخلية والعالمية، وإلا إذا قمنا جميعا بأعمال منهجية عقلانية لرفع مستوى الوعي الاجتماعي والمستوى السياسي للجماهير المريضة، وإبراز النخبة السياسية المؤهلة، لتأطير هذا العمل الدقيق. وهذا يتعلق أساسا باستراتيجية تكوين النخبة على مستوى الجامعة والثقافة السياسية، لما لها من تأثير مباشر وقوي في قيادة المجتمع وصياغة الحياة السياسية المتطورة. فالنخبة إما أن تكون محدودة ومنعزلة تعيش في بروج عاجية منشغلة بأفكارها الخاصة الغير متجذرة في القاعدة الشعبية المريضة، وإما أن تكون سطحية متخلقة تنشر الثقافة والديماغوجية، بعيدا عن العقل السليم والحسن التنظيف.



وبالتأكيد أن القاعدة الأساسية في هذا العمل السياسي المتطور والمتحضر هي نظام التعليم العام والتعليم الجامعي بصورة خاصة. والأمر هنا يتعلق بضبط ومحتوى استراتيجية دراسة العلوم الاجتماعية التي هي الأساس في تشكيل الفكر العقلاني والنقد الحر؛ وتوسيع المعرفة لكل ما يتعلق بالمجتمع. ومن المعلوم أن العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها، رغم توسع قاعدة التعليم في كل المستويات ما تزال تعاني من مشاكل تعوقها عن النمو في مقدماتها وضعها في المرتبة الأخيرة على مستوى التوجيه، ابتداء من المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى افتقارها إلى شروط النوعية المطلوبة؛ وتوفر أدوات البحث والتدريب والبرامج المتطورة الملائمة ذات الكفاءة البيداغوجية العالية، والتحصيل العلمي المعرفي الدقيق تمكن المواطن المتعلم من استعمال معارفه التقنية ميدانيا، وعقله محللا ناقدا لما يجري حوله. وينبغي أن نعترف أننا بدأنا نفتقد هذه الشروط في منظومتنا التربوية والجامعية. وهذا خطر يهدد مستقبلنا إذا لم نتدارك الوقت، واتخاذ القرارات الحاسمة في هذا الميدان تمكثنا من تحقيق الثورة العلمية العقلية المعرفية الجارية؛ ومن بناء مجتمع ديمقراطي متقدم، ومن الخروج من التخلف بصمة نهائية.

كما إن السلطة الوطنية المستتيرة الواعية المسؤولة المدركة لأهمية توافر الحرية والديمقراطية للمجتمع بإمكانها أن تقوم، بالمشاركة مع القوى السياسية والمجتمع المدني، بالإصلاحات العميقة والشاملة في التنمية والثقافة والتشريع ونظام الحكم، من شأنها خلق الشروط الموضوعية للانتقال النوعي إلى نظام مدني ديمقراطي حديث.

ومعروف أن البلدان التي طورت أنظمتها الديمقراطية، ووصلت إلى المستوى الحالي في تنظيم شؤون الحكم والمجتمع، اعتمدت في الأساس على سلطة مركزية قوية واعية بمسؤولياتها تجاه المجتمع. وقد لعب المفكرون والأحزاب السياسية والجمعيات المدنية دورا حيويا في هذا المجال نتيجة توفر الحرية الضرورية والثقة التي تتوفر عليها السلطة المركزية المستتيرة. وينبغي التخصيص هنا بالدور الطليعي الذي قامت به الجامعة والخبرة المثقفة كقوة فاعلة قائدة للعلم والفكر والمجتمع والرأي العام.

إن الديمقراطية التي تسعى إلى بنائها كحاجة بشرية عميقة يجسد فيها الإنسان حريته ويمارسها، نشترك فيها مع جميع الشعوب الحية التي بلغت الدرجة الأعلى في تنظيم شؤون الحكم والمجتمع، وإن شعبنا يتطلع اليوم إلى نقلة نوعية من التطور يحقق فيها حريته وكرامته، وتمكنه من رفع حياته العلمية والمعرفية والثقافية، ومستوى معيشته. إن هذا التطلع نتيجة واستثمار لتجربتنا النضالية الثورية الوطنية التاريخية.

فالديموقراطية ليست في مشاركة الشعب الدورية في الإقتراع الحر واختيار قادته ومسؤوليه باقتناع، و هذا أمر ضروري وإنما، و هو الأهم، في توسيع ورفع مستوى القاعدة الإجتماعية للجماهير، وتمكين المواطن من الفرص الفعلية التي يحقق فيها حريته، وتمكنه من ترقية مستوى حياته اللاتقة عن طريق الجهد الفكري والمادي. فالديموقراطية تعني استفادة القاعدة العريضة للمجتمع من مجهود التقدم الذي تحصل عليه البلاد في مجالات العلم والمعرفة والثقافة والمنجزات المادية، فهي بهذا المعنى تعني كذلك النضال المستمر الصارم ضد الفقر والجهل والتخلف ؛ ضد الشعوذة السياسية و"الثقافية" وسلوكات ونظام المافيا السياسية والمالية التي يتعاظم نفوذها على حساب المصالح الوطنية للأمة. وعندما تتخلى السلطة أو الأحزاب عن النضال أو تنهاون فيه تصبح أخطر على الأمة من الإقطاع والدكتاتورية، وتتحول الحياة السياسية والإجتماعية والأخلاقية إلى مسخ حتى ولو كان ذلك تحت مظلة ديموقراطية ظاهرة لللعنان مشوهة ومزورة الجوهر.

إن قيادة وتأطير وتسيير الديمقراطية في نظام ديموقراطي رشيد ومؤسس تعني الإكتشاف المستمر والتحمس لما يريده الشعب في أعماقه ؛ ما هي تطلعاته ؛ ما هي حاجاته التي تشغل باله، وما هي إرادته في تحقيقها. وبهذه الصفة لا توجد شعوب واعية وشعوب غير واعية، شعوب ناضجة للديموقراطية، وشعوب متخلفة تنتظر المعجزة ؛ فكل الشعوب مهما كان مستواها، لها تطلعاتها وحاجاتها العميقة المادية والفكرية. وعلى السيامسي والحاكم أن يتحسس هذا ويكتشفه ويستجيب له في الوقت، عن طريق صلته المتينة بالمجتمع وثقته فيه. فالحاكم الراشد المسؤول والسياسي المحنك هو الذي يرسخ ثقته في المجتمع

أولا، وليس ذلك الذي يبحث عن ثقة الشعب فيه حتى ولو كان غير مستحق لها. وعندما يتحقق التفاعل الحي بين المجتمع والحاكم والسياسي في المعارضة عن طريق الثقة المتبادلة تحصل الوثبة الحقيقية في مسلك التقدم، وتكتسب النهضة محتواها الحقيقي، ويكون للغة معنى حضاريا راقيا. فالمجتمع الحي يريد أن يشارك وأن يدع بإرادته الحرة، ويرفض أن يكون مستهلكا ومتفرجا، وأن يسعى الحقيقي للنزاهة والمخلص يجب أن يتجه كلية إلى إعادة الشعب إلى الساحة ليستأنف مشروعه الثوري التقدمي وينخرط في حركة التقدم العالمي.

وهل حقا أننا نسعى، بصفة جماعية في هذا الاتجاه؟ لقد ضيعنا الفرصة في سنة 1962، عندما كان الشعب يحقق انتصاره التاريخي العظيم. وفي أعلى ذروة من الحماس والاستعداد لتقديم التضحيات الإضافية اللازمة من أجل مستقبله، مهيا لبناء دولة عصرية متطورة، وتحقيق مشروع تنموي شامل يمكنه من الرفاهية والاستقرار. ولكن التلاعبات السياسية والتعطش إلى السلطة والجهل وقصر النظر فوت الفرصة على الشعب، وأدخل الحكم في مجاهيل كل طرقها مسدودة كما أثبتت التجربة فيما بعد. كما أضعنا الفرصة في مناقشة الميثاق الوطني سنة 1976، والتي تميزت بالمشاركة الشعبية الواسعة، وبالاخص من طرف الشباب، وفي الأوساط الطلابية والجامعية، وكان الاتجاه الأساسي لتلك المناقشات، تصفية النظام من البيروقراطية والانتهازية وعناصر الفساد التي بدأت تطل برؤوسها الشريرة وتتغلغل في مفاصل المجتمع؛ والتطلع إلى نظام مفتوح للمشاركة الشعبية قائم على العدل والحرية، خال من المراقيل التي تحول دون تقدم البلاد، ومن الأسباب المؤدية للحرقة والظلم والتهميش وسد الباب أمام مستقبل الشباب.

وإذا كان لقيادة البلاد آنذاك الشجاعة الكافية لطرح نفسها ونظامها على الرأي العام الوطني في نقاش مفتوح وحر، فإنها وللظروف التي كانت محيطة بها داخليا وخارجيا، لم تتمكن من الإستجابة إلى تلك التطلعات الواضحة التي أبرزها النقاش. لقد كانت واعية ومدركة لتلك الرغبة الشعبية العميقة في التغيير التي أفرزها النقاش الشعبي العام، ولكنها كانت عاجزة عن اتخاذ القرارات الحاسمة إما لتردها، أو لوجود القوى

المضادة التي أزعجها الرأي الشعبي العام والتي شعرت أن زوال هيمنتها حتمي لو تحققت تلك الرغبة الشعبية الشاملة والمنبعثة من الجزائر العميقة ومن طموح شبابها .

ويمكن القول أن ما حدث بعد وفاة الرئيس بومدين كان هجوما مضادا لما ترتب عن ذلك النقاش الشعبي ولتوجه مسار الأحداث بعده والتي كانت تتوجه نحو تجذير الثورة وتصفية التناقضات في قيادتها وإعادة بناء الحزب على أسس أكثر تقدما وانسجاما .

واليوم وبعد أحداث أكتوبر الدامية، والأزمة المأساوية التي أعقبتها واستمرت لعشرية كاملة، وماتزال متواصلة تحصد أرواح الأبرياء وتضرب قواعد الدولة والمنشآت الوطنية، تكاد نضيع فرصة مرة أخرى وقد تكون الأخيرة، إذ مازلتنا نزواح مكاننا ؛ فالنظام يدور حول نفسه تغلب عليه العيرة والتردد، وعدم الجرأة في اتخاذ القرارات الصائبة الحاسمة، يواصل استراتيجية التكيف مع الأزمة بدل استراتيجية مواجهتها وتهيئة الأمة للخروج منها ضمن مخطط واضح وإرادة مصممة، بعيدا عن التحايل والمراوغة والهروب إلى الأمام. وكذلك الأحزاب تراوح مكانها بنفس المستوى ونفس الأسلوب عاجزة عن اختراق الشارع وتكوين قوة ضغط حقيقية لإحداث بدائل أصيلة بعيدا عن المراوغة والذبح.

إن التفكير المتبصر والعمل التعبوي الجاد ينبغي أن ينصب على كل الإمكانيات التي يمكن أن تنهي الأزمة الدموية في أقصر وقت ممكن.

ولكن هذا لا يكفي. إن الأمة بكاملها وبكل قواها الحية في النظام وخارج النظام، مدعوة، وبصفة مستعجلة، للمشاركة في النظام الذي نبنيه بعد الأزمة. وهذا هو العنصر الغائب في حياتنا السياسية والفكرية. كيف نصل إلى نظام جديد قوي ومستقر مبني على قواعد وأسس صحيحة ؛ نظام وطني ديمقراطي عصري، ضمن استراتيجية محكمة تجنينا الأزمات الدورية التي عرفناها منذ الإستقلال هذه الأزمات التي كنا كلما نخرج من واحدة منها إلا وخلقنا الشروط للدخول في أزمة جديدة، وكأننا أصبحنا مختصين في ديناميكية الأزمات. فالأزمة عندنا لا تولد الهمة كما يقول جمال الدين الإفغاني، ولكن الأزمة تولد الأزمة أو الأزمات.

فمئذنا مجتمع شاب متطلع متين، رغم ضغط الأزمة الإرهابية وما تولد عنها من تهقر في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ومعيشة المواطنين. حافظ في هذه الظروف الصعبة على هدوئه وتوازنه، ولم يسمح لاستراتيجية الإرهاب أن تهزمه، بل أحبطها عن طريق الصمود والمقاومة، وبشجاعة نادرة. فمئذنا اليوم مجتمع شاب متعلم ذكي ديناميكي طموح إلى حد المغامرة يجب أرجاء العالم عبر محيط الكرة الأرضية بأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبماداتها المختلفة، له قدرة فائقة على الإنفتاح والاندماج الفعال عن طريق المشاركة والإبداع. ورغم أن هجرة الأدمغة عندنا حديثة لحدثة الجزائر المستقلة، فإن علماءنا ومهندسينا وإطاراتنا الشابة موجودة في أكثر البلدان تقدما مبرهنة على حيويتها وكفاءتها، منخرطة بامتياز، في الثورات العلمية والفكرية التي تتجزأ الإنسانية المتقدمة.

وهذا المجتمع بذكائه وديناميكيته وقدرته على التفتح على التجارب الإنسانية المتقدمة والمشاركة فيها بكفاءة عندما تتاح له الفرصة، وتتوفر له الشروط، قادر على إحداث نظام وطني جديد عصري متقدم في جميع المستويات، مثلما هو موجود في البلدان المتقدمة، على أساس الحرية والإبداع والمبادرة والمشاركة الجماعية الكثيفة في السلطة، وفي الحياة السياسية العامة. ولكن هذا مشروط بمستوى وكفاءة وإدراك المسؤولين في السلطة والأحزاب السياسية المؤهلة لتعبئة وتنفيذ وتنظيم وقيادة الجماهير الشعبية ضمن عمل سياسي منهجي دؤوب صارم وملتزم.

وبدل التفهم العميق من طرف هذه الجهات الفاعلة المسؤولة عن تأطير وتأهيل وقيادة المجتمع، واستثمار المزايا والتحولات التي عرفها، والسعي الجدي لتحويلها لتقلعة نوعية في بناء الدولة وتسيير المجتمع، راحت تعبث بالجمهور العام، منعزلة عن الطبقة الوسطى الفعالة، عن طريق التضليل والتجويل والتشويش، ونشر الأفكار المتخلفة : فالسلطة تتحايل عليه، مستغلة إياه في المناسبات عن طريق تنجيد بيروقراطي من أجل البقاء، والحفاظ على مظهرها المتلون. والطبقة السياسية تستغله للضغط على السلطة لكسب منافع انتخابية، بدون وعي، ولا مسؤولية في غياب عمل سياسي عقلاني ترشيدي مسؤول، يرقى بمستوى الكفاءة السياسية إلى

مستوى العصر، وتبصيره بحقائق البلاد على أساس معلومات ومعطيات صحيحة، وبطبيعة الدولة ونظام الحكم والسلوك السياسي السليم وفق أخلاقيات النظام والنزاهة والإلتزام، باعتبار المسؤولية السياسية رسالة ومهنة نبيلة، وليست أبهة وغنيمة، وإعطاء الأولوية في العمل السياسي للكفاءة والذكاء، والنزاهة الأخلاقية والفكرية، والحرص الدائم على كسب المصداقية، حتى يعود المواطن على ممارسة النقد العقلي التحليلي لمواجهة التغيرات السريعة والمتفاعلة داخليا وخارجيا، ومحاصرة الفكر المطلق المتمزمت المغلق العدو الرئيسي للحرية والديموقراطية. فالتحرر والانتقال إلى الفكر النقدي الحر المفتوح المؤهل للحوار والإقناع هو الذي يؤسس للديموقراطية في عالمنا المعاصر.

فبناء الديمقراطية وفق مقاييس العالم الديموقراطي المتطور المعاصر، وترسيخها على مستوى المبادئ والممارسة ليست من الأمور السهلة أو التي يمكن تبسيطها أو إملأؤها عن طريق قرارات فوقية. فهي لا تقبل أو لا تتحمل الولادة القيصرية، ولا الولادة القسرية، وبالأخص إذا كان هذا البناء في طور التجريب وفي دولة ناشئة. إنها في هذه الشروط تتطلب توافق الإرادة الجماعية العامة بصيغة من الصيغ، ومن طرف كل الأطراف الفاعلة في التكوين الديموقراطي الشعبي، كانت هذه الأطراف في السلطة أو المعارضة، عن طريق الحوار والتفاهم والثقة المتبادلة. كما تتطلب نشر الثقافة السياسية الديموقراطية العقلانية المؤسسة، في أوساط القواعد الواسعة للرأي الشعبي الوطني؛ مشروط أن تكون السلطة والقوى السياسية المؤثرة في المعارضة من الأحزاب والمجتمع المدني تتحلى بالشجاعة السياسية المتبصرة، والقدرة على التحوار الفعال، وعلى التحمل للرأي المخالف والمضاد، وأن تكون هذه الأطراف مؤمنة حقا، بالديموقراطية، بعيدا عن التحايل والخداع والمراوغة والمزايدة. وعندما تفتقد هذه الشروط يحصل الانحراف والإنفلاق والتشنج والمكابرة، ونجد أنفسنا في الحالة التي نحن فيها محاصرين بين الذبح والمجازر الجماعية وماكينة التزوير الشامل. وفي الوقت الذي تنتشر فيه عبر العالم المتطور ثقافة الحرية وحقوق الإنسان والتسامح والسلم المدني والحفاظ على البيئة الذي أصبح من مكونات

الثقافة الحديثة ويندا من بنود حقوق الإنسان، لا نكتفي نحن بالتحايل على هذه المبادئ الأساسية، ونحولها من مجرد موضوع مفضل، ومضلل في نفس الوقت، للمزايدة السياسية والثقافية، وننتقل التلوث من الطبيعة إلى العقل والفكر. ونلغم الحقل السياسي على مستوى السلطة والمعارضة.

وبالتأكيد أنه من غير الممكن، الحديث جدياً عن البناء الديمقراطي العصري في شروطينا التاريخية الخاصة، بدون الحديث عن أزمة بناء الدولة. فمن الأسباب العميقة للأزمة الحالية وانسداد الأفق، هو الغلل الموجود في بناء الدولة، في طبيعة وعناصر وعلاقات الحكم منذ البداية. لقد تم هذا البناء على أساس الأزمة وعلى أساس سلطة الأزمة التي تكونت في سنة 1962 على قاعدة التكتلات والتحالفات الظرفية والثقة في المعارف والأصدقاء، بقطع النظر عن سلوكهم ومؤهلاتهم وكفاءتهم، وعدم الثقة في الآخرين الذين يجب التحرز منهم وإقصائهم عن الساحة بشتى الوسائل. وفي كل الأزمات المتتالية : 62، 65، 67، 79، 88، 1992، وما بعدها، كانت تسقط مجموعة وتقصى مجموعة، وتصعد مجموعة أخرى لتنتظر السقوط في الأزمة القادمة. وفي كل أزمة تفقد الجزائر العديد من المناضلين والرجال الأكفاء؛ وتشتت الخبرة الوطنية ويفسح المجال للنفاق والإنتهازية، وللمتسلقين الجدد.

فهذه الظاهرة المتكررة جعلت الدولة تتكون دائماً من كتل ومجموعات تربط بينها العلاقات الشخصية والعائلية وصلة القرابة أكثر من التفاهم على استراتيجية ومبادئ وأسس الحكم.

وكان الشك والخوف من الآخر القائم أو المحتمل يدفع الكتلة الحاكمة إلى أن تجعل من بقائها في السلطة أولوية الأولويات. وبما أن التحالفات بجميع عناصرها كانت تتم على أساس المصالح، خارج استراتيجية موضوعية مدروسة بعيدة المدى، فإن تلك التحالفات تتغير، وفق تغير المصالح، وجعلت الحكم ينفجر دائماً من الداخل نتيجة تغير المصالح والتحالفات.

بناء الدولة الحديثة يتأسس على استراتيجيات ثابتة بعيدة المدى تحدد

مبادئ وأهداف نظام الحكم وطبيعة الدولة ووظائفها ومسؤولياتها تجاه المجتمع، وأن قاعدتها المؤسسات والأشخاص المؤهلين لقيادة هذه المؤسسات. أن تكون الدولة في مضمونها الجوهري، في خدمة المجتمع وليس العكس. وأن السلطة التي تمارس الحكم، حسب مبدأ التداول، تكون نتيجة الاختيار الحر الذي يمكنها من التمثيل الحقيقي الذي يجسد الثقة بينها وبين المجتمع الذي تسيره وتقوم بشؤونه لكن الذي نلاحظه في الواقع أن استراتيجية التكتلات والمصالح الخاصة والعلاقات الشخصية مازال تتحكم في مصير الدولة وفي مؤسساتها، نتيجة هذا الواقع، لا تؤدي وظائفها وفق مبادئ الدولة الحديثة المتعارف عليها. فما يزال الوزراء ونوابهم والمستشارون على مستوى الرئاسة والحكومة ودواليب الدولة، وحتى الأحزاب مجرد خدم للسلطة، وليس عناصر لإثراء الأفكار والتجارب وترقية الكفاءة المهنية والسياسية لأعوان الدولة وترقية العمل السياسي في المجتمع، وإثراء ثقافته عن طريق التطور النوعي للأشخاص والمؤسسات وفعالية أدائها في مستوى المعايير العصرية. وهذه الحالة جعلت التفاهة ترتفع إلى مستوى السطح وفي كل الدرجات وتطبع الدولة بطابعها المتدني والمزري.

ومن غير شك أن إلغاء الدولة الجزائرية من طرف الإستعمار، وحرمانها من التطور الطبيعي نحو العالم المعاصر، واسترجاعها للإستقلال في سنة 1962، في ظروف صعبة ومعقدة، يجعل هذه الدولة في حاجة ملحة إلى التكوين والترقية وفق معايير تستجيب لمتطلبات العصر، وللمتطلبات الإستراتيجية التاريخية للثورة الجزائرية كثورة شعبية متجدرة ذات أهداف ديمقراطية تقدمية إنسانية. فتحديد طبيعة الدولة في سياق مثل هذا أمر جوهري يحتاج إلى مبادئ تأسيسية تجديدية، ورجال مؤهلين مؤسسين. وهذه المبادئ ترفض أن تكون الدولة مسيرة من طرف بيروقراطيين جهوبين طماعين تافهين صفار.

وبهذا المفهوم يكون بناء الدولة جزء رئيسيا من المشروع الوطني ؛ مشروع الثورة الجزائرية المتجهة في محتواها نحو عقلنة التطور والعصرية. فمفهوم التغيير المنشود للنظام والدولة في هذا السياق هو تغيير في فهم الثورة الجزائرية المتجددة في المرحلة التاريخية



الحالية ؛ مرحلة التغيرات الكونية الكبرى، تغيير في فهمنا للتحولات القائمة في المجتمع والاستجابة لها، وفي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فالدولة بهذه الروح الجديدة المتجددة ليست مجرد سلطة حاكمة أو سلطات في أجهزة بيروقراطية متخلفة، إنما هي دولة خلافة تتفاعل مع المجتمع ؛ تقود المبادرة على أساس الذكاء والكفاءة والإنضباط والمسؤولية، وليس على الحيلة والتحايل والمناورة والسفسرة والتفاهة والفساد السياسي والأخلاقي. وهذا يعني انتقال الدولة من الأشخاص والتكتلات والتحالفات الجهوية المصلحية إلى المؤسسات، وتغيير مفهوم الحكم في اتجاه المجتمع. وهذا يقتضي انخراط الشعب الجزائري مجددا في العمل الجماعي الخلاق المبني على التحاور والتوافق والثقة والمشاركة الفعلية والفعالة. إننا في حاجة إلى إخراج الدولة من مستقع البازار والبيروقراطية والتفاهة والعزلة التي تفصلها عن المجتمع. إن هذا شرط أساسي أولي في اتجاه فتح أعظم الأفاق وأكثرها ملائمة لتحقيق الوثبة الوطنية نحو المستقبل.



## الثابت والمتحول في عصر العولمة

كل شيء في الكون يتغير ويغير. الحياة الكونية كلها : الأرض، الطبيعة، الإنسان، الأفكار، الفلسفة، السياسة، الاقتصاد، أنظمة الحكم، حياة المجتمعات : فهي سلسلة من تفاعل المتغيرات فيما بينهما داخليا وخارجيا. ليس هناك ثابت دائم. فالثابت الذي نعتبره ثابتا هو نسبي يتحرك ببطئ شديد، قياسا إلى المتغيرات السريعة التي تدور حوله، أو تتطلق منه. ويفضل هذه الثوابت البطيئة التحرك، ندرك توجهات وقياسات التحركات السريعة، نحدد الأرضية الصلبة التي نقف عليها حتى لا تجرفنا عواصف التغيير الهوجاء. الذين يريدون جعل أفكارهم ومشاريعهم - ادعاء - في أي مجال من مجالات الحياة ثوابت قارة يوهمون أنفسهم أنهم بلغوا درجة الكمال القصوى. ألم يعتبر المفكر الأمريكي، الياباني الأصل، "فوكوياما"، وهو نشوان بما بلفته الأنظمة الليبرالية المفتوحة بدون حدود، أننا وصلنا إلى نهاية التاريخ. أوليس تحديا صارخا إن لم نقل وقعا، لخيال وفكر وإبداع وطموح وجسارة الإنسان في معركته الكونية الدائمة التغيير عبر تاريخ الإنسانية وتاريخ الطبيعة. ألم يدعي الشيوعيون في أنظمتهم قبل ذلك، وهم في نشوة الإنتصار العابر، أن مذهبهم هو نهاية الكمال الذي لا تستطيع الإنسانية تجاوزه. إنه الغرور والإستهانة بإرادة وقدرة وجسارة الإنسان على اقتحام المجاهيل وإحداث التغييرات التي تلائمهم.

وعندما يصل الفرد أو أي مذهب فلفسي أو سياسي . اقتصادي، أو أي نظام سياسي، إلى هذه الدرجة من وهم بلوغ الكمال النهائي يتحول إلى قوة للجمود والتخلف ويصبح عقبة في طريق حركة التقدم التي تبقى

دائما هي المنتصرة. إن أية درجة من الكمال والتضج التي يبلغها الإنسان على مستوى الفرد أو المجتمع أو مستوى الدول والأنظمة على مستوى الكون المتحرك، بما فيه حركة الإنسان، هي الدرجة الآتية التي نعرفها أو نعيشها على المستوى المادي أو على المستوى الفكري - الروحي. فالكون في شموليته عبارة عن ديناميكية دائمة من الحركة "فالحركة ولود والسكون عاقر" يقول أبو حيان التوحيدي. وفي سورة "يس" "آية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون. والشمس تجري لمستقر لها، ذلك تقدير العزيز العليم. والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم. لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون". فما دامت هناك طاقة هناك حركة. وقيمة حركة الإنسان الفعالة أنها حركة ابتكار وتجديد.

فالحركة بين الثابت البطيئ التحول والغير المنظور أو المحسوس أحيانا، والمتغير السريع الذي يعجزنا، رغم أنوفنا، تشبه، إلى حد بعيد، حركة الزلازل في كوكبنا الأرضي. فعلماء الزلازل يثبتون أن الزلازل تتكرر باستمرار؛ هناك ما نحسه وهو القليل، وهناك، وهو الغالب، ما لا نحسه في حياتنا المادية ويؤكد هؤلاء العلماء أنه بفضل هذه الزلازل يتفلسف كوكبنا الأرضي ويحقق توازنه. كما إن حركة التغير تشبه الفيضانات العارمة التي تجرف كل شيء في طريقها إلا الثابت البطيئ التحرك القادر على الصمود. فالبلدان القوية المتقدمة تكون قادرة على احتواء الزلازل والفيضانات مهما كانت قوتها، أي أنها قادرة على مواجهة التغير، أما البلدان الضعيفة فالزلازل تدمرها والفيضانات تجرفها وتفرقها.

وهكذا العولمة التي يكثر الحديث عنها، واللفظ حولها، فهي حركة كونية من الحركات الكبرى التي تحدثها الإنسانية في مرحلة من مراحل التحول الحاسمة. فالبلدان المتقدمة تدرس وتنظم وتتكيف مع العولمة حتى لا تجرفها، وتجعلها في خدمة شعوبها وتطور بلدانها وأدواتها للدفاع عن مصالحها. أما البلدان المتخلفة مثلنا، فتكثر من البيانات والتصريحات والملتقيات الإستعراضية بدون دراسة ولا تحضير ولا تنظيم حول العولمة والمتغيرات التي تحدثها، واستعدادنا لمسايرتها وكأننا من صناعات والمتحكمين فيها. والواقع أننا بهذا التصرف المظهري، نوهم أنفسنا

بأننا نساير العصر، وأتينا غير متخلفين عن الركب. إن موقفنا هذا أقرب إلى المتفرج المندعش لمستجد يراه أو يسمع به لأول مرة. إنه اندهاش لا يشبه اندهاش الفنان أمام لحظة الإلهام ليبدع، ولكنه اندهاش الأبله الذي تبهره المستجدات المفاجئة الواقعة.

إننا نتحدث عن العولمة وكأننا من صناعها والمشاركين الفاعلين فيها، وكأن العولمة شيء ثابت ونهائي ينبغي الخضوع والانصياع له ومرة أخرى، فالعقل المتخلف يحاول أن يجعل من الجديد المفاجئ الذي لم يعرفه من قبل، ولم يشارك في صنعه شيئاً ثابتاً يتملى منه، ويوهم نفسه أنه ليس أقل من الذين تقدموه فهما وإدراكا للجديد والتجاوب معه. ونبقى عند المتحول الذي صيرناه ثابتاً نهائياً لا نتحرك إلى أن يجد جديد وافد، فنعاود الدهشة وتندفع في تثبيت الجديد القادم. فنحن لا نتحرك بإرادتنا بل نقف عند العلامات التي يضعها غيرنا.

نتحدث عن العولمة وكأنها شيء جديد، من غير إدراك لأصولها ومقوماتها وشروطها والوسائل التي أدت إليها وتتحكم فيها ؛ من عقل واكتشاف، وكد في العمل. ومن غير أن نسأل أنفسنا بجدية، ونضعها أمام أمر واقعنا المتخلف. هل أننا مؤهلون لمعركة العولمة. هل لنا كفاءتها وأدواتها وإذا لم تكن الأدوات من عقل مبدع متحرك، ونشيط، ومن علم واكتشاف، ونظام وتنظيم وإدارة كفاءة فعالة مؤهلة. وهل نحن جادون في السعي لتوفيرها. إننا نعيش في عصر غير عصرنا. وكالعادة ندخل معارك التاريخ دائماً متخلفين وبدون أدوات. وهذا هو السبب لإخفاقاتنا المتكررة. إننا نعيش في عصر تراكمت فيه أسباب وشروط التحول جعلته يتفجر بالثورات المتلاحقة المتعددة في الفكر والسياسة وأنظمة الحكم، والحرية، وعلاقات المجتمع بين أفراد، وبينه وبين السلطة، في ميادين الاكتشافات العلمية والإنجازات التكنولوجية المترتبة عنها. نعيش في عالم هذه حقيقته يتحرك في الساعة التي تتحرك فيها السنين، نعيش فيه بقول سجينه الوهم والخرافة والتخلف وحياة سياسية وثقافية واجتماعية بدائية بمقياس العصر المتقدم. أنظمة وأدوات للحكم ليس لها من العصر إلا الأسماء والشخص كما يقول أبو العلاء المعري:

ويقال الكرام قولاً وما في أَل \* عصر إلا الشخوص والأسماء،

وأحاديث حبرتها غواة \* واقترتها للمكسب القدماء،

فهمُ الناس كالجهول وما يظ \* فر إلا بالحسرة الحكماء.

فالعولمة هي محصلة سلسلة من التراكمات أبدعها العقل الإنساني الحديث، منذ عصر النهضة، حيث توقفنا نحن تحت سطوة الجمود.

عقل تحرر من الجهل والخرافة والأفكار المسبقة، ووضع الكون أمامه، ووضع موقف نقد الإنسان كصفحة مفتوحة يعاول قراءتها كما هي، مستخلصاً النتيجة التي توصل إليها. هذا العقل الحر، أو المتحرر، بصفة ادق، هو الذي دفع الإنسان إلى الإكتشافات الكبرى التي غيرت العالم من البحار والقارات إلى الفضاء إلى الجينات الوراثية، إلى الإستساح متحدياً كل العقبات مغيراً لمصير الإنسان كمجتمع وكنظام وحكم. وسوف لن يتوقف في هذه الملحمة الإنسانية الحضارية الوثابة "فالمفكر مفكر مادام مكتشفاً، يقول العلامة الإمام عبد الحميد بن باديس، هذا العقل الذي نحاصره في كل مكان ومن كل الجهات وبكل الوسائل.

كانت الحرب العالمية الثانية ونهايتها منعطفاً حاسماً في اتجاه التاريخ البشري الحديث نحو الفضاء ونحو المعلوماتية والعولمة، نحو الطفرة الإقتصادية الحالية، فاندفعت الدول الكبرى المكتوية بنيران الحرب؛ المنتصرة منها والمنهزمة، في شراسة غير مسبوقة إلى اقتحام المجاهيل؛ مجاهيل العلم والتكنولوجيا وإنتاج الفكر والثقافة وتوزيعه بشكل كثيف وعلى نطاق اجتماعي واسع.

وكانت صناعة القنبلة الذرية بما وفرته من قوة ورعب في نفس الوقت الأثر الأشد في هذا الإندفاع التنافسي، وفي تكوين القوى العالمية الأساسية؛ في موازينها وتوازناتها في صراعاتها العلمية الثقافية السياسية المادية الإستراتيجية. وكانت الجامعات ومراكز البحث العلمي التابعة لها أو المستقلة أو التابعة للشركات الكبرى هي القوى الأساسية لهذه الإندفاع. وكانت في قطاعاتها الحساسة تنظم تحت إشراف وزارة الدفاع والمخابرات من أجل التفوق العسكري الإستراتيجي والسيطرة على مراكز النفوذ. وكانت الدول تقف وراء كل هذا، وبكل الوسائل، واضعة إياها في قائمة الأولويات.

وكانت النتائج العسكرية الإستراتيجية للبحث العلمي تفتح وتنتشر تدريجيا إلى قطاعات الإنتاج المختلفة الأخرى الخاصة بالتنمية. لما كانت تنعكس على حياة المجتمع، فكانت القاعدة العلمية والثقافية تنتشر على نطاق واسع في اتجاه ترقية وتطوير المجتمع ثقافيا علميا سياسيا.

وكان الحكم يتكيف مع هذه التطورات متفاعلا مع التحولات التي تجري في المجتمع، متجها إلى المزيد من الحرية والحيوية في التفكير والتعبير والممارسة السياسية ليتيح للمجتمع المدني المزيد من الفرص للتعبير والتنظيم والمشاركة في بناء مؤسسات الدولة الحديثة واختيار النظم السياسية والإقتصادية ومراقبة القائمين عليها في شفافية كاملة. وهذا التوجه زاد من حيوية الأمم المتقدمة ومن قدرتها على الإبداع والتنافس.

هذا في الداخل، أما على المستوى الخارجي على الساحة الدولية فكان التنافس والصراع على أشده للإستحواذ على مناطق النفوذ السياسي الإيديولوجي الإقتصادي العسكري الإستراتيجي على مستوى العالم. وقد تم هذا تحت مظلة الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى قطبين مهيمنين على مستوى الكرة الأرضية بأكملها ليمتد إلى الفضاء في سياق إلى المزيد من الإكتشاف واتساع مناطق النفوذ.

وكان التفوق الحاسم في هذه المعركة الكونية التنافسية إلى القوى الأكثر تفوقا في الإكتشافات العلمية والتكنولوجية، والأكثر تفتحا وحرية ومشاركة للمجتمع في الحياة العامة. وقد أدى التفوق العلمي التكنولوجي الإقتصادي العسكري للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تفرض هيمنتها على العالم الحديث، بما فيه حليفها أوروبا التقليدية، وقد تستمر هذه الهيمنة القطبية الأحادية مدا وجزرا حسب موازين القوى القائمة، وحسب القوى الجديدة الصاعدة في آسيا في الصين والهند، وحسب محاولات أوروبا التي تسعى لتجميع قواها عن طريق العديد من الصيغ بما فيها الوحدة الإقتصادية والجمركية ولما لا؟ بما فيها التقدم نحو نوع من النظام الفدرالي أو الكونفدرالي، وكذلك حسب الوضع الذي تكون عليه روسيا مستقبلا، والتي تعيد حساباتها الآن بعد الزلازل التي لحقت بها وبنظامها السوفياتي. لقد سمحت الحرب العالمية الثانية لأمريكا التي لم تتضرر منها كما تضررت أوروبا والإتحاد السوفياتي، بالخروج من عزلتها

نهائيا، ونشر نفوذها على أوسع نطاق، خصوصا في تلك المناطق التي كانت مسرحا للحرب، والتي كانت تحت سيطرة الدول الإستعمارية التقليدية، في الشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، وجعلت من أمريكا اللاتينية قارة مغلقة تابعة لنفوذها عن طريق أنظمة عسكرية قمعية مستبدة تأتمر بأوامر البنتاغون وأجهزة المخابرات بكل أنواعها وفروعها، وكانت أمريكا في هذه الهيمنة الجديدة تستعمل القوى العسكرية والقوى الاقتصادية حسب ما يقتضيه الطرف؛ سالكة استراتيجيتها الخاصة غير مبالية بالقوى الأخرى، سواء كانوا من حلفائها، أو عملائها، ولا بالمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة بجمعيتها العامة وبمجلسها للأمن، بل كانت ترضى إرادتها بما تملكه من قوة مالية وعسكرية.

ولكن الأهم من ذلك أن أمريكا ركزت قواها استراتيجية في اصطلاح أكبر العقول البشرية في العالم ومن جميع القارات، بحيث أصبحت تشكل أهم وأكبر مجمع عملي كوني تشترك فيه هذه العقول وعصارة المعرفة الحديثة بكل فروعها؛ تفدق الأموال، وتوفر أحدث الأجهزة المخبرية. وأصبحت بهذا قائدة الثورة العلمية والتكنولوجية والثقافية الحديثة، وبالتالي أكبر قوة اقتصادية عسكرية كما ونوعا وانتشارا وقدرة على التفوق في المنافسة العالمية. وهي، بهذا التفوق، تريد أن تكون القائد الأول الأوحده في مسيرة التطور البشري الحديث؛ تفرض سياستها واستراتيجيتها ونموذجها الثقافي الديمقراطي.

ولم تكن أمريكا وحدها في هذا النشاط الكوني. كانت دول أوروبا الغربية الكبرى، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، وألمانيا المنهزمة أمس والتي توشك اليوم أن تكون الدولة الأولى في أوروبا علما واقتصادا وقوة، وكان الاتحاد السوفياتي؛ برغم الفارق في ميزان القوى الاقتصادية بالنسبة لدول الغرب الكبير؛ مجتمعة ومتحالفة، يكرس قواه في الأبحاث العلمية والتكنولوجية، ولاسيما المتعلقة بالمجال العسكري الإستراتيجي، غير قادر، داخليا، على تحقيق التوازن بين هذه القوى العلمية التكنولوجية وبين مجالات الحياة السياسية الديمقراطية والاجتماعية.

وكانت الثورة التكنولوجية تقوى بتسارعها وانتشارها على نطاق واسع، مؤثرة على أدوات الإنتاج الاقتصادي والثقافي والعلمي، وكانت الجامعات



ومراكز البحث العلمي مدعومة من الدولة ومن الشركات العملاقة تشكل المحور الرئيسي الريادي، تزيد في قدرات الذكاء الفردي والجماعي الذي وصل أعلى درجاته عن طريق تطوير الذكاء الإصطناعي وتأثير الثورة المعلوماتية. وقد انتهى هذا التطور المتنامي الإنساني العقلي، إلى غايته مؤكدا سيادة وهيمنة الإنسان العقل - الذكاء الذي يخوض اليوم مغامرة اكتشاف الكون الخارجي، دافعا بالثورة العلمية إلى درجة الإستساخ المدهشة والمرعبة في نفس الوقت. فماذا يقول العلم، بل ماذا يهبط في هذه المغامرة الجريئة ؛ وماذا تقول الأديان والأخلاق ؛ وماذا يقول علماء الاجتماع والسياسة، وماذا تقول الفلسفة. لا شيء ولا قوة يمكن أن توقف زحف العلم وطموح عقل الإنسان المبدع الذي ما اكتشف جديدا إلا ازداد رغبة في المعرفة واكتشاف المجهول في ديناميكية تتجدد بدورها مع كل اكتشاف، وربما سيكون القرن الواحد والعشرون قرن المعجزات العلمية الأبعد في حلم الإنسانية. فالسباق أصبح جاريا اليوم بين العقل الطبيعي والعقل الإصطناعي، بين الواقع الجديد وبين الخيال. وفي هذا المجال يبقى الإنسان العقل يبتعد أكثر فأكثر عن الإنسان العضلي المحدود.

وكذلك الأمم والشعوب تتطور وتتحدد علاقاتها بهذه المعايير ؛ أمم تغامر بعقيريتها الحية في اقتحام المجهول ؛ وأمم تعارك بعضها لبعض للحفاظ على بقائها البيولوجي ؛ وحتى وسائل الحرب الحديثة قضت على الإنسان العضلي إلا في حروب البلدان المتخلفة جدا. وقد كشفت حرب الخليج الثانية ذلك. وكذلك حرب الحلف الأطلسي ضد يوغسلافيا، والحرب الأمريكية ضد العراق وحتى الصراع بيننا وبين الدولة الإسرائيلية المستبدة أصبح يتحدد بين قوة الإنسان العقل وقوة الإنسان العضلي.

ومع تنامي الثورة العلمية التكنولوجية كانت الشركات المتعددة الجنسيات تنامي وتتشر كأخطبوط عملاق يمسك بأذرعه على الكرة الأرضية. ونتيجة لهذه الثورة الجارفة أصبحت السلع والأموال تخترق الحدود وتنقل من دولة إلى دولة، ومن قارة إلى قارة في بضع ساعات ؛ بل في بضع دقائق بالنسبة للأموال. وقد أدى هذا الوضع إلى تعميم كل شيء ؛ تعميم البضائع، والأموال، والأفكار، والأشكال الثقافية، والأنماط

السياسية وصيغ الحكم. فأصبح كل شيء مفتوحا ومتاحا لمن يملك القدرة على التحول والتكيف، ووسائل الصراع والتنافس في الشروط الجديدة. القدرة للذي يملك أكثر، للذي ينتج أسرع وأجود. فبرزت وهيمت الإحتكارات الكبرى على مستوى السوق، وعلى مستوى النفوذ السياسي والتحكم في المصائر ؛ وتوجيه الأحداث وفق مصالحها على حساب الأفكار والمبادئ والقيم الإنسانية.

وكانت هذه القوة الجديدة الإحتكارية المهيمنة، رغم ادعائها بعدالة العولمة، تنقلص تدريجيا لتصبح ممثلة في أقلية ضئيلة ديموغرافيا وجغرافيا، بينما أغلبية الكتل البشرية، وهي أكبر وأوسع القارات، تتحدر نحو اليأس والمزيد من التخلف. فالدول الصناعية السبع التي تحتكر الثروة والنفوذ، وتتحكم في أسعار المواد الأولية، الثروة الوحيدة للبلدان المتخلفة، وتقرض سياستها الخاصة في تحديد أسعار العملات والديون، هذه الدول السبع مجتمعة لا يتعدى سكانها سكان الهند، ومع ذلك تتحكم في مصير الأحداث العالمية وفي المصير البشري سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

أمام هذه التحولات الهائلة انهدمت الحواجز التي كانت تقف أمام انتقال الأفكار والأنماط السياسية بما فيها السياسات العلمية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية، والصيغ الديمقراطية، وأنظمة الحكم، وتضاعف الضغط المادي والمعنوي الذي تسلطه الدول المتقدمة على الدول المتخلفة. صحيح أن هذا التعميم فيه الكثير من الإيجابيات التي فتحت أبواب التحديث والتقدم على نطاق واسع قلصت من هيمنة أنظمة الجمود والديكتاتوريات المتخلفة على الشعوب، ولكنها في نفس الوقت أفرزت ظواهر سلبية خطيرة مدمرة أحيانا ؛ عدم التوازن في تقاسم التقدم البشري ؛ فأخذت تتنامى أشكال التمرد والعنف والإرهاب على مستوى كوني ؛ واثارت التمردات العرقية والدينية كوسائل للدفاع عن الخصوصية، وعن الهوية ؛ بل عن البقاء. وبدأ الصراع بين التقليد والتجديد ؛ بين الإنفلاق والإنفتاح بأخذ أبعادا جديدة، وعلى مستويات متعددة حتى وكان العالم يبدو لنا أنه يسير القهقرة نحو صراعات بدائية كان الظن أن الزمن والأحداث قد تجاوزها، الأمر الذي يثير القلق، ويبعث

أحيانا على التشاؤم والإحباط، خصوصا أمام تهقر إرادة الإنسان السياسية وقيمه الأخلاقية، وانجرافه في اتجاه الأنانية والسيطرة، بكل الوسائل التي لا تملك أية شرعية إلا شرعية القوة والهيمنة.

لقد أكدت كارثة "تشرنوبل" النووية أن أي خطأ أو خلل نووي يمكن أن يخترق الحدود ويهدد آلاف البشر بالقضاء والتشويه. وانتقل التنافس بين قوى الدمار إلى مستوى حرب النجوم، وأصبحت البشرية مهددة بالانتحار الجماعي. ورأينا كيف يصل الشره والطمع إلى كارثة مثل كارثة "جنون البقر" التي أصبحت تثير الرعب لدى المستهلك، وربما سيؤدي ترويجها بالتعاطيل والسمسرة في البلدان الضعيفة، إلى مصائب لا حدود لها وغير مقدرة. ولكن هذه المخاطر وما تثيره من قلق لا يمكن أن توقف سعي الإنسان وإصراره على البحث في تحقيق التوازن بين هذه المخاطر عن طريق التحكم فيها وبين التقدم المستمر لحركة الإبداع العلمي كسبيل للحد من تلك المخاطر وفتح الأفاق الجديدة أمام البشرية.

كان تقدم الغرب بدوله الصناعية السبع المتقدمة والمتحالفة من جهة، وعجز المعسكر الإشتراكي عن إيجاد صيغ متطورة للحكم والممارسة السياسية تمكن المجتمع من ممارسة الحرية والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، ونظام اقتصادي فعال يتلاءم ومستوى الخدمات الاجتماعية المحققة في ميادين التعليم والصحة والمواصلات والثقافة، سببا مباشرا وحاسما في نهاية الحرب الباردة. وبعبارة أدق في إنهاء الصراع الكوني المتولد عن الحرب العالمية الثانية لصالح الغرب المهيمن.

لقد سمح هذا الوضع الجديد للولايات المتحدة، القوة الأكثر تفوقا في الغرب المتحالف، لتمارس لعبتها الدولية كقطب أحادي مهيمن. وإذا كان الخروج من حالة الحرب الباردة التي امتازت بالتوتر والحروب الإقليمية والتنافس الشرس على مناطق النفوذ يبشر في الظاهر بانفتاح عالمي يسمح بمشاركة أوسع، وديموقراطية أشمل في الحياة الدولية، بإزاحة عوامل التوتر والتحكم في مصائر الدول والشعوب، فإن المؤشرات الأولية الأساسية التي بدأت تبرز بوضوح في "النظام الدولي الجديد" تؤكد أن أسباب التوتر ومحاولة الاستلاء على مناطق النفوذ وصراع المصالح التي كانت قائمة في جو الحرب الباردة لم تنته، فقط تأخذ أشكالا وصيغا

جديدة تحت أفتنة خادعة، بما فيه قناع العولمة، والتبشير بتعميم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان. فالدول الضعيفة والمتوسطة على مستوى العالم أصبحت أكثر عرضة للتهيش والإقصاء بسبب هيمنة مصالح الدول الأكثر تقدما، وأصبح النظام العالمي الجديد تتحكم فيه القوة المادية الإقتصادية والعسكرية وما يترتب عليها من تأثير سياسي، ويتمسم بالمعجزة والتعالي. إنه أشبه بنظام الحزب الواحد المهيمن على العالم، له مكتبه السياسي وأمينه العام الذي له الكلمة النهائية في القرار متمثلا في الدول الصناعية الكبرى تحت قيادة أمريكا، ولجنته المركزية المشكلة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة للخطب والشكاوي والتفتيس، وإيهام الشعوب بأن العالم يسير نحو ديموقراطية على أساس العدل والمساواة والحقوق الأساسية للإنسان في العلاقات الدولية العامة.

والمفارقة في هذا الوضع، أن الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما يزال يؤكد، في كل مكان وبكل مناسبة، بأن أسباب الكوارث السياسية والأزمات الإقتصادية والإجتماعية مصدرها الأنظمة الأحادية.

ونحن لا ننكر ذلك، ولكننا لا نفهم منطقهم حتى النهاية. فإذا كان نظام الحزب الواحد قد فشل في الدول الكبرى والصغرى على السواء، فكيف سينجح في تسيير عالم سكانه تقرب أو تفوق سبعة ملايين ساكن.

وهناك ملاحظة أخرى تنبفي الإشارة إليها، أن قادة النظام الدولي الجديد "يلغظون كثيرا بالديموقراطية وحقوق الإنسان في تعاملهم مع الدول المتخلفة، ويستعملون هذه المبادئ الإنسانية النبيلة إلى حد الإبتزاز للضغط والحصار عليها، ولا يتكلمون، إلا باحتشام، ولذر الرماد في العيون، عن الديموقراطية في العلاقات الدولية، ولا على تقاسم منجزات العالم الحديث العلمية والثقافية والإقتصادية. فهم مايزالون كما كانت الأنظمة الإستعمارية في السابق، ينهبون المواد الأولية للبلدان الضعيفة بأرخص الأثمان، يناوون ويضغطون، يتحالفون حتى تبقى رخيصة كما يريدونها، ولا يتخلون أبدا عن احتكارهم لتسويق السلع المصنعة والأسعار التي يحددونها، وعن احتكارهم للعلم والتكنولوجيا الأكثر تقدما. بالإضافة إلى ذلك يستزفون العقول العلمية للعالم الثالث لاستغلالها إلى أقصى حد، ويمنعون أبناء هذا العالم، عندما تتاح لهم

فرصة التواجد في العالم المتقدم من الولوج إلى الفروع العلمية والتكنولوجية الأكثر تقدماً وحساسية. وفي هذا السياق، لا ننفي المسؤولية عن الدول في توفير الشروط الضرورية لاستقرار واندماج القوى العلمية في البلد وفي المجتمع.

واعتقادنا أن العالم إذا استمر في هذا الاتجاه - إحكام السيطرة، ومحاولة الإستحواذ، وعدم الإقرار بضرورة تقاسم منجزات التقدم الحديث - سيكون أكثر تعقيداً، وأكثر احتقاناً واحتمالاً للتفجير وعدم الإستقرار. والشعور العام السائد الآن هو الخوف والقلق إلى حد التشاؤم أكثر من الإطمئنان، والشعور بالأمان. فحتى الدول الوطنية التقليدية العريقة هي أوروبا، أصبحت تتخوف من الإنفلات : انفلات قدراتها على التحكم في ثقل الأموال والسلع، وعلى الفش والتزوير، والجريمة المنظمة، وتجارة السلاح والمخدرات، وشبكات الإرهاب، بارتباطها الوثيق بأشكال الجريمة المنظمة، واستعمال أدوات ووسائل أكثر تطوراً. وقد أصبحت الرشوة - كجزء من الجريمة المنظمة - تمتد إلى السياسة، إلى الأحزاب السياسية العريقة وإلى النافذين الكبار في الحكم أو محيطهم القريب. والخوف هنا نابع من كون الإنفلات المنظم يؤدي إلى تفكك الدول، وإلى المزيد من تقليص السيادة وحرية القرار : بل وإلى تفكيك المجتمعات وخلق بؤر جديدة لعدم الإستقرار. وأصبحت الطبقة الوسطى التي كان لها التأثير الكبير في بناء العالم الحديث، تتحدر أكثر نحو التهميش وتتحول إلى فريسة للبيروقراطية التكتوقراطية الجديدة، والمافيات المتعددة التخصصات : بما فيها مافيا المال والسياسة، وأصبح الإنسان العضلي، بل الإنسان عموماً، يكاد يتم الإستئناء عنه عند بعض طلائع العولمة الجديدة. ألم يقل أحد أقطابها وخبرائها : "أن العالم يستطيع أن يستغني عن 80 ثمانين بالمائة من الذين يشتغلون حالياً، وأن 20 عشرين بالمائة من القوى العلمية التكنولوجية تنتج وحدها ما هو متوفر اليوم. ولا ندخل في تفاصيل المصير الذي ينتظر البلدان "العضلية" الضعيفة. وقد بدأ التمرد المتوقع على الوضع القائم تتضح معالمه في المظاهرات التي قامت وتقوم ضد المنظمات العالمية التي تشكل آليات "النظام" الجديد : المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك

العالمي، والملتقيات الخاصة من نوع ملتقى "دافوس" السويسري. بل انتظم ملتقى دولي مضاد في البرازيل ضد الإنعكاسات السلبية الخطيرة التي تنتج عن نظام عولمة خالية من الضوابط الإجتماعية والقيم الإنسانية. ولا تعرف الآن الأشكال التي سيتطور إليها هذا التمرد، مع وجود ظاهرة الإرهاب الدولي وارتباطه بمافيات الجريمة المنظمة، وما يمكن أن يتوفر لدى عناصره التي يصعب السيطرة عليها، من المواد المتفجرة والمدمرة : مواد كيميائية وبيولوجية وحتى نووية يسهل نقلها بخفة. فكل شيء مرعب وخطير يمكن توقعه إذا لم تتم مراجعات أساسية على نطاق واسع، وبصورة ديموقراطية، لإيجاد السبل والآليات الكفيلة بالحفاظ على التوازنات الضرورية لاستقرار العالم في كنف السلم والحرية والإزدهار وليس على هيمنة التفوق المادي العسكري التكنولوجي الإقتصادي. إن اختلال أو تغيير موازين القوى الإقتصادية والعسكرية لا يعني تغيير أو إلغاء الحقائق الجوهرية التي تحفظ توازنات المجتمعات، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الكوني. فالظلم والعدل، والحق والباطل، الفنى والفقر، الهيمنة والمساواة، الإستبداد والحرية، السيادة والإحتلال، التقدم والتخلف، ويخطف المتقلبون "مرحليا" في لعبة توازنات القوة والضعف أو توازنات القوة المادية وحدها، إذا اعتقدوا أنه في الإمكان تجاوز الحقائق الجوهرية الثابتة أو تجاهلها.

فالعولمة نتيجة حتمية للثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة لتغير موازين القوى العالمي، سيما بعد نهاية الحرب الباردة. وهي حقيقة لا يمكن التهرب منها ولا الإنفلات من تأثيرها المباشر وغير المباشر. وبالتأكيد أننا نتأثر بها ولا نؤثر فيها لأننا لسنا من صناعاتها. ونخشى أن تتحول عندنا إلى مجرد جدل عقيم، كما هو الشأن في الكثير من القضايا الكبرى الوطنية وغير الوطنية، حيث يسود الجدل الشكلي على حساب الفهم والتفهم، وعلى حساب التحليل والدرس واتخاذ القرارات الصائبة والفعل المنتج.

وهل يتحول الجدل حول العولمة إلى مواضيع هامشية غير مجدية، وغير ذلك من عناصر الجدل العقيم، قتلنا فيه قرنين من الزمن في صدامنا مع الغرب، واحتلت قواته أراضينا واستولت على ثرواتنا. هل

نتجح هذه المرة؟ : حتى ولو كانت المرة الأولى ونسلك منهج البرهان الرشدي أي برهان العقل ونبتعد عن عادة الجدل السلبي الذي يبعث على الغرور أو الإعتزاز أكثر من النجاح الفعلي في معركة من معارك التاريخ الكبرى.

ما فهمنا للعولمة، ما هو إدراكنا لحقيقتها المادية والثقافية والسياسية، ما هو مدخلنا إليها، ما هي أدواتنا، ماذا نكسب وماذا نخسر بالضبط.

فالعولمة قضية صراع رهيب ولعب بالمكشوف تلعب فيه توازنات القوى الإقتصادية والمالية والأوراق التي يملكها كل طرف الدور الحاسم. فهي مبنية على توازنات مادية ملموسة وليس على رغبات. ما هي إمكاناتنا على مستوى بناء الدولة وتنظيم المجتمع : على مستوى العلم والتكنولوجيا وعلى مستوى قدراتنا الحقيقية على إدارة مواردنا البشرية والمادية المتاحة، أو التي يتحتم إعدادها. العولمة معركة حقيقية : معركة صراع وتنافس شرسة، وليست وليمة احتفالية عالمية.

هل نحن ناقشناها ودرسناها في المستوى المطلوب من الكفاءة والمشاركة. ما هي مشاركة القوى الحية في البلاد على مستوى التحليل والتسيير من خبراء جامعيين وباحثين ومسيرين في الميدان، وأحزاب سياسية وجمعيات وتنظيمات مدنية، ما هي استراتيجية الحكم، وما هي استراتيجية المعارضة، وهل لنا كامة وحكم ومجتمع رؤية شاملة حولها.

كيف لنا أن نتحدث عن العولمة أو نطمح في الإنخراط فيها إذا لم تكن لنا أجوبة محددة عن هذه الأسئلة وغيرها التي تصدمنا في الطريق. كيف نخرج من طور الرغبة إلى طور الفعل المبدع المنتج؟ وكيف نعالج قضية العولمة وهي قضية كونية في مكاتب بيروقراطية مكيفة أو مسخنة ولكنها مغلقة.

ومن الحقائق الثابتة : أن التحولات الكبرى التي كونت العالم الحديث الذي نعيش فيه والتي ستبقى تؤثر على مسيرة القرن الواحد والعشرين الذي نفتتحه ؛ والتي أدت إلى بروز العولمة كحركة على مستوى الكون في السياسة والإقتصاد والأمن، هي تحولات نتجت عن الحرب العالمية الثانية ونتائجها، وإلى نزعة التنافس والتفوق والهيمنة التي ولدتها الحرب

الباردة. وأن التغييرات الأكثر جذرية التي حدثت في ميادين البحث العلمي والابتكارات التكنولوجية وفي البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ وفي أنظمة الحكم وموازن القوى الكبرى تمت في العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين.

إن الجزائر بتفجير ثورة نوفمبر 1954 وضعت نفسها في سكة الإنخراط في حركة التقدم والعصرية للعالم الحديث. وحتى معركة المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر التي التحمت فيها معركة مقاومة الاحتلال مع معركة العلم والتصنيع، ومحاولة بناء الدولة وتنظيمها على أسس جديدة كانت تسير في هذا الاتجاه لولا أن التخلف الذي كان يفذي العجز ويشجع على الخيانة قد انتصر في هذه الملحمة. أوليس من العجب والمفارقة أن ينتصر هذا التخلف ؛ تخلف الجهل والطمع والشره ؛ بل الشراهة في امتلاك السلطة والاستعواذ على المادة، على ثورة نوفمبر رغم انتصارها الساحق على المحتل في جويلية 1962. فالعدو الحقيقي يبقى دائما هو التخلف البدائي الذي يقوده الجهل.

ففي 5 جويلية 1962، حقق الشعب الجزائري أعظم انتصار في تاريخه على استعمار استيطاني عنصري شامل، تسلط على الأرض واللغة والفكر والسياسة والثروة في عجرفة منقطعة النظير، تميزت باحتقار تام وتجاهل للإرادة الوطنية. وكان هذا الانتصار معجزة بشرية تحققت بفضل الإرادة والتصميم والتعبئة الشعبية. وكان الطموح الذي سمينا إلى تحقيقه، منذ نشوء الحركة الوطنية في مطلع القرن العشرين، وأثناء معركة التحرير، وفي العقدين الأولين من الإستقلال، بالخصوص، هو الإنخراط في العالم المعاصر، بكل منجزاته المادية والعلمية والفكرية ؛ بناء الدولة العصرية ؛ تطوير وتحديث المجتمع سياسيا فكريا اجتماعيا، ورفع مستواه المادي إلى مثيلاته من المجتمعات المتقدمة ؛ بناء القوة الوطنية العلمية والتكنولوجية ؛ تصنيع البلاد تصنيعا عصريا ؛ توسيع التنمية لتعم أرجاء الوطن وتعود نتائجها على الأغلبية الكبرى من الشعب ؛ تكوين طبقة وسطى نشيطة ومتعلمة ؛ رفع المستوى الفكري والسياسي وفق المفاهيم الحديثة. وبينما كانت تبنى الأسس، وتتهيأ الشروط لتحقيق هذه النهضة، وكانت حركة التاريخ تسير في تسارع مدهش في العشرين



سنة الأخيرة من القرن، هجمت الردة ضد حركة التقدم الوطني، وأخذنا نتحرك ضد التيار ؛ نتحرك بسرعة، ولكن بوتيرة واضحة نحو التخلف ؛ توقفت ديناميكية التنمية في اتجاه الخروج من التخلف ؛ بناء القوة العلمية التكنولوجية الحديثة التي جسدها مشروع إصلاح التعليم العالي في مطلع السبعينات الذي قاده المرحوم محمد الصديق بن يحيى، والذي أجهض في حركة الردة لتتحول الجامعة من قوة طلائعية للمجتمع، وفي ميادين العلوم والمعرفة، والتحكم في معارف وتقنيات العالم المعاصر، وغرسها في الجزائر، نقلا وإبداعا، إلى قوة رجعية متخلفة علميا، رجعية فكريا، تتحرك ضد أفكار وتيارات العصر الحيوية. تحولت جامعات العلوم والتكنولوجيا، ومعاهد العلوم الإجتماعية، والمتاقن والثانويات العامة إلى مجرد هياكل بداعوجية عادية، بمستوى ترويي تقليدي، مع نقص في التأطير الكفاء والوسائل التربوية والمخبرية التي يتطلبها التكوين الحديث. إننا نبتعد بخطوات واسعة عن الثورات العلمية والتربوية الحاصلة في العالم المتقدم، ولأسيما منها تلك المتعلقة بالثورة العلمية والتكنولوجية، والعلوم الإجتماعية محتوى وتقنيات.

وبدل أن تقود الجامعة، كما هو معروف في البلدان المتقدمة، المجتمع إلى التحديث والعالمية، وإلى خصوصية متفاعلة مع غيرها بكفاءة، وإلى ترسيخ المواطنة والتسامح وفكرة الدولة الحديثة، والإقتصاد المؤهل للتنافس والإندماج في الحركة الإقتصادية العالمية الكبرى، أصبحت ساحة لتماحون قوى التخلف ؛ وتحولت لفة الحوار إلى لفة العنف والإقصاء ؛ بل إلى لفة الحقد والكراهية المتبادلة. تيارات دينية متحجرة بمختلف تياراتها ؛ بعيدة عن حركة التحديث والإجتهد الفكري والديني التي قادها رواد النهضة الإسلامية الحديثة في مقدمتهم الإمام عبد الحميد بن باديس، وبقيله الأمير عبد القادر. هذه الحركة أجهضها التعصب المفلق والحكومات الإستبدادية في العالم الإسلامي. لقد حلت محل هذه الحركة المستتيرة حركات جاهلة يدعمها الدولار البترولي، وعبث السلطات الإستبدادية، وتلاعب مصالح مخابرات الدول الكبرى لممارسة النفوذ وإيقاف حركة التقدم في البلدان التي تخضع لها. سألت مرة أحد أساتذة الأزهر البارزين عن سبب تنامي هذه الحركات الجاهلة، فقال : "السبب غياب الأزهر المستتير والإسلام الجاهل المدعوم بالدولار،

## وعيث السلطنة .

لقد استعملت بريطانيا، وهي في أوج قوة استعمارها، هذه التيارات في الحرب بين العائلة السعودية وعائلة الشريف حسين في الجزيرة العربية، بغرض نقل مقر الخلافة من استنبول إلى الجزيرة لتصبح تحت نفوذها، وإرجاع القسطنطينية إلى الكنيسة في الحرب العالمية الأولى. وكان هذا أحد أسباب مشاركة روسيا في هذه الحرب، باعتبارها وريثة الكنيسة البيزنطية كما تدعي. كما استعملت هذه الحركات من طرف الغرب بقيادة أمريكا في صراعه ضد الاتحاد السوفياتي، وضد الحركات الوطنية التحررية الراديكالية من إيران مصدق إلى جزائر الثورة، مروراً باندونيسيا وسوكارنو، ومصر عبد الناصر. وتستعمل معظم هذه التيارات اليوم الكنيسة والقوى الصهيونية لتقديم الإسلام عبر قنوات الإعلام الفضائية العملاقة المنتشرة عبر العالم ويكل اللغات المستعملة، كدين للتعصب والعنف والذبح والقتل الجماعي والإرهاب يهدد الحضارة الإنسانية واستقرار العالم، وتشجيع الفكرة القائلة، وهي فكرة كنيسة صهيونية، بأن الإسلام هو العدو الرئيسي للغرب بعد نهاية الحرب الباردة.

كل هذا حتى يحال دون انتشار الإسلام الحقيقي الكوني الإنساني المتسامح الحامي للحرية ولديانات التوحيد كمتفقد وممارسة، يدافع عن الحرية والعدل والكرامة والقيم الإنسانية العالية باعتبار الإنسان خليفة الله في الأرض : الإسلام المبني على التبليغ والحجة والهداية والإقتناع، وهي خدمة البشرية فاطمة باعتبار البشر خلق الله. وكان يمكن للإسلام المستنير ؛ باستغلال منجزات العلم والمعرفة الحديثة، أن يؤدي دوره الطبيعي والشرعي في تنوير الإنسانية، وترشيد الحضارة، وإشاعة الأخوة بين البشر، وتحرير الإنسان من العبودية والظلم والقهر والاستبداد. فهو الدين الأكثر استجابة لروح تقدم الإنسانية، ولمنجزات الحضارة الحديثة، وتشاركاً مع العقل الإنساني السوي ؛ للفكر والعقل والحرية والديموقراطية. وليس أخطر على هذا الإسلام الفطري الكوني، البسيط، في ممارسته، السامي في مبادئه وروحانيته، من هذه التيارات التي تشط باسمه تمارس القتل والتخريب والغش والخديعة والكذب لتغطية مآرب خاصة. مقابل هذه التيارات الدينية المتطرفة، هناك تيارات أخرى تزعم

لنفسها العصرية والديموقراطية والطلائعية الفكرية والسياسية، لكنها لا تضع رجلها على أرض الواقع فهي مجتنة من جذور الجزائر العميقة تحاول فرض إرادتها قسرا على المجتمع، ولو عن طريق الإستفزاز، فهي بهذا لا تختلف، رغم ما تطرحه من أفكار تحديثية، عن التيارات الدينية المغلقة، تدعي احتكار الحقيقة ؛ حقيقة العصرية والتقدم، محاولة القفز على حقائق وأوضاع اجتماعية يتطلب تغييرها جهدا مثابرا من التثوير والتنوعية والإقناع ؛ وتحتاج إلى الوقت الضروري للنضج، متجاهلة حقيقة لا مرد لها، وهي أن العصرية هي عصرية المجتمع وعصرية الدولة والحكم والإدارة وأدوات التنمية، وليست عصرية نخبة أقلية معزولة يذهب بها تطرف أصولي من نوع آخر ليس أقل خطرا يصل في نهاية المطاف إلى النزعة القبلية أو نزعة الكتلة الضيقة.

وسلط هذه التيارات الأصولية، بمختلف اتجاهاتها المتصارعة بالعنف اللغوي والجسدي، يوجد التيار الوطني الذي قاد الحركة الوطنية منذ الأمير عبد القادر إلى عصر الردة القائمة. وهو تيار متزن متجذر في وطنيته وإسلامه متفتح بدون عقدة عن عصرية العالم المتقدم. فهو الذي فجر ثورة أول نوفمبر، وحرر البلاد من الاحتلال وأسس الدولة الجزائرية الحديثة. لكن هذا التيار قد شاخ القائمون به واستنفذ قوته لأنه لم يجدد نفسه دوريا بما فيه الكفاية ليستجيب للمتطلبات الجديدة التي يفرضها تطور المجتمع والمحيط الدولي العام. فلم تكن له القدرة ولا الجراءة على التجديد، وانتصرت فيه وهيمنت عليه القوى المحافظة. يتجلى هذا من خلال وضعية جبهة التحرير الوطني كحركة ثورية تحديثية تقدمية، ليس بالمعنى الإيديولوجي فقط، وإنما بمعنى حركة التقدم الإنساني الواسعة.

فقد هيمنت القوى التقليدية المحافظة على القوى العقلانية التحديثية المستتيرة، وأصبحت الثوابت الأساسية المتعلقة بالهوية والوطنية والإسلام والثورة التي انطلقنا منها في وثائقنا التاريخية الكبرى، عبارة عن ترسانة من الشعارات الجوفاء تخفي وراءها الجمود والتقوقع، وتجاهل حقائق العصر الكبرى المتغيرة. كما تقلبت المصالح المادية والتحالفات الظرفية التي تقتضيها تلك المصالح على الأفكار والمبادئ الثورية، وانخرط جزء كبير ممن كان محسوباً على الثورة وعلى التيار الوطني في

تلك المصالح المناهضة لروح الثورة : بل ولروح الوطنية، وتخلي عن المبادئ النضالية الصارمة السياسية التي رسختها الحركة الوطنية عبر نضالها القاسي المليئ بالتضحيات ونكران الذات، والتي كان من نتائجها تفجير الثورة وتحرير البلاد وإعادة بناء الدولة الوطنية. وقع التخلي عن العمل السياسي العميق المتجدد والدائم، وفق التجربة النضالية ومعايير وتوجهات العصر، والمتطلبات التي يفرضها تحول المجتمع.

وقد أدى هذا الوضع إلى تهميش الأجيال الصاعدة، وفصلها عن حركة الإستمرارية الثورية، نتيجة فقدان التأطير الصحيح، والتكفل الواعي بتقديم عمل سياسي مبتكر ومقنع وسلوك مستقيم يمثل القدوة للنضال والبناء. فقد وجدت الأجيال الجديدة نفسها، بسبب توقف الديناميكية الثورية، فريسة اليأس والإحباط، وفقدان الثقة في النفس والثورة والبلد.

فبدل الإشعاع الوطني الثوري المثير للحماس والتجنيد، اصطدمت وجها لوجه مع الظلم والفساد والحقرة أفقدها الأرضية الصلبة التي تقف عليها. وتتجرف في نوع من الإنكار الشامل لكل شيء : إلى حد الجحود بما قدمته الأجيال السابقة وما حققته من منجزات. ويندفع قسم منها، نتيجة الإحباط والقنوط، إلى التطرف والعنف والمخدرات.

تركنا الجامعة كقوة طلائعية تقود المجتمع نحو التقدم والعصرية لتصبح ساحة لصراع قوى التخلف بمختلف تياراتها واتجاهاتها ؛ تغذيها أحزاب غير مسؤولة. تخلينا عن مشروع التصنيع الوطني حجر الزاوية في التنمية العصرية والمتكاملة التي بدونها لا يمكن أن نتحدث عن التقدم العلمي والبحوث العلمية المنتجة، ولا عن التكنولوجيا المتطورة ؛ ولا عن تطور حقيقي للفلاحة، ولا لتحديث قاعدة المواصلات والخدمات، وفي الوقت الذي يتحدث فيه العالم عن مفامرات التكنولوجيات الجديدة، تخلينا نحن حتى عن الصناعات "الكلاسيكية" التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية، وحولنا المنجزات الصناعية الوطنية القليلة إلى ما يشبه الخردوات، نتيجة الإهمال، وسوء التسيير، والمناورات الهادفة إلى تعطيل مشروع التصنيع الوطني ونسفه. ونعرضه الآن في المزاد العلني في إطار خصوصية مشبوهة. وإذا فشلنا في هذه الخصوصية لأنها لا تتدرج في المشروع التجديدي للنسيج الصناعي يكون بديلا لما هو قائم. ولأننا

تتهرب من المشكل الاجتماعي أكثر مما تسعى إلى إنقاذ المشروع الصناعي الوطني وتطويره. ولسنا ندري كيف يمكن خوض معركة العولمة في غياب مشروع علمي تكنولوجي صناعي قوي واضح، يجعلنا ننخرط في العولمة بإمكانياتنا ومواردنا المادية الذاتية وليس كشحاذين نقات من فئاتها، ونحول بلادنا إلى مزيلة لنفايات البلدان المتقدمة.

فمجتمع فني مثل المجتمع الجزائري انصهر في ثورة شعبية متجذرة : بعد سلسلة من المعارك الضارية عبر القرون ضد الغزو الأجنبي، وضد ظلم الحكام وقهرهم، في بلد متخلف أنهكه قهر الاحتلال الأجنبي وأنظمة الإقطاع، وتحكمت فيه سياسة التفتير والتجهيل والتمييز ؛ عزلته عن حركة التاريخ العالمية التي كانت تسير بوتائر سريعة نتيجة الثورات العلمية التكنولوجية وتطور الأفكار السياسية والاجتماعية ؛ مجتمع هذه طبيعته لا يمكن أن يسير بطريقة عادية. فمشاعر الطموح الجارفة نحو التقدم ؛ نحو التعليم والتثقيف، والصحة، ورفع مستوى المعيشة ؛ نحو الحرية والسلم والعدل والتعايش تتطلب تسريع حركة التاريخ ووتيرة التطور حتى لا يبقى هذا التخلف عقبة عثراء مستديمة في طريقه لكسب معركة التقدم التي تؤهله للمشاركة كمبدع ومنهج في الحضارة البشرية وليس عالة على الآخرين.

نكثر الحديث عن العولمة ؛ ونوهم أنفسنا أننا على قاب قوسين من الإنخراط فيها، وفي الواقع نجد أنفسنا نتحرك بوتيرة بطيئة متعارضة مع ما تتطلبه سرعة الحركة التاريخية الجديدة التي تدفعها الثورات التكنولوجية في فروعها الأكثر تقدما بسرعة خيالية مدهشة. ولنرجع إلى الوراء قليلا لنرى هذا التباطؤ فيما نسعى إليه من تغيير في اتجاه التحديث، فمنذ أكثر من عشرين سنة ونحن نتكلم عن التحولات الإقتصادية والسياسية الجارية في العالم، وضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لمسايرتها بإحداث إصلاحات جذرية تعيد بناء الإقتصاد الوطني على أسس جديدة تمكنه من تحقيق المردودية العالية والقدرة على التناقص والاندماج في الإقتصاد العالمي، وتحوله من اقتصاد بيروقراطي ممرکز إلى اقتصاد حر مرّن فعال، يحدث التوازن بين اقتصاد المحروقات والإنتاج خارج المحروقات. نتحدث عن إعادة التوازنات

الكبرى وإعادة الهيكلة وترشيد القطاع العام والتحكم في تسييره، وتشجيع القطاع الخاص، والتحول إلى اقتصاد السوق الذي أصبح مهيمناً على أفكارنا وتصريحاتنا من غير تجسيده ميدانياً لا كتطبيق ولا إنتاج ولا تسويق. وطيلة عشرين سنة من اللفظ والتخبط والفوضى لم يتمكن حتى الآن من تحصيل ولا نصف مليار دولار بصفة قارة خارج المحروقات.

نفس المشهد في الحياة السياسية : شرعنا الكثير من القوانين حول التعددية وحرية الصحافة والعمل السياسي وكرسناها في دساتيرنا المتغيرة : أجرينا الانتخابات من البلدية إلى الرئاسة مروراً بالتشريعات، أنشأنا الغرفة الثانية، لكن المشهد بقي كما هو في جوهره لم يتغير. فلا الحكم كان قادراً على إحداث التغييرات الجذرية في بناء الدولة ومشروع التنمية، وتسيير المجتمع، ولا المعارضة التي خرجت من رحم النظام كانت قادرة على خلخلة الوضع وخلق الشروط لنظام جديد. فبقيت ثقافة وأساليب وممارسات النظام القديم مهيمنة في الإدارة وعند الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية، رغم الهزات التي عرفت البلاد، بما فيها المأساة الدموية، والضائقة الاقتصادية التي قهرت فئات واسعة من المجتمع وصلت إلى حد المجاعة أحياناً. بل إن مستوى الحكم والممارسة السياسية تدهور وأصبح أكثر انحطاطاً مما أدى إلى قطيعة شاملة بين الحكم والصورة العاكسة له في المعارضة من جهة، وبين الشعب من جهة أخرى كاملة. فالشعب الذي أثخنه الجراح، أثخنه القرف السياسي أصبح غير ميال بصراع الديكة في الساحة السياسية.

وأن نظاماً يعجز عن تغيير نفسه، وعن بناء نظام جديد يتمتع بالمرونة والحيوية : ويتميز بالذكاء والمهارة والنزاهة لا يمكن له أن يسير نحو العولمة والعصرنة ولو ملأ الدنيا ضجيجاً وأقوالاً. فهو يخادع نفسه، ويخلق أوضاعاً توهمه أنه يسير في الاتجاه الصحيح. وهو بهذه المفاصلة وهذا السلوك البليد يضيع على المجتمع وعلى الأمة كل الفرص المتاحة.

نتكلم عن العولمة وكأنها شيء جاهز قار ثابت نفهم كل معطياته، ولم يبق لنا إلا الإسراع والهرولة للإندماج فيه. ولأخطر من هذا أننا نعامل مع العولمة كنظام اقتصادي معزول عن المؤثرات التي أوجدتها. وهذا الفهم الضيق، بالإضافة إلى وتيرة العمل، وطبيعة التنظيم السائد عندنا،

يجعلنا نبتعد عن العولمة أكثر مما تقترب منها، ومسعانا لمسايرتها من المستحيلات. فالعولمة مرتبطة أولاً وقيل وكل شيء، بالثورة التكنولوجية العارمة، والاكتشافات الجديدة المتسارعة؛ بالجامعات ومراكز البحث العلمي المدعمة بالحكومات والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات.

كما إنها مرتبطة بالكفاءات العالية ويعقلنة وصرامة التنظيم، تفذيبها مراكز الدراسات المختصة في مختلف الميادين، وبالإدارة المتخصصة الفعالة. ثم إن العولمة مرتبطة بالتوازنات السياسية والإستراتيجية الجديدة، ومتلازمة مع طبيعة النظام الدولي الجديد، وطبيعة القوى الفاعلة والمتصارعة فيه، ثم إن هذا النظام ما يزال في مرحلة انتقالية مليئة بالأحداث والمخاطر والمجاهيل. فحتى أكثر المحللين المستقبليين غير قادرين على رسم ملامحه النهائية. فهو نظام متقلب تحكمه المصالح المتغيرة أكثر مما تحكمه المبادئ والقيم. بل هو مثل العولمة يثير قضايا واعتراضات من معظم الأطراف. بل التكهّن يترسخ بأن مخاطره أكثر مما نتصور. ولكن الأهم من ذلك، هو عالم مفتوح لمن يريد اقتحام مجاهل التقدم. مفتوح على العلوم والمعارف والأفكار والنظم السياسية المتطورة وهو في نفس الوقت يحقّ الكسالى والفاقلين، والذين يتجاهلون أو يعطون ظهورهم لحركة التقدم المتسارعة.

فهذا يحتم علينا، سواء في مجال العلم أو السياسة أو تنظيم الإدارة ودواليب الحكم، إعادة تنظيم البلاد بصفة جذرية وشاملة في كل الميادين بصورة عقلانية مستتيرة متطورة ضمن مشروع وطني ديناميكي متقدم ومتكامل ينبع من حوار جدي مسؤول بين القوى الفاعلة في المجتمع أساسه الإنفتاح الفعلي على القوى الشعبية بثقائاتها وتياراتها المتعددة. وإشراكها في القرارات الوطنية بعيداً عن المناورات والتحايل. فالعولمة أو النظام الدولي الجديد يحتم التفاهم الوطني الداخلي، والتفاهم الإقليمي، وحسم الإنتماءات للمجموعات الكبرى، وتعميق الإدراك وتجذير سلوك الحوار والتعايش في الأفكار والمعتقدات والتوجهات السياسية والمذهبية، الإدراك السوي لفكرة الوطنية والمواطنة، وقيمة الإنسان كإنسان في جوهره، في طبيعته، في حريته وفي حقوقه الأساسية. إعطاء مفاهيم إنسانية متجددة للهوية تحفظ الخصوصية، وتتسع في نفس

الوقت للمكونات الإنسانية والإرتقاء بها إلى المستوى الحضاري الاسمي، حتى تكون الهوية ارتكازا أصيلا وانفتاحا مبدعا، حوارا وإثراء وليس تقوقعا. فقدرة الهوية اليوم في تفاعلها الإيجابي مع المحلي والعالمي. وقبل كل هذا لنتخلص من الحواجز التي تحول بيننا وبين التقدم البشري، أن تكون رؤيتنا واضحة متبلورة، وإرادتنا الوطنية والإنسانية صلبة متحررة من التردد.



## المنظومة التربوية - ثورة المستقبل المتجددة

يكثُر الجدل حول المنظومة التربوية بعد إنشاء اللجنة الخاصة بإصلاحها. يشارك في هذا الجدل المغرب والمفترس، المعتدل والمتطرف، العارف والمتطفل، المعني وغير المعني، في جو مشحون بالمواقف والإيديولوجيات، والتوايا الخلفية الظاهرة منها والباطنة. وفيما ينتشر هذا الجدل في الصحف السيارة ينتقل إلى الساحات والقاعات العامة في شكل ندوات ومهرجانات، وتدخل المناورات السياسية في فترة قلقه مهزوزة، بدون معالم واضحة لتلقي بظلالها على الموضوع لما له من تأثير على الرأي العام الوطني والدور الذي يلعبه سلك التعليم في العمليات الانتخابية.

ومعلوم أن المنظومة التربوية في أي بلد من العالم ليست محايدة، سواء بالنسبة للقائمين عليها، أم بالنسبة لما لها من تأثير في المجتمع. إنها تدخل دائما، كأساس، في استراتيجيات الدول، والحركات الإصلاحية الكبرى السياسية منها والإجتماعية والثقافية، وهي ساحة للنضال لتحقيق تلك الإستراتيجيات. فالإختبار التربوي هو اختبار للنمط الذي يبنى عليه المجتمع في تفكيره وسلوكه وأنظمة حكمه واقتصادياته ووضع في محيطه الإقليمي والعالمي. وحتى لا نخلط في النقاش، ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين النمط التربوي للمجتمع الخاص بالقوى الإجتماعية التي يتوجه إليها ؛ نظام تربوي ديموقراطي شامل، أو مخصص على فئة أو شريحة معينة ؛ نظام خاص أم عام ؛ لاهوتي - علماني إلى غير ذلك من الإختيارات. وهي اختيارات سياسية إيديولوجية دينية. ألا نخلط بين هذا وبين صحة ودقة وعصرية وتطور وتقنيات

ومناهج التربية التي هي مشتركة بين جميع الأنظمة الحديثة المتقدمة والتي يتحتم علينا الإلمام بها والاستفادة منها عن طريق البحث والمقارنة العلمية الصحيحة.

وللأسف فإن هذا الخلط بين التربية كاختيار سياسي تنظيمي للمجتمع وبينها كموضوع للمعرفة والعلوم الدقيقة ومستوياتها هو الذي طغى ويطغى على الجدل الذي يجري عندنا حول المنظومة التربوية. وقد كانت المنظومة التربوية، في غالب الأحيان، ضحية هذا الخلط، ولا ينبغي أن ينصرف إلى الذهن أننا نفصل بين الموضوعين كلياً. فهناك علاقة متشابكة بينهما، وأن موضوع التربية له انعكاسات مباشرة على كل مناح تفكيرنا. ولكن لكل موضوع مجاله في النقاش على المستوى الفكري والسياسي. وإننا عندما نخلط، يقلب عندنا العام على الخاص، ونغرق في الهوامش على حساب الجوهر. والمنظومة التربوية لها أهداف محددة هي إيصال المعرفة وتجديدها وتكوين المواطن فكرياً وسلوكياً، وليس من مهمتها معالجة جميع القضايا المتعلقة بالمجتمع.

وموضوع التربية كأداة لامتلاك المعرفة الصحيحة وتكوين الفكر وترقية العقل وتهئية المواطن للقيام بوظيفة تقيّد المجتمع وتساهم في تطور البلاد وتؤمن له حياة كريمة في المجتمع، هو الذي يحظى بالإنشغال الواسع والدائم على المستوى الشعبي وعلى مستوى الدولة منذ الاستقلال. وأن هذا الفعل التربوي السليم هو الذي يتوقف عليه مستقبل ومصير البلاد وانسجام المجتمع. ويقطع النظر عن الأطراف المتفاعلة في المنظومة التربوية، واختلاف اتجاهاتها ومشاربها، فإن الإهتمام الواسع بموضوع التربية يدل على وعي سياسي اجتماعي عميق سيحتمي المنظومة التربوية من أي انحراف قد تتعرض له، ولا سيما إذا كان هذا الانحراف يمس مبدأ ديموقراطية التعليم وإتاحة الفرصة لجميع أبناء الجزائر المستقلة وفق الموهبة والإجتهد وليس عن طريق التحايل أو اختراع ضرورات أخرى. ومعلوم أن توفير التعليم للجميع وفي مستوى جيد هو محل إجماع كافة التيارات الاجتماعية والسياسية إلا ما شذ وهو قليل معزول. وهذا يعكس بوضوح تطلع المجتمع الجزائري إلى حياة أرقى تؤهله لها تضحياته الجسيمة عبر التاريخ وإمكانات بلاده الغنية.

لقد كان الشعب الجزائري ضحية التجهيل الجماعي المطلق : سواء في النظام التركي الإنكشاري الجلف المتخلف، أو تحت الإحتلال الفرنسي العنصري المتمجرف الذي جمع حثالات الجهلة والمغامرين من أبناء أوروبا تقودهم العصابة الفرنسية التي تكرس الإحتلال لفائدتها .

فبالإضافة إلى سياسة التجهيل اعتمد هذا الإستعمار سياسة القمع والإبادة الجماعية، وتشريد السكان في الجبال والصحاري في المناطق المعزولة الشحيحة، وأوقف التطور الطبيعي للغة والثقافة الوطنية، وعمد إلى فرض لغته وثقافته قسرا . وحتى نكون دقيقين فلم يفرض اللغة الفرنسية كلفة فكر بما تحمله من مبادئ وقيم وتيارات عقلانية مستتيرة حديثة، ومن ثقافة إنسانية متفتحة امتاز بها تراث تلك اللغة منذ عصر التنوير، إنما فرض المعمرون المحتلون لغة بيروقراطية وبمحتوى متخلف .

وهذه الثقافة البيروقراطية التي كانت من نصيب بعض السكان الأهالي هي التي ورثناها وهي أحد عناصر أزماتنا المتلاحقة . لقد حال هذا الإستعمار العنصري المتمجرف المتخلف دون تقدم الجزائر ودخلها إلى العالم المعاصر، في فترة كان العالم الغربي الأوروبي الأمريكي يقطع الخطوات العملاقة نحو التحديث والتقدم في مختلف المجالات .

وكان لا بد لنا بعد الإستقلال مباشرة أن نسعى إلى تدارك التأخر الذي حصل في بلادنا نتيجة الإستعمار الفرنسي الذي جثم في بلادنا لأكثر من قرن وثلاثين سنة بقمهره وظلامياته . وكان التعليم أحد أدواتنا الرئيسية في هذا المسعى : بل الأداة الأولى، فهو العنصر الأقوى في عملية استكمال التحرر الوطني، والفاعل الحيوي في معركة التنمية والكفاح من أجل الخروج من التخلف . واليوم يطرح موضوع المنظومة التربوية للنقاش في منعطف تاريخي هام، وخطير في نفس الوقت، يتميز بتوق المجتمع إلى مزيد من الحرية والمشاركة والشفافية والمسؤولية، وشق الطريق نحو نظام ديموقراطي في عملية ميلاد عسيرة، انطبعت بالدم والشقاء والآلام القاسية تحول الشعب فيها إلى رهينة للإرهاب الجهنمي، وعجز السلطة، واستمرار عنادها في إيقاف عملية التغيير الملحة، وتحاول أطراف استغلال هذا المنعطف الحرج لفرض اختيارات مناهضة للإرادة الشعبية العامة . وهي محاولات يجب التصدي لها بحزم . فثورة الجزائر لا تكون في

قوة فئة محدودة ؛ إنما قوتها من قوة مجتمعتها الكلي. ومهما يكن النظام الذي ستستقر عليه بلادنا، فإن مستقبلنا سوف يبقى مرهونا بنظام تربوي مرتبط بمشروع تحديتي وطني شامل يمكننا من ترسيخ هويتنا السياسية الثورية التي صاغت ثورة أول نوفمبر، كمشروع تحرري تقدمي، تستوعب مسارنا التاريخي في سيرورتنا الخاصة وفي علاقاتنا الواسعة المعقدة والمتداخلة مع محيطنا، ومع التي وفدت والتي تقد إلينا من مختلف أصقاع العالم. وفي نفس الوقت يمكننا من استيعاب العصر الذي نعيش فيه، والتحكم في متغيراته الجارية بسرعة مذهشة في جميع مناحي الحياة، مكتشفة لنظريات وتطبيقات جديدة في أنظمة الحكم والإقتصاد والأنماط الإجتماعية والتأابير الفنية والثقافية، نظام تربوي يستجيب لحياة وحركة شعبنا ولطموحه الواسع، وتصميمه على اكتساب حقه الكامل في الحرية والعدالة والتقدم ؛ نظام مؤهل لإعداد نخبة علمية فنية ثقافية سياسية اجتماعية إدارية كفأة تتمتع بالذكاء والقدرة والفعالية في تأدية المهام المنوطة بها، نخبة تصيغ الجزائر الجديدة، وتقودها في معركة التقدم الإنساني الجريئة.

هذه النخبة ضرورية للمجتمع الجزائري في مخاض التحولات الكبرى الوطنية والعالمية. فتحن أمة جديدة متحررة أمامنا اختيارات وإمكانات متعددة ومفتوحة يتحتم علينا صياغتها وصيانتها. نخبة تملك الذكاء، وتتمس بالنزاهة تخرجنا من الرقابة السياسية، وجمود الحكم، وتقاهة التفكير المتخلف، وتحرير ثقافتنا من مستقع الجمود والبيروقراطية والمقليات المتحجرة. فالجزائر سفينة جديدة محملة بجواهر مكونة تبهر في محيط عاصف مليئ بالقراصنة تحتاج إلى بحارة متمرسين شجعان يتحكمون في قيادتها وحمايتها. هذه مهمة النظام التربوي الذي نطمح إليه. هناك من يتهنأ بأننا أمة بدون تقاليد، وغير مندمجة، وأنا معقدون من تاريخنا. ونحن نقول لهؤلاء وغيرهم ممن يريد الشماتة، أننا أمة فتية متحررة، غنية بتجربتها التاريخية وتنوعها الجغرافي والسكاني، مما يؤهلها أن تذهب بعيدا، وأنها تستعصي على من يقف في طريقها ؛ إنها "عظم" صلب من يريد ابتلاعها يفتنق، يقول محمد الصديق بن يحيى، رحمه الله. إنها جموح كفرس امرئ القيس :

على العقب جياش كأن اهتزاه \* إذا جاش فيه حميه غلي مرجل  
يطير الغلام الخف عن صهواته \* ويلوي بأثواب العنيف المفتل  
مكر مفرّ مقبل مدبر معا \* كجلود صخر حطه السيل من عل

تحتاج إلى فرسان محنكين يقودونها في معاركها الكبرى، وليس إلى بيروقراطيين ؛ جهلة متخلفين، وأساسة عجزّة جنباء، يجرون مفاهيم معنطة لا تصمد أمام حركة التاريخ المتسارعة المتجددة، ومهما يكن النقد الموجه للمنظومة التربوية الوطنية، والنواقص الموجودة فيها، كأبي منظومة تربوية في العالم، فإن إنجازاتها الكبرى تدحض كل نقد مفرض، وتؤهلها، عند التقويم العلمي الصحيح، واختيار السبل والمناهج لإصلاحها: أن تتغلب على نواقصها، وعلى العقبات التي تفرضها، حين تتوفر الشروط لذلك ؛ إنها الإنجاز الأعظم الذي حققناه منذ الإستقلال ؛ هو الإنجاز الثابت الذي صمد لماصرة ردة التخلف، وإن لم يسلم من تأثيراتها السلبية. فقد تعرضت ككل المنجزات الوطنية تقريباً للهزات والتقهقر، منها ما تراجع ومنها ما اندثر، نتيجة التهاون والتأمر والتخريب. وبقيت المنظومة التربوية وحدها تشع، وتثير الشموع في ظلمات الردة الحالية، والإنعطاط السياسي المزري، وتقاوم، بفضل التفاف المجتمع حولها، وثبات العناصر القائمة عليها. كل ذلك لتأمين مستقبل الأجيال، وضماناً لسلامة سيرورة الأمة. لقد قضت المدرسة على الأمية لدى الشرائح الواسعة من المجتمع، واقتحمت المناطق المجهولة المعزولة في الأرياف الواسعة، وأعالي الجبال، ووهاد الصحراء، لتلتحق بالسكان الرحل. نقلتنا هذه المدرسة من الأمية إلى التعلم، ومن الجهل إلى العلم، وحققت للمرأة فرصة التعلم في كل المستويات وفي كل المناطق حتى أصبحت تتفوق على الرجل في منافسة التعليم، وإن لم تتل مكانتها كاملة في المشاركة في الحياة العامة، لأسباب التخلف السياسي والاجتماعي، وهي تكافح، وإن في هدوء، للوصول إلى حقها الذي تكتسبه بجهدا ومثابرتها، والذي أقره الدستور في كل صياغاته المتكررة. ثم إن دورها يتنامى في تربية الأسرة النوعية. استعادت لنا المدرسة الجزائرية هويتنا وشخصيتنا ولفتنا، نقلت إلينا أفكار وعلوم ومعارف الإنسانية المتقدمة المعاصرة، ومكنتنا من الاندماج في العالم المعاصر، وجعلت

النخبة من أبنائنا، وخلال جيل واحد، من التنافس مع أبناء البلدان الأكثر تقدما في معاهدها وجامعاتها ومخابرها ومراكزها العلمية، وإن كانت حماقة الحكم وسياسته الرعناء حرمت وتحرم الجزائريين من خبرتهم التي لا تثنى، في غياب خطة وطنية صارمة للبحث العلمي، واستراتيجية محكمة للجامعة تستقطب تلك الخبرة. كما وفرت المنظومة التربوية، رغم حداثة تكوينها العدد الهائل من الإطارات الكفأة للدولة والإدارة والإقتصاد والخدمات. ولكن مرة أخرى، بجهالة الحكم وتخلفه وعجزه وافتقاده لأي مشروع مجتمعي متطور محدد المعالم، جعلت الاستفادة ذات المردودية المالية من كفاءة تلك الإطارات تذهب هدرًا ولم نحقق التطور النوعي في تسيير شؤوننا، نتيجة الخلل الموجود في مختلف هياكل تنظيماتنا. فلم تتمكن إلى الآن من انتقاء نخبة قيادة في مختلف المهام والقطاعات، انتقاء يتم على أساس الذكاء والقدرة والخبرة والفعالية والنظافة. وماتزال الإطارات الوطنية الممتازة ضحية العشوائية والجهوية والمحسوبية والمصالح، ونزعة الخوف من الذكاء والكفاءة، في غياب استراتيجية عقلانية لتسيير الإطارات الوطنية وتوزيعها.

إن العجز الذي نشهده اليوم في مختلف القطاعات والمؤسسات لا يعود إلى المنظومة التربوية ولا إلى كفاءة خريجياتها : مع الإشارة أن الخريجين في أية منظومة تربوية، بما فيها منظومتنا، تختلف كفاءتهم ومواهبهم، وأن الفرز يتم عن طريق الإنتقاء العملي على أساس المقاييس التي سبق الحديث عنها، وإلى عدم الخلط بين المسؤولية الوظيفية وبين السمسة السائدة التي أصبحت تنخر هياكل الدولة وتعصف بأسس المجتمع.

ومن المعلوم أن المنظومة التربوية عرفت تفهقرا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وستبقى تسيير في هذا التفهق في مطلع القرن الحالي، إذا لم يتوفر لها العلاج الجذري الذي تحتاج إليه. ويختلف التقييم لهذا التفهق حسب الأهواء والتوجهات الخاصة : حسب التجربة والدوافع التي تحرك هذا الأخير. والتقييم الصحيح الذي يحمينا من الانحرافات هو التقييم الموضوعي السليم، يقوم به مربون وباحثون مختصون مؤهلون تجربة وكفاءة، بعيدا عن الأهواء والصراعات الإيديولوجية السياسية المذهبية التي تبقى من اختصاص الساحة السياسية وحدها، وبعيدا عن

داء الديماغوجية العضال الذي أصبح يتحكم في كل مجال من مجالات حياتنا . بدون هذا التقييم الذي هو أساس لأي إصلاح مجد ، لا يحق لأي أحد وباسم أي كان التجزؤ على المنظومة التربوية ، تطاولا وادعاء ، لأن مثل هذا التجزؤ يمكن أن يعصف كلياً بهذا الإنجاز الوطني الضخم .

وبالتأكيد أن أية منظومة كانت : تربوية صحية سياسية اقتصادية اجتماعية ليست مسؤولة عن نقصها بطبيعتها . إن كل نقص يتحمل مسؤوليته المخططون والمنفذون . وتتفاوت القوة والضعف في أيه منظومة حسب كفاءة وقدرة وتوجه القائمين عليها ، كما يتوقف الكثير منها على محيطها . والمتنبعون لشؤون التعليم عندنا يدركون جيداً أن هذا القطاع صمد لأوجع وأعنف الضربات التي وجهت إليه ؛ فقاوم تعدد الجنسيات التي تداولت عليه ؛ أكثر من أربعين جنسية في مختلف مراحلها . قاوم مشاكل التحول من الفرنسية إلى التعريب ؛ ومن انتقال السكان من الريف إلى المدينة ؛ قاوم التحويرات المتلاحقة ؛ والتي كانت ، في العديد منها ، عشوائية وغير مدروسة العواقب . قاوم السياسات المختلفة التي حاولت إخضاعه لأهدافها . قاوم التخلف والجهل المعرفي والبيداغوجي الذي زرع فيه . قاوم التفاهة والامية الثقافية والسياسية . قاوم السياسة التي جعلت من ميزانية القطاع ، رغم ضخامتها ، يخصص معظمها إن لم تكن كلية ، للأجرة والعجرة ؛ تاركة البحث البيداغوجي النظري والميداني ؛ وتطوير البرامج وتحديثها ؛ وإعادة تأهيل هيئة التدريس دورياً ، وتوفير الوسائل البيداغوجية الحديثة بشكل يفطي حاجات التربية الحديثة ، وتوزيعها بإنصاف على جميع مناطق القطر .

تضاعفت الديموغرافيا ؛ تزاومت المدن ، تغير العالم ؛ تغير المجتمع ، وبقيت الوسائل والمناهج كما هي تقليدية ، بعيدة عن الواقع . قاوم القطاع الإجحاف ، بل الحيف الذي لحق بهياة التدريس على مستوى الأجور ، الأمر الذي جعل هذه الفئة من أكثر الفئات تضرباً من آثار التدمير الذي لحق بالطبقة الوسطى ، نتيجة الإصلاحات المشوشة التي يتحكم فيها السماسرة - المافيا في الميدان . هذه الإصلاحات المشوشة التي أقفرت الشعب وأثرت المفامرين ، ولم تعالج أزمتا الإقتصاد الوطني ، قاومت المنظومة التربوية أكبر همجية إرهاب في العالم تخصصت في تصفية

عقول الأمة : أغتيل المعلمون، وذبح التلاميذ في مدارسهم ومرافقهم ؛ أغتيل عميد الجامعة في الجامعة، والطبيب في المستشفى، والممثل في المسرح، والصحفي في الجريدة، تغلق المدارس في الأرياف النائية، يغادر أبناء الريف الفقراء المدرسة، يزداد الفقر في الريف وفي الأحياء الشعبية، ينعكس ذلك على المدرسة. ومع الإكتظاظ في الأقسام وقلة الوسائل في جيوب الفقر تتساقط حطوط النجاح فيذهب مبدأ ديموقراطية التعليم : العمود الفقري لمنظومتنا التربوية.

هل نعتبر أن المنظومة التربوية مسؤولة عن الحالة التي آلت إليها، وأهبط من ذلك أن نعتبرها مسؤولة عن المأساة الوطنية، وإنها السبب في ظاهرة الإرهاب الهمجى. إننا في هذه الحالة، لا نظلم هذه المنظومة فقط، وإنما نسيئ إلى تلك الشجاعة النادرة التي تحلت بها حياة التدريس والتلاميذ الذين تحدوا عمليات الذبح والإغتيال في المدرسة أو في الطريق إليها، من أجل استمرار الحياة في أجلى وأروع صورها : الحياة من أجل المعرفة والعلم. الذي أوصل البلاد إلى الأزمة الحالية ليست المدرسة، ولا تكامل المجتمع أو تدنيه، فالمسؤول عن الأزمة القيادات التي تداولت على البلاد منذ الثمانينات بعجزها عن إحداث التحولات التي كان يتطلع إليها المجتمع المنبثق من ثورة شعبية متجددة منتصرة، وظهور حركة سياسية جاهلة رعناء تسلفت الدين شعارا والقتل والذبح والإحتيال طريقا للإستيلاء على السلطة ولو على جثة مجتمع برمته. فمع مطلع الثمانينات كان جيل الإستقلال الذي تخرج من المدارس والجامعات يتطلع إلى نقلة نوعية في حياته تضمن له الإستقرار والحياة الكريمة في الجزائر المستقلة، وجد نفسه أمام قيادات فاقدة للرؤيا الإستراتيجية الثورية التحديثية في مستوى ثورة نوفمبر الشعبية المنتصرة. فبدل أن تشق تلك القيادات الطريق نحو التقدم، منيرة سبيل المجتمع نحو الحياة الأرقى، تزرع فيه الأمل، وتشجذ الإرادة، كانت تلجأ، عندما تدفعها ديناميكية المجتمع نحو التحول إلى الأفضل، كانت تلجأ إلى المراوغة، وديماغوجية التخلف، والمساومة، والهروب إلى الخلف، مستجدة بالأفكار المحافظة الرجعية لإيقاف عجلة التقدم. فلم تفهم تلك القيادات إن الثورة الجزائرية ليست ثورة عادية في تاريخ الشعب الجزائري، جاءت



للإستقلال والتحرر كمشروع متكامل لتصفية مخلفات الإستعمار ومظاهر وتنظيمات وعقليات الإقطاع، وأن مشروعا كهذا يستدعي التجديد المستمر للأفكار وأشكال تنظيم الحكم والمجتمع والتربية والثقافة وأنماط الممارسة السياسية وفق الوعي الذي وصل إليه المجتمع، وضرورة الإستجابة لمتطلباته المستجدة، بما فيها متطلبات تجديد المنظومة التربوية التي هي المحرك الأساسي لكل تطور.

وفي ظل هذا النظام المهلhel العاجز تكونت تيارات سياسية ركبت موجة الدين ووجدت في المدرسة كما في غيرها من القطاعات، وفي الأحياء الشعبية المكدسة المهمشة في مدن فوضوية بدون نسيج اقتصادي تجد فيه متفسا للحياة بيئة خصبة، مستغلة غياب حياة سياسية ثقافية سليمة تسمح بالرأي والرأي الآخر، ووجدت في الحرب الإفغانية، وثورة إيران، وقوافل التهريب المنتشرة عبر العالم، أسبابا لشحن شباب قهرته الحياة، وأنسدت أمامه أبواب المستقبل لتعبئتهم ضد نظام يرون فيه كل أسباب تعاستهم. ولم تجد سبيلا للإطاحة بهذا النظام سوى العنف والإرهاب فوجدت البلاد نفسها في أزمة رهية محاصرة بين العجز والعنف، بين الذبح والتزوير ؛ أزمة تبحث عن الخروج منها بدون جدوى، فلا النظام قابل ولا قادر على تغيير واقع مفلس هو المتسبب فيه ولا آلة الإرهاب تتحرك نحو التوقف، والأفق السياسي العام مسدود.

في هذا الجو المخنوق يجري النقاش حول إصلاح المنظومة التربوية. والسؤال المطروح هل يمكن إصلاح هذه المنظومة أو العدالة أو إصلاح الدولة، بدون مشروع وطني واضح يحدد الهوية السياسية والإجتماعية والثقافية، وتحديد الوضع الذي تستقر عليه البلاد يعد المسألة الوطنية وضمن هذا الوضع المأزوم يجري نقاش الموضوع التربوي في ثنائية غير مجدبة عرفناها منذ الإستقلال، بل بوادرها بدأت تظهر أثناء ثورة التحرير، ثنائية ؛ تعريب - تفرنس. وبعبارة أدق ثنائية معربين - مفرنسين، فريق يدعي أن المدرسة الجزائرية مستقرة الأسس ؛ أصيلة متفتحة، وأن عملية الإصلاح تهدف إلى نصف هذه الأسس ؛ واستبدالها بأسس تفرييبية تعتمد اللغة الفرنسية أساسا، من غير أن يوضح لنا هذا الفريق أين الابتكار في التأصيل ؛ وأين الإبداع في التفتح، وكيف تم هذا

التوافق وأين انعكاساته في حياتنا اليومية. وفريق آخر يرى المنظومة التربوية منظومة منكوبة محافظة متخلفة ؛ بعثية إسلامية، أرجعت الجزائر إلى الوراثة وفرخت الإرهاب، وزرعت التخلف. وإصلاحها يقتضي العودة بها إلى الإزدواجية تكون فيها الفرنسية لغة العلم وتكون العربية لغة الآداب. وكان قضية الإصلاح قضية لغة معزولة عن المشروع الوطني التحديثي الثوري الوطني، ومعزولة عن الفعل التربوي الكلي كبنية تشمل الأستاذ والمنهج والوسائل والمشروع التنموي النهضوي.

وبين هذا الفريق وذلك تضيع المدرسة الجزائرية، وتعمق الهوة بين الإطارات والنخب من أ بناء الإستقلال، يضاف إلى ذلك ثنائية سياسية ؛ إسلامية - استثنائية غير واقعية. وإن الإصلاح الحقيقي يتطلب التحرر من هذه الثنائية اللغوية السياسية، وفتح المجال أمام عمل منهجي مثمر يضع المنظومة التربوية في إطار بناء مشروع وطني متجدد، يأخذ في الاعتبار الإمكانات التي فتحتها الثورة الجزائرية أمام المجتمع تمكننا من تأمين السيادة الوطنية، واستقلال القرار الوطني، وإنجاز مشروع تنموي يضمن الحياة الكريمة للمواطن في إطار نظام سياسي ديمقراطي مبني على أساس المواطنة وليس على أساس النزاعات العرقية والدينية والجهوية، وعلى العنف المادي والمعنوي.

وبين هذا الفريق وذلك تضيع المدرسة الجزائرية ؛ ويستمر الصراع المزمع المقرف بين معربين ومفرنسين صراع مازال يعمق، ويوسع الهوة بين الإطارات والنخب الوطنية من أبناء الإستقلال. إن هذا الصراع أبعدنا باستمرار، عن معالجة القضايا التقنية التربوية التي هي من اختصاص المؤهلين الذين هم على صلة وثيقة بالأنظمة التربوية المتطورة في العالم، ومستفيدة من تجارب مدرستا الفينة بتجربتها ولو كانت ناشئة. ومن المفارقات العجيبة أنه رغم ما يقرب من ربع السكان الموجود في مقاعد الدراسة، والأولوية التي تعطىها الدولة للتعليم، ورغم المشاكل والتحديات المعقدة التي عرفتتها وتعرفها مدرستا، فإننا إلى الآن لا نملك مركزا أو معهدا للدراسات البيداغوجية نظريا ومقارنة في الميدان.

وإذا كان الجانب العلمي التقني البيداغوجي من مهام أصحاب الاختصاص، فإن ما يتعلق بالإختيارات الكبرى ذات الصلة بالرأي العام

الوطني والتي تعني المجتمع ككل كما تعني الطليقة السياسية كانت في السلطة أو خارجها، وكذلك الجمعيات المتنوعة التي تمثل المجتمع المدني في مقدمتها جمعيات أولياء التلاميذ التي ينبغي أن تتضاعف مهامها المادية والتربوية، فإن هذه القضايا الخاصة بالتربية يجب أن تكون محل إجماع وطني باعتبار أن مستقبلنا مهما كان نوع النظام الذي نستقر عليه، يبقى مرهونا بكفاءة إطاراقتنا التقنية والفكرية بما فيها الإطارات السياسية والإدارية والمسيرين لدواليب الدولة. وهي مقدمة الاختيارات التي هي محل إجماع، ويجب أن تكون كذلك؛ ديموقراطية التعليم التي هي الأساس لكل ديموقراطية فعلية سياسية كانت أم اجتماعية. فهي التي تمنح الفرصة لكل جزائري وجزائرية لصياغة وترقية حياته وفق إرادته الحرة واجتهاده الخاص. وهي العنصر الرئيسي الذي يسمح لشرائح المجتمع الضعيفة أن تخرج من وضعيتها المتردية إلى وضعية أرفع مستوى، وأكثر إنسانية؛ فهي بالتالي أدوات لإخراج المجتمع من التخلف المزري ومن حياة القهر والإهانة.

وهذه الديمقراطية الفعالة لا يمكن أن تتحقق بدون مدرسة قوية؛ تتوفر لها الشروط الضرورية تجعلها مؤهلة من داخلها لضمان الإنصاف في الفرص، ومناقسة الإجتهد بدون اللجوء إلى خارج محيطها - الدروس الخصوصية أو غيرها - . وهذه القوة الذاتية للمدرسة هي التي تترنح أمام زحمة الفقر والوضعية المتردية لهياة التدريس، ونقص تعميم الوسائل التربوية المساعدة، من كتب وأدوات. لقد اهتزت ديموقراطية التعليم، وتراجعت، بشكل مخيف، في العقدين الأخيرين نتيجة ضعف المدرسة، وبسبب العوامل التي سبق الحديث عنها. ويتجلى هذا بشكل محسوس في الأرياف والأماكن المعزولة، وفي الأحياء الشعبية في المدن التي يتزايد فيها التمررب المدرسي، ويتعرض التلاميذ المقصولين عن الدراسة إلى التهميش الاجتماعي. ومن المؤسف أننا لا نملك إحصاءات دقيقة، بسبب انعدام جهاز قوي للدراسات التربوية، يقوم على الإحصاء والوقائع الميدانية. وبالتالي فإن الدراسة الميدانية الدقيقة بهذه الصفة ستجعل القائمين على تسيير شؤون الدولة في حرج حقيقي، وتكشف عن الثغرات المخفية في منظومتنا التربوية الناتجة عن خلللة ديموقراطية التعليم.

وعندما نتحقق مثل هذه الدراسة، فإن الجدل الثنائي السائد، اللغوي والسياسي، سيتقهقر ويصبح بدون جدوى. وفي هذا السياق، يجب أن تخفي من حياتنا تلك المناظر المهنية التي أصبحنا نشاهدها عند افتتاح كل موسم دراسي، المتمثلة في توزيع بعض الإعانات الهزيلة على أبناء من أصبحوا يسمون في عهد الردة الوطنية، بالمحرومين والمعوذين، في استعراضات تلفزيونية مخزية، تذكرنا بنظام "الأنديجانا" في العهد الاستعماري الكريه. تقدم تلك الإعانات وكأنها صدقة مذلة، تجعل التلميذ المعني عند وضع أقدامه للمرة الأولى في المدرسة يحس بذل الفقر، وقهر التمايز الاجتماعي. إنه لمن المخزي والمقرف أن يعود نظام "الأنديجانا" في صبغتها الجديدة في جزائر ثورة نوفمبر المستقلة. ينبغي أن يكون هناك نظام وطني شامل، ضمن النظام التربوي العام، يقدم الدعم المستحق للذين لا يستطيعون التكفل بالأعباء المدرسية، بما فيها إعادة المطاعم للذين يستحقونها؛ نظام يمكن كل جزائري وجزائرية من التعليم الإلزامي في المدرسة الأساسية، وفي المراحل اللاحقة عندما يبرهن التلاميذ المعنيون على اجتهادهم وتقوهم وتأهلهم للدراسات المتقدمة. وهذا يجعلنا نتجنب التقلص من التمدرس الذي يرغب بعض الأباء أبناءهم عليه لأسباب مادية أو غيرها. إن جميع الأطفال الذين في سن المدرسة الأساسية يجب أن يكونوا داخل المدرسة وليس في ميادين الشحادة، أو منتشرين في الطرقات يبيعون أي شيء هو أقرب إلى التسول منه إلى التجارة.

في أية منظومة تربوية فإن المحور الرئيسي فيها هو حياة التدريس. هناك حياة تدريس كفأة قوية متحركة في العمل التربوي في أرقى مستوياته؛ هناك منظومة تربوية قوية، والعكس صحيح. ففي مطلع السبعينات ونحن نعد إصلاح التعليم العالي، طلبنا من الأستاذ السوري بديع الكسم، وكان يدرس الفلسفة في جامعة الجزائر، وهو فيلسوف بأدق معنى الكلمة، فيه نزعة شك عميقة مع روح سقراطية ساخرة متسائلة؛ طلبنا منه تقديم اقتراحات حول برنامج الفلسفة، فأجاب بابتسامة فلسفية ساخرة؛ إن المشكل ليس في البرنامج، وإنما فيمن يقوم بتدريس هذا البرنامج. فمثلا - أنا - يقول الأستاذ، أستطيع في درس أن أحول

كونفوشيوس الصيني إل ماركس والعكس صحيح، من غير أن نخرج الفلسفة عن موضوعها الشامل. فالعبرة هي في التمكن من المعرفة الفلسفية، وفي الروح الفلسفية، وفي القدرة على التحليل والتفلسف. وفي نقاش مع عميد كلية علم النفس بجامعة موسكو، وكان في ذلك الوقت نائبا لرئيس جمعية علم النفس الدولية، قال، قليلة هي الإصلاحات التربوية ذات التأثير الحاسم في النظام التربوي، وأن أي إصلاح لا معنى له إذا لم تتوفر له شروط ثلاثة : من يعلم ؟ وكيف يعلم ؟ وما هي الفلسفة التي يبنى عليها النظام التربوي - المدرس - المنهج - القاعدة الفلسفية.

وقد تعرضت هيئة التدريس عندنا، منذ الإستقلال، إلى تغييرات كثيرة، وفي أوقات متزاحمة. مست هذه التغييرات قضايا التوظيف والتكوين.

ففي سنة 1962 قررت الدولة الناشئة إدخال كل أطفال الجزائر في المدرسة، مهما كانت الظروف، وكانت تلك الظروف قاسية، الخروج من حرب مدمرة وشح في الموارد وكان هذا القرار أول قرار ثوري اتخذته دولة ثورة أول نوفمبر، ونتج عن هذا القرار التحاق جيوش من المعلمين بمستويات مختلفة، وعدد كبير منهم لم تسبق له مهنة التدريس، وبمستويات متواضعة : منهم طلبة القرآن، القادم من الجامع، ومنهم من تعلم في السجون، ومنهم من كان في مستوى الابتدائية. وقد تدعمت هيئة التدريس هذه بمعلمين من المشرق العربي.

وكان حماس الإستقلال، والتشوق للعلم الذي حررنا منه في العهد الإستعماري، واتخاذ القرار التربوي التاريخي، حافزا للمعلمين الجدد بمختلف مشاريعهم ومستوياتهم إلى الإجتهد والتسابق على العلم ؛ فبجانب الحصص الدراسية المقررة كانوا يلتحقون بورشات التكوين التي أعدت لهذا الغرض. وبذلك أدى أغلبهم مهامهم كاملة على مستوى التعليم الإبتدائي والمتوسط، بل برز من بينهم مدرسون ومفتشون ممتازون، ومنهم من واصل تكوينه الثانوي والجامعي. والدفعة الثانية جاءت مع بداية تطبيق المدرسة الأساسية.

فقد وظفت أنواع كثيرة بدون إعداد مسبق. قدمت لهم فترات تدريبية صيفية مبتسرة وكانت مدارس تكوين المعلمين تستقبل عند الحاجة أفواجا غير مؤهلة للتدريس. ومع المدرسة الأساسية أنشأت شبكة هامة

من المتناقض مع افتقار شبه كلي لأساتذة مختصين في التعليم التقني الحديث. يضاف إلى هذا تحويل عدد من المعلمين بالفرنسية إلى التدريس باللغة العربية قسرا.

ولم تستمد الجامعة من الإطارات التي تكونت في الخارج. فقد بقيت الأغلبية من الطلبة المتفوقين الممنوحين في الخارج. كما اضطر عدد آخر من الأساتذة إلى الهجرة، مما حرم الجامعة من خبرة لا تعوض لا بالثمن ولا بالنفس. وقد أثر كل هذا، زيادة على غياب المحيط الثقافي العام في المدرسة والجامعة، بشكل خاص، وانقطاع الصلة بالخارج، أثر كل ذلك على المستوى المعرفي والبيداغوجي الذي ينبغي أن نعرف بتدهوره بدون موارد حتى نجد له العلاج اللازم.

ومع الخلل الكبير الذي وقع في التوظيف، والتغيرات البيداغوجية غير الخاضعة في كثير من الأحيان إلى أية استراتيجية بعيدة المدى، والتي كانت تقع دائما في نصف الطريق. وموازة مع هذا الخلل تعرضت حياة التدريس إلى ضربات اجتماعية قاسية ؛ منها التهميش العام، وعدم إدماجها في حركة تربوية تنقيفية تنويرية اجتماعية شاملة، تجعلها تؤثر في حركة المجتمع، وتقوده نحو التقدم كأداة تنويرية، لا يقتصر دورها البيداغوجي على المدرسة ؛ بل يمتد إلى المجتمع.

والأخطر من هذا أنها أصيبت بفاقة مادية اجتماعية حادة، مما دفع الكثير من أفرادها إلى ممارسة أنشطة هامشية كانت على حساب المدرسة. بل إن هذه الأنشطة بدأت تستحوذ على الوقت والجهد والتفكير، وألحقت ضررا بالهبة التي كان يتمتع بها المعلم في المجتمع.

فقد تحولت هذه الفئة بمختلف مستوياتها إلى ذيل الطبقة الوسطى في المستوى المادي - الاجتماعي. هذه الطبقة التي أصبحت بدورها على حافة الفقر تقريبا مما قلل تأثيرها في المجتمع وفي الحياة العامة كطبقة مرجعية.

إن أية خطوة جدية في إصلاح المنظومة التربوية تقتضي مراجعة جذرية لوضعية حياة التدريس في كل المستويات، بدءا من إعادة التأهيل وإعادة النظر في سلم الأجور، واتخاذ مقاييس بيداغوجية علمية سلوكية

صارمة في انتقاء المدرسين والقائمين على شؤون المدرسة. من المستعجل إخراج هيئة التدريس من سوق السمسرة والمساومة والضغط، ويعيد لها هيبتها أمام التلميذ والطالب وأمام المجتمع. فالمعلم الذي اضطر تحت ضغط الحاجة للزول لسوق التجارة الموازية أو ممارسة نشاط هامشي أصبح ينظر إليه باحتقار. وهذا شيء خطير جداً. فالمعلم والأساذ كان وما يزال في كل البلدان والمجتمعات المتحضرة، كما كان عندنا يمثل مرجعية أساسية أمام الطالب وأمام المجتمع؛ مرجعية في العلم والسلوك والانضباط.

فهذه المراجعة الجذرية لهياة التدريس تتطلب القيام بسلسلة من العمليات المخططة المتجددة البعيدة المدى للوصول إلى هيئة كفأة قوية مستقرة منسجمة، تقوم بوظيفتها وفق أرفع وأحدث المقاييس والمستويات المعرفية البيداغوجية الثقافية الإجتماعية.

وتشمل هذه العمليات المخططة التزام الصرامة في تطبيق مقاييس التوظيف، وإحداث نظام متناسق لإعادة التأهيل الدوري؛ وتنظيم فترات تربية للملتحقين الجدد بهياة التدريس. فالمنظومة التربوية الوطنية ينبغي أن تعود إلى أصولها الكلاسيكية المتمثلة في دقة المعرفة، وتحسين توصيلها على أفضل وأحدث الطرق البيداغوجية، وتكوين مواطن يمتلك حاسة النقد العقلي المعرفي، والحس الوطني المجتمعي الراقى. وهذا لا يتأتى إلا بإعداد هيئة تدريس متمكنة متجددة مؤثرة، وفق معارف ومعايير وأفكار وثقافة العصر مشبعة بالوطنية المتجدرة.

إن المعالجة الجذرية لهياة التدريس يجب أن تكون مصحوبة ومتزامنة مع إدخال إصلاحات عميقة على برامجنا التربوية من الابتدائي إلى الجامعة. فهذه البرامج في مستوياتها المختلفة قديمة ومتخلفة في معظمها تحتاج إلى تحويلات شاملة تجعلها متطورة ومتطابقة مع المستويات والبرامج العالمية الحديثة. وهذا يقتضي تشكيل أفواج من الأساتذة والخبراء المختصين في هذا الميدان وليس إلى لجان ائتلافات أو تجمعات سياسية. إننا لا نعرف بالتدقيق مستوى برامجنا في العلوم الدقيقة، ولكننا نعرف أن برامجنا الخاصة بالعلوم الإجتماعية متخلفة مقارنة ببرامج الشقيقة تونس مثلاً موضوعاً ومنهجاً.

وبين هذا التغيير في البرامج يجب أن يكون عنصر التثقيف في مقدمة الأولويات. إننا لا نعرف منظومة في العالم أفقر من منظومتنا التربوية في مادة التثقيف. فعملية التسطيط العقلي، ونزعة الحفظ البغائي؛ والرتابة والتكرار، وغياب ثقافة التنوير هي العلامات السائدة في منظومتنا، مما جعل النزوع والتوق إلى المعرفة الإنسانية العليا، والإهتمام بالعمل الثقافي والحياة الثقافية، وضعف ملكة النقد، ونزعة التقليد الأعمى إل حد الإيمان بالخرافة، جعل كل هذا في بلد امتاز بالقحط الثقافي يسود، رغم توسيع رقعة التعليم، لا نجد في منظومتنا التربوية مقولة أبي حيان التوحيدي المشهورة: "النفوس تتفادح، والعقول تتلاقح، والألسنة تتفتاح" ينعكس هذا في ضعف الإقبال؛ بل غيابه على المحاضرات والندوات الثقافية والإقبال على القراءة. كما نلاحظ التقهقر الثقافي في حوار الجزائريين في التلقزة؛ بما فيها القنوات الأجنبية، /مشاهد قناة الجزيرة المخزية/ كما نشاهد في مستوى مناقشة المواضيع الوطنية والسياسية الهامة، وفي نوعية الأحزاب في تحالفاتها وصراعاتها الداخلية؛ وفي "المناضلين" الرجل من حزب إلى حزب. فالتشنج وإقصاء الآخر المخالف هو الغالب، وهو الحائل أمام إرساء ثقافة ديموقراطية سليمة. فالتقاش عندنا لا يتم في الهدوء وبالمنطق؛ بل تطفئ عليه اللجاجة والمشالات بالأيدي، بدل الحجة والمنطق. وعندما يعجز العقل يتحول النقاش إلى العضلات، والكلام غير اللائق. وسرعان ما يتحول المتحاورون إلى نطاح الكباش بقرونها وليس بعقولهم. وهذا يعني أن النقاش بآراء مختلفة غائب في المدرسة.

كما إن ما نلاحظه في المناهج التثقيفية المقررة؛ غياب الرؤوس الثقافية العربية الكبرى؛ ابن رشد، أبو حيان التوحيدي، المعري، الجاحظ، ابن الرومي، ابن سينا، الرازي الفيلسوف؛ الأئمة المجتهدين الكبار، الإمام مالك، أبو حنيفة، الشافعي، ابن حزم. وعندما تدرج هذه الأسماء في البرامج تقدم في شكل "كاتولوجات" بمعلومات مبتورة، تخص ترجمة حياتهم أكثر مما تخص تقديم أفكارهم بشكل مفصل مفهوم ومقنع. فالتلميذ والطالب يمر بها مرور السائح وليس عن طريق التفاعل والنقد والإستيعاب. فالثقافة العربية الإسلامية لا تقدم في صورتها



الإبداعية المشرقة، وإنما تقدم كقطاع غيار مستعملة متآثرة تزهد المقبلين عليها فيها ؛ ناهيك عن الثقافات والتيارات العالمية المؤثرة التي يبنى عليها العالم المعاصر. فالطلاب - إلا ما ندر - يخرج من المدرسة بصورة مشوشة عن كل شيء.

إن الحديث عن المناهج يدعونا إلى الحديث عن التجهيز المدرسي.

وكما أن مناهجنا متخلفة تحتاج إلى إصلاح جذري، فإن تجهيزاتها المدرسية متخلفة. فالتعليم اليوم هو تربية ومعرفة وفي نفس الوقت هو صناعة بأتم معنى الكلمة. لقد حققنا إنجازا هائلا من الثانويات والمتاهن ومراكز التكوين المهني، بالإضافة إلى الجامعات والمعاهد المنتشرة عبر القطر، ومع مبدأ توجه المدرسة الأساسية نحو الميدان العلمي ؛ من غير أن ننسى أن الهدف الذي مانزال نبحت عنه هو تكيف التعليم وملاءمته للواقع الوطني واستجابته للحاجات الإجتماعية مع هذا التوجه الرئيسي يمكننا عن طريق تجهيزات متطورة، ورفع مستوى تكوين المكونين، خاصة في التعليم التقني والمهني. ويربطه بالاندماج الكلي في المحيط الإنتاجي والإجتماعي من تحويل المنظومة التربوية إلى أداة رئيسية وقاطرة تقود حركة تقدم المجتمع للخروج من التخلف والإنخراط في المنافسة العالمية بكل تحدياتها ومتطلباتها.

وفي سياق المسعى الجديد لإقامة منظومة تربوية متطورة يجب القضاء، وبشكل حاسم، على ولاء الدروس الخصوصية. هذا الولاء الذي دمر أنظمة التعليم في المشرق العربي، وينتشر عندنا بشكل سرطاني، محدثا خلا واضحا في المنظومة الإجتماعية ؛ وإمكانية إتاحة الفرص للجميع وضرب مبدأ ديمقراطية التعليم في الصميم. ففي البلدان المتقدمة عندما يكون هناك خلل اجتماعي يمس مبدأ إتاحة الفرص للجميع تلجأ تلك البلدان إلى دعم المدرسة من داخلها بإجراءات وإمكانيات إضافية. أما نحن أمام الضعف الذي بدأ يظهر في المدرسة بدأنا تلجأ إلى الدروس الخاصة، طبعاً بالنسبة للقادرين عليها، ويجري التشكيك مع العمل الغير الشرعي في تشجيع المدارس الخاصة التي سوف لن تكون أحسن حالا من اقتصاد البزار والمضاربة في رأس مال خاص جاهل متخلف.

لا نختم هذا الموضوع من دون التعرض إلى القضية اللغوية. فقد هيمنت قضية اللغة، ومنذ الإستقلال، على كل المناقشات التي جرت وتجري حول المنظومة التربوية سواء كانت عامة أو خاصة. وكان هذا الموضوع المهيمن غالباً ما يتم على حساب مناقشات القضايا الرئيسية البيداغوجية منها والمعرفية. بل إن طفيان الجانب اللغوي على النقاش يخفي العجز عن الفوص في عمق النظام التربوي ومتطلباته التحديثية.

فهنالك من لفتهم الفرنسية التي تعلموا بها يريدون فرضها كلفة أساسية في التعليم متهمين المعربين بلغتهم الأساسية : اللغة العربية بالبعثية والإسلاموية وبالرجعية والتخلف. بينما هؤلاء يتهمون خصومهم المفرنسين بالتهريب واللائكية والعمالة لفرنسا، وللقرب عموماً. وهي مشاحنات سياسية أكثر منها : سياسات ومشاريع علمية تقنية فكرية تربوية مطابقة للواقع الصعب الذي تواجهه المنظومة التربوية في الميدان : وبعبارة عن مناقشة الإنمكاسات العلمية الناتجة عن هذه المنظومة. فالواقع أن أبناء المفرنسين يتلقون دروسهم عن المعربين ويجيدون اللغة العربية ككل أبناء الإستقلال من الجزائريين. وأبناء المعربين يدرسون على أساتذة مفرنسين ويجيدون اللغة العربية كما يجيدون الفرنسية. وأبناء هؤلاء وأولئك يعيشون حياتهم الطبيعية العادية، ولا علاقة لهم بما يجري من نقاش ضائع بين بقايا جيل مضى. ما يزال الصراع على السلطة والإستحواذ على المناصب هو القاسم المشترك بينهم. فالتلاميذ والطلاب يقبلون اليوم على مدرستهم وجامعاتهم كما هي، يعانون من مشاكلها المعقدة، منها الإشباع لرغباتهم المعرفية المتقنة : ومن وسائل النقل والقضايا الإجتماعية التي تزداد حدتها وتلقي بظلالها على المدرسة. مع نقص الوسائل التربوية، وبالخصوص انسداد المستقبل أمام من يسعفهم الحظ للوصول إلى نهاية الشوط.

وكان هذا الصراع اللغوي المنجر من طرف جيل لم تعد أفكاره واهتماماته مقنعة للأجيال الجديدة لا هي التربية ولا هي السياسة ولا هي النظرة إلى الحياة، وإن كانت بقية ذلك الجيل تخفي اقتناعها بهذه الحقيقة في العلن. فهي تواجهها داخل البيت مع أبنائها وبناتها. فالمشكلة اللغوية لم تعد مطروحة في أي نظام من الأنظمة التربوية في البلدان

المتقدمة. فجميع هذه الأنظمة هي متعددة اللغات، طبعا مع قيادة اللفة الأم. فلم تمد اللغات قضية ترف أو مظهر من مظاهر الصالونات الأرستقراطية أو الكواليس الدبلوماسية. إنها قضية حياة تقرر ضرها وضعية العالم المفتوح ؛ العالم القرية. فاللغات أصبحت حاجة عملية، ومستزاد أهمية في نظام العولمة الذي سيضعف من حدة الصراع والمنافسة على المواقع الفضلى في الحياة الجديدة.

لقد تحول الصراع حول اللغة في المنظومة التريوية إلى صراع حول الهوية. إنه لمن المخجل والمخزي أن تثار قضية الهوية في الجزائر المستقلة في الوقت التي كانت محسومة في عهد ما قبل الإستقلال، وهي محسومة عند الشعب إلى اليوم ؛ وما تزال عنوان وحدته وتماسكه. إننا نسأل هؤلاء المثيرين للضجيج حول الهوية من سياسيين وأشباه السياسيين ومتقفين وأشباه مثقفين حول الهوية ؛ هوية من ضد من ؟ وما هي مسؤولياتهم إن كانت لهم مسؤولية، تجاه ما يطرحون وما هي انعكاسات ذلك على المجتمع؟ وما تأثيره من فتن وأزمات قد توصلنا إلى طريق مسدود. إنها تصرفنا عن التفكير الجدي في تنظيم شؤوننا، ومجابهة المعضلة الحقيقية التي هي معضلة التخلف، والقبول بكياننا كما هو، ككيان عريق، غني بتنوعه، وكأمة ناشئة تطمح أن تكون في مستوى الأمم العصرية المتطورة، متخلصة من مرجعيات التخلف المتمثلة في الجهوية والأعراش، والتكتلات المبنية على تلك المرجعيات.

وللتذكير فإن الأمير عبد القادر في الغرب والوسط والجنوب، وأحمد باي في الشرق الجزائري، لم تهزمهما فرنسا إلا بسبب التفرقات بين الأعراش، والخلاف بين التيارات الدينية المشكلة من الزوايا ومن القبائل المتفرقة. وقد انتصرت ثورة أول نوفمبر لأنها تجاوزت تلك المرجعيات المتخلفة، وانطلقت من مفهوم الشعب الموحد، والبلد الواحد، وإن قضية التحرير عملية شاملة للبلد وللشعب الموحد. واليوم يريد الذين يثيرون قضية الهوية العودة بنا إلى الوراء، إلى تلك المرجعيات المتخلفة.

استطردنا في هذا الموضوع ليدرك المتصارعون حول القضية اللغوية النتائج الخطيرة التي تترتب عن هذا الصراع. لقد تصارعنا حول الإسلام ونحن مسلمون عقيدة وغريزة وورثة، فحصل ما نعرفه جميعا. ونتصارع

حول اللغة وجميع الجزائريين الذين ولدوا بعد الاستقلال يعرفون لغتهم الأم التي هي اللغة العربية. ولا ندري إذا ما كانت نتائج هذا الصراع أقل خطرا. وإذا استمر هذا المنطق الأهوج فسوف نتصارع حول الأمازيغية.

وهل تكون النتائج أقل أو أكثر خطرا. نعود إلى صراعات القرون الماضية المتخلفة. نعود إلى صراعات زناتة وصنهاجة، وإلى الفتن البربرية في الأندلس، وإلى صراعات ملوك الطوائف هناك والتي كسرت أكبر وأرقى حضارة عرفت في عهدها على مستوى العالم.

ونعود إلى المشكلة اللغوية في منظومتنا التربوية، وفي نظامنا الوطني ككل، كأمة ومجتمع ودولة. ومن المعلوم أن أعظم إنجاز حققته المنظومة التربوية، رغم ما فيها من ثغرات، وحققته الأمة منذ الاستقلال، هو استرجاع سيادة اللغة الوطنية بشكل كامل وحاسم في مدة قصيرة جدا، بالنسبة للوضع الذي كانت عليه. هأجيال الاستقلال، وخاصة منذ مطلع السبعينات، كلها معربة وليس لها عقدة لا بالنسبة للعربية ولا بالنسبة للفرنسية، ويتطلع شباننا النابه إلى اللغة الإنجليزية بحكم الحاجة والضرورة، وإلى لغات أوروبية أخرى، ويتعلمون إلى المزيد لأنهم أبناء العصر، ويريدون أن تكون لهم مكانة مستحقة فيه. فالتعليم العام أصبح معربا كلية، والفروع والمعاهد في الجامعات معربة في كل التخصصات، ماعدا الطب وبعض التخصصات العلمية الدقيقة و الحديثة جدا. فليس لأبناء الاستقلال مشكلة لغة في الواقع، وإن أي تراجع عن هذا الإنجاز أو الطمن فيه حماقة تاريخية تربويا سياسيا ثقافيا اجتماعيا. والمطلوب تربيته نوعيا عن طريق الإبداع والدراسة والممارسة.

إذن فاللغة العربية الوطنية لغة الأمة موجودة فعلا، ولا تقل انتشارا ورقيا في الجزائر الحديثة الاستقلال عن أي بلد عربي عريق. فالمشكلة عندنا اليوم ليست في وجود اللغة، وإنما في التعامل معها. فمانزال تعامل مع لغتنا بعقليات وممارسات شاذة لم تعد مقبولة بعد التطور الذي حققته البلاد. فما يزال مسؤولون يتحدثون في اجتماعاتهم، وفي مخاطبتهم للجمهور حتى في الجزائر العميقة، باللغة الفرنسية من غير خجل. لقد كان المعمرون الأوروبيون في عهد الاختلال، وهم مخامرون متخلفون يتعلمون اللغة الدارجة ليخاطبوا خدمهم من العمال والخماسة. ونستغرب

أن يتحدث اليوم مسؤولون يحكمون في شعب يتخرجون من مخاطبته بلغته ولا نجد مبررا لذلك إلا أنها عقدة، بل لوثة، بقيت ملتصقة بفئة تعتبر نفسها فوق المجتمع.

من المصغف أن يستمر هذا الوضع، ومن المصغف أن تستمر إدارتنا تدبر شؤوننا بغير لفتنا، وأن يبقى المحيط العام في مدننا مزركشا بلغات أجنبية، وتتدحرج العربية إلى الأسفل في هذا المحيط بحروف رديئة، وكلمات ركيكة. إن استمرار هذا الوضع الشاذ هو تآكل من الدولة بمؤسساتها المعنية عن مسؤولياتها الوطنية في تشكيل شرعيتها. فلفة التخاطب العام : ولغة الإدارة والثقافة : ولغة المحيط العام يجب أن تكون اللغة الوطنية، مع الإعتراف بوجود التعددية اللغوية الوطنية والعناية بها وترقيتها كلغات ولهجات فرعية.

أما بالنسبة للغات الأبنسية الرئيسية المنتشرة عبر العالم كأدوات تكوين علمي أكاديمي، ووسائل اتصال، ولا نقول وسائل تفتح، كما هو متداول في بعض الخطابات عندنا، لأن قضية التفتح قضية ثقافية حضارية إنسانية تكون فيها اللغة الوطنية نفسها لغة اتصال وتفاعل في التفتح الإنساني العالمي الذي يزداد اتساعا، وتشترك فيه الحضارات والثقافات واللغات الإنسانية. «الناس مشتركون في العقول وإن اختلفوا في اللغات» والحكمة مشاعة بين الخلق. هبالنسبة لهذه اللغات ليست لنا قضية أو مشكلة أو مسؤولية تجاهها، فهي لغات لها شعوبها ودولها التي تدافع عنها، ولها قيمتها العلمية الكافية التي تفرض نفسها. فتحن مسؤولون فقط عند وضعها في برامجنا وأن نضمن تعلمها، ونجيد إتقانها لتكون فائدتها منها أقوى وأنجع. فقضيتنا هي قضية اللغة الوطنية التي يجب علينا حمايتها ورعايتها وترقيتها وتأهيلها للقيام بوظائف الوطنية كاملة في كل المجالات، وتمكينها من القدرة والكفاءة للتفاعل والتبادل لغويا وعلميا وثقافيا وتكنولوجيا مع اللغات المتقدمة، وهذا لا يتوقف على اتخاذ مواقف سياسية أو خطابات تشنجية عامة، وسجالات كلامية مثل التي تجري عندنا، حول أهلية اللغة العربية من عدم أهليتها للعلوم وغيرها من مجالات الإستعمال، وإننا نحتاج إلى عمل استراتيجي منهجي شامل ومتكامل : يتعلق بالبناء الوطني الحضاري الإنساني التحديثي. مشروع تتوفر له مؤسسات قائمة بإمكانيات وشروط ملائمة كافية.

وأول هذه المؤسسات معهد وطني مختص باللغة العربية تدريسا وبحثا ومقارنة، توجه إليه نخبة من الطلاب المتفوقين المؤهلين، استعدادا وميولا للدراسات اللغوية. تتم فيه الدروس والبحوث وفق المقاييس والمستويات والنتائج التي توصلت إليها العلوم اللسانية الحديثة تطهيرا وتطبيقا. طبعاً مع دراسة التراث اللغوي العربي الزاخر بالإمكانات الضخمة التي يحتوي عليها والتي يتحتم علينا إعطاؤها العناية التي تستحقها. معهد حديث يكون علماء باحثين في مختلف فروع اللغة العربية قواعد واستعمالا وترجمة بجانب العلوم اللسانية الحديثة. دراسة نظرية تطبيقية ميدانيا تكون فيه الدراسات المقارنة أحد أسس المنهج الأساسية. فيدون هذا المعهد، بجانب معاهد اللغة العربية في مختلف الجامعات الوطنية، لا يمكن أن نحدث النهضة اللغوية التي ننشدها لتتوأ اللغة الوطنية المكانة الجديرة بها. وهذا يعني إنشاء مجمع لغوي حديث، ومؤسسة قوية للترجمة تلي حاجاتنا المتنامية في ميادين العلم والفكر والتقدم. وفي هذا السياق، تجب العناية الضرورية بالمجمع العلمي، وقد أصبح مؤسسة قائمة، نسرع بتوسيعه وتنظيم فروع، وإدماجه في جميع مجالات العلوم والتقنيات الحديثة زيادة على الوظائف التقليدية للمجامع اللغوية المعروفة، الخاصة بسلامة اللغة ودراسة التراث اللغوي؛ وأهمية فعالية المجمع اللغوي ينبغي أن يكون المنسق والموجه لجميع الدراسات اللغوية بما فيها معهد اللغة العربية.

أما النقاش الذي يدور حول اللغات الأجنبية فقد أخذ منحى لا يقل تقاهة ولا ضحالة عن النقاش الذي يدور حول اللغة العربية وأهليتها في علاقاتها مع اللغات الأجنبية. فالبعض يبارز عن اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العلوم والتكنولوجيا، ويجب أن تعطى لها الصدارة وكأن اللغات الكبرى الأخرى خالية من العلوم والتكنولوجيا، والبعض يبارز عن اللغة الفرنسية محاولاً إعطاء الشرعية لبقائها كلفة مهيمنة، وكأنها السبيل الوحيد لتحقيق العصرية. فهذه اللغات لها دولها التي تعمل على العناية بها وحمايتها ونشرها، ولا تحتاج إلى مبارزات الكاريكاتورية. فاللغات تتعلم للحاجة إليها. وفي النظام العالمي المندمج نتيجة الثورة التكنولوجية، فإن الحاجة إلى تعلم لغة من اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً

على الساحة العالمية تفرض نفسها بقوة، وإن اختيار تعلم لغة من اللغات تحتمه قوة تلك اللغة ؛ أي قوة انتشارها وتداولها في السوق العالمي المندمج والمتشابك، وتحتمها رغبة المتعلم الحرة. فاختيار المواطن للغة من اللغات يدخل في صميم حقه في الاختيار الحر الذي يتحمل مسؤوليته. وإن وجود وضع تاريخي خاص للغة الفرنسية لا يعطيها الحق في أي نوع من أنواع الأفضلية. ويجب أن لا نحدد نحن أية مرتبة خاصة لأية لغة من اللغات ونعطيها الأفضلية. فاللغة اليوم مثل السلعة مطروحة في السوق تخضع للعرض والطلب، وإن السلعة المطلوبة اليوم ليست السلعة المطلوبة غدا.

ونحن في الجزائر لنا موقع خاص نتفاعل فيه الحضارات، قديما وحديثا، والتيارات الفلسفية والفكرية النشطة : وتتجاوزه المصالح الاقتصادية والحسابات السياسية والإستراتيجية الأكثر قوة وتجاذبا. وأن هذه فرصة محورية نادرة توجب علينا ضبط إستراتيجية عقلانية متبصرة للتعامل معها بفعالية. فنحن في قلب أوروبا المندمجة السائرة نحو صيغة من صيغ الوحدة. وأن هذا الاندماج يتحرك تدريجيا ليشمل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض، ونحن في قلب هذه الضفة. كما إننا على الضفة المقابلة لأمريكا شمالها وجنوبها، وإن انتماءنا الجذري للعالم العربي الإسلامي يجعلنا على صلة بأسيا بتراتها الثري ونفوذها المتسارع نحو التحكم في العالم المعاصر، بالإضافة إلى روابطنا الجغرافية والتاريخية مع إفريقيا. كل ذلك يحتم انفتاحنا على اللغات الأساسية تعلما وإتقانا وامتلاكها. ولا ضير في تعلمها في السنوات الابتدائية الأولى.

فمكس الرأي السائد عند البعض منا بأن تعلمها في هذه المرحلة له تأثير سلبي، فإن التوجه العام يسير عالميا إلى تعلم اللغات الأجنبية في سن مبكرة، بالإضافة إلى اللغة الأم. والتجارب البيداغوجية الجديدة تثبت أن التعلم كلما كان مبكرا كان أفيد وأرسخ، وإن الطفل في السن المبكرة أكثر استعدادا لتعلم أكثر من لغة، زيادة على ذلك إن تعلم لغة أجنبية أو عدة لغات لا يهدف إلى معرفة تلك اللغات معرفة عامة، إنما الهدف هو القدرة والسرعة في الاستيعاب للاستفادة منها أكثر. وإذا كان الوضع الخاص للغة الفرنسية بحكم ظروف الإحتلال، فإن هذا لا يعطيها حق

الأفضلية، كما سبق القول. وإن تطور العالم في اتجاه الإنفتاح والإندماج، ويزور لغات جديدة تزداد انتشارا وتأثيرا تتحكم في الثقافات والعلوم والتكنولوجيا، يمنعا من إعطائها تلك الأفضلية. ولكن لا ننسى في نفس الوقت، أن اللغة الفرنسية لغة أوروبية بل عالمية أساسية، وأن نفوذها ينحسر أمام اكتساح اللغة الإنجليزية التي تستمد قوتها الجديدة من التفوق الأمريكي العلمي التكنولوجي السياسي الإقتصادي الإستراتيجي المهيمن على العالم الجديد. كما إن اللغة الفرنسية بثروتها العلمية التكنولوجية ؛ وبثرائها الفكري الثقافي الإنساني، وأن السعي للحد من هيمنتها عندنا على حساب اللغات الأخرى، وهو حق مشروع لنا، لا ينبغي أن يدفعنا إلى التقليل من أهميتها كلفة حية عالمية كبرى. بل إن الوضع التاريخي المترتب عن العهد الإستعماري قد فرض أشياء لا يمكن تجاهلها ؛ تتمثل في العلاقات البشرية المتشابكة ؛ بما فيها من وجود ما يقرب أو يزيد عن مليونين من الجزائريين أو من أصول جزائرية بجنسية فرنسية أو بجنسية مزدوجة. ثم إن معظم وثائقنا التاريخية وغيرها لعدة تقرب من القرنين مازال مسجلة بهذه اللغة، الأمر الذي يفرض الإعتناء بها.

إن الإتجاه التاريخي نحو العولمة ؛ ويزور لغات كبرى على الساحة الدولية ؛ الإسبانية، الألمانية، الروسية، الإيطالية، البرتغالية، يحتم علينا ضبط استراتيجيات محكمة لتعليم اللغات ؛ لما لهذا الإختيار من أهمية بالنسبة لقدرتنا على الإنخراط في النشاط الإنساني العالمي. ثم إن مجتمعنا يتجه، بصفة حثيثة نحو التحديث والمشاركة النشيطة في صياغة وإنتاج الحضارة البشرية. وإن قيمنا الحضارية الخاصة ستكتسي أهمية أكثر بقوة هذه المشاركة. إن دحرنا للإحتلال الأجنبي الذي أوقف نمونا الحضاري لفترة طويلة، وعزلنا عن العالم، يقتضي منا بحث الحيوية المتجددة في تلك القيم ؛ كما كنا في السابق. ألم تكن الجزائر العربية الأمازيغية المسلمة تصول وتجول من الأندلس إلى أعماق آسيا في الهند والصين مشاركة في أحداث هذه الساحة الواسعة التي تقاوت وتضارعت فيها أعظم الحضارات الإنسانية وأن تكون لنا السيادة في عدة فترات على ضفاف المتوسط، الذي كان يسمى في فترة ببحر العرب. ألم تكن



الثورة الجزائرية تدوي في جميع القارات، وأنها الجذوة التي أعادت للأمة العربية الثقة في نفسها، وفتحت أبوابا مشرعة للحرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أحد سبلنا إلى هذا النهوض هو توسيع مساحة تعليم اللغات في إطار مشروع وطني نهضوي، وذلك بتعزيز معاهد اللغات الأجنبية في الجامعات ومعاهد ومراكز التكوين والتدريس المختلفة باتصال وتنسيق مع معاهد اللغة والثقافة العربية في الجامعات بغرض تكوين مدرسين أكفاء لكل مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، ومراكز التكوين المهني، وإعداد مترجمين من اللغات الأساسية إلى اللغة العربية، على أن تشكل هذه المعاهد مع معاهد اللغة والثقافة العربية محاور وقنوات للتفاعل مع الثقافات والحضارات الإنسانية، وأن تكون إحدى الأدوات الرئيسية لتطوير وترقية اللغة الوطنية.

إن قوة الشخصية الوطنية، ومناعة الهوية، مستقبلا، ليست في الإنكفاء الذاتي ولا في الحماية، وإنما في القدرة على المشاركة والتفاعل في حركة التاريخ الإنساني. وفي توفير شروط تمكننا من إدارة الصراعات والنزاعات على المستوى الإقليمي والدولي. ومن المؤكد أن هذه النزاعات ستزداد حدة مع المنافسة الدولية في العالم بدون حدود.

وضمن هذه الاستراتيجية اللغوية، نقول للذين يتخوفون من تعليم اللغات في سن مبكرة، أن هذا التمييز مطلوب. فتعليم اللغات يجب أن يتركز على التعليم الأساسي. فنظام المدرسة الأساسية يقتضي هذا. وكذلك التوسع الهام في التعليم التقني والتكوين المهني. فالشباب أو الفتاة التي تتخرج من المدرسة الأساسية تستطيع عند التمكن من لغة أو لغتين أجنبيتين من مواصلة التعليم العام أو التقني أو التكوين المهني بكفاءة عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة من مصادر ومؤطرين على المستوى العالمي يمكن أن نستعين بهم من الخارج. ويستطيع خريج المدرسة الأساسية إذا لم تتح له فرصة مواصلة التكوين أن يستفيد من معرفة اللغات في ممارسة المهن الحرة في التجارة والخدمات.

نمشروعنا التربوي الذي نسعى إلى تحديثه وتطويره عن طريق الإصلاح الجذري لا يمكن أن يتحقق في حالة الوهن والركود والهشاشة

التي تعرفها البلاد. ولا يمكن بدون استراتيجية عامة لتنمية وطنية شاملة، بعيدة المدى، ضمن مشروع وطني تحديثي متجدد، هو مشروع الثورة الجزائرية التي تبقى دائما المرجعية الأساسية لكل تغيير حاسم في طريق التقدم؛ مشروع للتحديث بمعانيه الواسعة، تحديث نظام الحكم، وأساليب ممارسة المياسة؛ تحديث المؤسسات التشريعية والتفذية والقضائية، تحديث الإدارة وتحريرها من قبضة البيروقراطية، وتحرير المجتمع من الرشوة، تحديث العلم والفكر والثقافة، تحديث المجتمع في تنظيمه وسلوكه، في إطار دولة العدل، وتكافؤ الفرص، مجتمع يكون متماسكا ومتضامنا، متحاورا متفتحا.

ونقول للذين يغمزون في مصطلح العصرية والتحديث على حساب الأصالة، وللذين يغمزون في فتاة الأصالة أو التأصيل تحت عنوان عصرية فئة معزولة محدودة مفصولة عن المجتمع، وتريد أن تتحكم فيه. نقول لهؤلاء وأولئك أن العصرية ليست عقيدة لا دينية ولا سياسية ولا إيديولوجية. فالعصرية هي عصرية البلاد ككل لتكون متكافئة في المستوى والفعالية والفكر مع البلدان المتقدمة التي نعيش عصرها. فالعصرية عصرية الدولة الجزائرية؛ دولة تبنى على الحرية والمشاركة، والفعالية، وتحديد المسؤولية والمحاسبة عليها بالجزاء أو العقاب، وليست دولة تبنى بعقيدة الإقطاع والممارسة الجهوية والقبلية المتخلفة، ونظام الشلل المبني على الطمع والخصاسة والنهب. والعصرية تعني مجتمعا لا يقبل سكانه العيش وسط القاذورات، ويتفقون على صيانة عمارتهم يحرصون على إنارتها ونظافتها، يحترمون بعضهم في حياة مدنية متحضرة فيها الهدوء والإطمئنان بعيدا عن الكراهية والتباغض والتحاسد وسوء الأدب الذي يسمم معظم عماراتنا في المدن الكبرى والصغرى. العصرية تقتضي أن نخلص مجتمعا من التشوه والقوضى التي لحقت به في مدن فوضوية مشوهة.

فالمنظومة التربوية التي نريدها ونريد إصلاحها، هي المنظومة الفعالة التي تحدث الثورة التي نتطلع إليها، والتي تتراجع يوميا لأننا لا نملك أدواتها؛ ثورة العقل والفكر والعلم التي تخرجنا من الورطة التي نحن فيها، وليست ثورة الخزعبلات والتبليط. فالمنظومة التي تكون مندمجة

ضمن مشروع وطني تحديثي متجدد هي التي تشكل القاعدة الأساسية لمشروع المجتمع الراقي الذي ننشده. ومن المؤسف أن هذه القضايا لا تحظى بالإهتمام المستحق لا من طرف القائمين على الحكم الموجودين في السلطة، ولا من السياسيين خارج الحكم في المعارضة. ولا عند النخبة ولا عند الذين يناقشون إصلاح المنظومة التربوية بطريقة بيروقراطية متكلسة. لقد بلغت الجزائر المستقلة مرحلة من التحول تتطلب الانتقال إلى مرحلة نوعية تخرجها من مستنقع الجهل والتخلف والعجز، ومن الأعمال المرتجلة العشوائية. إننا أنجزنا ثورة التحرير، وقد استفذت هذه قواها، وأدت مهمتها. ونحتاج اليوم إلى ثورة الاستقلال ثورة المستقبل ؛ وقد آن أوانها، ولن تقبل التأجيل، والأساس يبدأ من المنظومة التربوية قاعدة المشروع الوطني المتجدد.



## قائمة التقدّم - الجامعة

في شهر جوان من سنة 1970 تكونت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كوزارة مستقلة عن وزارة التربية الوطنية. كان عدد الطلاب ثمانية آلاف 8000 وعدد هيئة التدريس بمختلف مستوياتها حوالي 1400 ألف وأربعة مائة أغلبهم من المعيدّين الشباب.

وجاء على رأس الوزارة رجل من نوع خاص مناضل وطني ملتزم، حاد الذكاء نافذ البصيرة عميق الفكر بعيد النظر يخطط على أساس استراتيجي بعيد المدى لبلد ثوري شاب يتمتع بالحياة الفاتحة، وبطموح واسع ومشروع تحرّكه التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال وخوض معركة التنمية للخروج من التخلف، وتصفية آثار الإستعمار المدمرة ؛ رجل جاء يحمل معه الخبرة النضالية الطلابية المبكرة من الثانوية إلى الجامعة، أحد المخططين الرئيسيين لتنظيم الإضراب الطلابي لـ 19 ماي 1956، والتحاق طلاب الجامعة والثانويات بالثورة للإنصهار في معركة شعبهم التاريخية، مناضل يحمل معه خبرة ثورية كونتها المواقع الحساسة التي تواجد فيها كعضو في مجلس الثورة وأمين سره ؛ وسكرتير رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأحد المفاوضين الرئيسيين للفرنسيين منذ الإتصال الأول في "ملان" إلى إمضاء "اتفاقيات إيفيان". ومنذ السنوات الأولى للإستقلال الوطني وحتى وفاته المأساوية، تزيخ استشهاده في معركة السلم من أجل القضية العربية الإسلامية، محاولا في استبسال، هادئ، ولكنه فعال وشبه مستحيل لربط الثورة الإيرانية بالحركة التحررية العربية باعتبارها عمقا حيويا للأمة العربية. كان في قلب جميع المعارك الحيوية التي خاضتها

الثورة الجزائرية على المستوى الوطني والمستوى الدولي، لتعبئة الحركة التحريرية في العالم الثالث، وتوحيد قواها الناشئة وربطها بالقوى التقدمية في العالم. أحد المهندسين الرئيسيين للمشروع الوطني للتنمية، دؤوب على العمل لا يكل ليل نهار، لا يعرف عطلة أسبوعية أو سنوية إلا ما تضطره الحالة الصحية العابرة. بعيد عن الطمع والشح ؛ أنوف وضع نفسه كلية في خدمة الجزائر الثورية ؛ إنه محمد الصديق بن يحيى.

نقدم هذا الفصل وفاء وعرفانا لما قام به في كل موقع تواجد فيه من عمل نبيل يشهد له بالكفاءة والصدق والإخلاص ونكران الذات. جاء إلى الوزارة الجديدة ومعه شعلة الطالب الطموح ابن الإستقلال، وجذوة المناضل الثوري الوطني ؛ إدراك عميق لطبيعة وطموح وروح الطالب الجديد ابن الجزائر الثائرة. كان يحمل روح الطالب الذي ترك مقاعد جامعة المستعمر ليلتحق بشعبه في الجبال ويندمج كلية في معركة الإستقلال ؛ الطالب الذي يحمل الجزائر العميقة ؛ الجزائر الثورية الوطنية في عقله وقلبه وحلمه ؛ الجزائر العنيدة المصممة المعتمدة على شبابها، الواثقة في نفسها، المراهنة على مستقبلها الذي تصنعه بنفسها.

جاء إلى الوزارة ومعه رسالة المناضل الثوري الوطني التقدمي الملتمز، المدرك لأهداف نضال شعبه ومتطلباته، يحركه إيمان عميق راسخ بالأمة وبالوطن. يحمل بين جوانحه روح وحلم ثورة أول نوفمبر الخالدة، المظيمة بمبادئها وأهدافها كقوة ديناميكية وثابة جديدة هدفها بعث جزائر جديدة حرة متحررة ومحررة، جديدة بكفاج شعبها المستमित، ويطموح فتيانها وجراة شهدائها. تولى الوزارة وهو مدرك لأهميتها كوزارة ناشئة في بلد ثوري يطمح إلى التخلص من التخلف، وزارة - بحكم طبيعتها - تتطلب استراتيجية تأسيسية محددة المعالم والأهداف والوسائل، كان الهدف الرئيسي الذي حدده من البداية واضحا بدقة متناهية، مختصرا إلى أبعد الحدود، بعيد المغازي، يحمل في طياته كل مستقبل الجزائر ؛ "الجزائر يجب أن تصبح قوة علمية تكنولوجية فكرية ثقافية في مستوى العصر الذي تحدث فيه الثورة التكنولوجية ؛ يستجيب لطلوحات شعبنا ومتطلبات ثورتنا"، وتحويل الجامعة بكل ثقنها العلمي والفكري إلى قاطرة للتقدم السياسي والفكري والإجتماعي والحضاري، وقوة فاعلة للتنمية. أن

تكون الجامعة في خدمة الأمة كقوة استتارة وتوجيه وتوجه نحو العالم المعاصر. أن تكون قوة ديناميكية في حركة التحديث الشاملة التي يشهدها العالم. أن تكون الجامعة الأداة الرئيسية في عملية التحديث والعصرنة والتحول الذي تتطلبه الجزائر الثورية. أن تكون المحرك للتنمية الوطنية المتعددة الأهداف المادية والثقافية. أن تكون الجامعة قوة تحرر شاملة ؛ تحرر من النفوذ الأجنبي المتعاطف، ومن التخلف والخرافة، واللامعقول السياسي والثقافي والاجتماعي الذي يقف حائلا أمام تقدم المجتمع. جامعة تتكفل بإحداث التراكم العلمي المعرفي العقلاني الدقيق في مختلف مجالات المعرفة البشرية المعاصرة، ووضع هذا التراكم في خدمة المجتمع في امتداداته التاريخية والحالية وإمكاناته المستقبلية فكرا وثقافة وهوية ؛ تكون دافعة لحركة التاريخ الوطنية المتجددة وربطها في انسجام إبداعي مع حركة التاريخ البشرية في أرقى توجهاتها الإنسانية. جامعة تكون لها مركزاتها العلمية والفلسفية، تعمق التجربة الوطنية وتثريها باستمرار، ترسخ المفاهيم الحديثة المتعلقة بالهوية والمواطنة والحرية والديموقراطية والعدالة وبناء الدولة الحديثة المؤسسة على القانون والعقل والمنطق ذات المنظومة المتطورة ليعاقلها ووسائلها.

في الساعة الواحدة ظهرا، أعلن عن التغيير الوزاري التي جاءت ضمنه الوزارة الجديدة، وفي الساعة الرابعة مساء كنا معا في جلسة دامت إلى ما يقرب الساعة الثانية صباحا. وكما يجيد فن الإستماع إلى النهاية، كان يعرف كيف يلقي الأسئلة الضرورية والمطلوبة في الموضوع المطروح، ويتواضع الكبار الممهود الذي كان يتميز به، ومنهجية كان يسلكها عند تسلمه لكل مهمة جديدة، تهدف إلى معرفة دقائق تفاصيل المهمة التي يضطلع بها. يبدأ بعملية استطلاع واسعة ومتنوعة معتمدا الإستماع وطلب التفسير وطرح الأسئلة وكأنه لا يعرف شيئا. يبدأ من الصفر. وبما أنه كان في كل مرة يستلم مهمة جديدة ؛ الإعلام، التعليم العالي، المالية، الخارجية، قال لي مرة ؛ أنه قدر له أن يبدأ دائما من الصفر. ولكنه كان يبدأ من الصفر وينتهي إلى قمة النضج وفي أسرع وقت بحكم الذكاء النادر الذي امتاز به. كان كذلك عندما كلف بملف المفاوضات مع فرنسا

من أجل الإستقلال. وفي ترتيب العلاقة مع الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى في ذلك الوقت بعد الإستقلال مباشرة ؛ وقد تسلم وزارة الإعلام بعد 19 جوان حين كان النظام في حاجة إلى بلورة أهدافه والتعبير عنها .

وعندما كانت الدولة الجزائرية الفتية في دور التأسيس، وفي حاجة إلى مؤسسين حقيقيين لا إلى هواة. وتسلم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجديدة عندما بدأت الجامعة تطرح نفسها على النظام في الشارع عن طريق الإحتجاجات الطلابية. كما أوكلت إليه وزارة المالية عندما بدأت مشاكل المديونية تبرز إلى الوجود واستلم وزارة الخارجية في مرحلة دقيقة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، وتفجير الثورة الإيرانية، وبداية تراجع حركة عدم الإنحياز، واشتعال الحرب الإفغانية وتراجع الإتحاد السوفياتي، وتقهقر حركة التحرر وبرز المشاكل الحقيقية التي تواجه بلدان العالم الثالث ؛ سواء في ميدان التنمية أم في نظام الحكم والحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية، والعلاقة مع بلدان الشمال المتطورة، وبداية تسارع الأحداث التي أنهت نظام الإتحاد السوفياتي وتقنيك المعسكر الإشتراكي، ونهاية الحرب الباردة ظاهريا لتأخذ أشكالا جديدة على مستوى الصراع الإقتصادي والتفوذ المالي، مع استمرار تصارع المصالح الحيوية ومراكز النفوذ. وفي محاولة لتشكيل نظام اصطلح على تسميته بالنظام الدولي الجديد ما يزال في طور التشكيل نرى مقدماته ولكن لا نعرف نتائجها. فهو رغم التشكل الجديد ما يزال يحمل في طياته بقايا عناصر الصراع القديم المتجذرة. في هذا الوضع المعقد والقلق راح يبحث - بدون كلل كماداته - عن السلام وعن وضع حركة عدم الإنحياز ومصير حركة التحرر ومكانة الجزائر في هذا السياق المليئ بالمفاجآت والنكسات، فسقط في المعركة النبيلة التي أهل لها منذ شبابه شهيدا وأصبحت الجزائر بخسارة كبرى كانت في أشد الحاجة إليه وقد جاء في رسالة التعزية التي بعث بها ألكساندر هيق وزير الخارجية الأمريكية " إن الدبلوماسية العالمية أصيبت بخسارة كبرى "

كانت الأسئلة المطروحة عند تسلمه لمهامه في الوزارة الجديدة ؛ كيف يقوم بهذه المهمة الصعبة والنبيلة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والوزارة الجديدة، وهو يأتي إلى قطاع جديد. ماهي مشاكل الجامعة



الحقيقية، وكيف يمكن مجابتهها : الطلاب، الأساتذة، الهياكل، المهام، وضع الجامعة بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للثورة، مستواها بالنسبة للعالم المعاصر : كيف تكون الجامعة الجديدة جامعة المستقبل : أهدافها، مهامها العلمية والمعرفية، دورها في بناء الأمة، وفي عملية التحول الثوري في صيرورة البلاد مستقبلا.

أثناء النقاش طرحت عليه ثلاث أسئلة للتوضيح : هل النظام قابل للجامعة؟ جامعة تعارضه، تتعداه أحيانا، قد تتمرد عليه، يحكم الجامعة قوة طلابية ديناميكية ترفض السكون، وتعارض الثابت، والواقع القائم الذي لا ترضاه ٩. السؤال الثاني : هل النظام مستعد لإعطاء السلطة للخلف؟ ولا سيما إذا كان هذا الخلف يتميز عنه ومخالف له ؟ والسؤال الأخير : هل النظام مستعد لإعطاء إمكانيات مالية معتبرة للجامعة ؟. لم يجب عن السؤالين الأولين، وكان واضحا من هذا السكوت أن النظام ليس جاهزا لهذا ولا ذاك. وبالنسبة للسؤال الأخير قال : هناك إمكانيات ولكن ليست كثيرة.

وخلال ما يقرب من سبع سنوات على رأس الوزارة كان يعمل بمثابة ليجيب عن هذه الأسئلة الحيوية، والتي تعود اليوم لتطرح نفسها بشكل أكثر حدة في عهد الردة والجمود والضياع. فبعد أن كانت الجامعة ضد نظام ١٩ جوان ١٩٥٥، الذي كان يخشاها، تحولت تدريجيا لتصبح في مركز الإهتمامات الرئيسية للنظام. وبدأ يتكون تفاعل حقيقي بين النظام والجامعة عن طريق الإندماج الكامل في عملية إصلاح التعليم العالي الكبري بالمشاركة الواسعة والفعالة لمكونات الجامعة الرئيسية من طلاب وهيأة التدريس، والمحيط العام، وعن طريق التطوع والنقاش المباشر بين الرئيس يومدين والطلبة.

ولم يكن الرئيس يتخرج من الأسئلة الصريحة والعريضة، ولا سيما تلك التي كان يطرحها الطلاب العائدون من التطوع ومباشرة الواقع الحقيقي للمجتمع وعلاقته بالحكم وإدارة البلاد، مشاكل الريف، علاقته بالإدارة، قضية المواصلات، الكهرباء، التهميش بقايا الإقطاع، إصلاح التعليم العالي : بناء جامعة جديدة تستجيب لمتطلبات الجزائر الثورية. وفي مدة وجيزة تحولت الجامعة إلى ورشة وطنية حقيقية لطرح ومناقشة كل

القضايا المطروحة على الساحة الوطنية لرسم مستقبل جدير بكفاح الشعب الجزائري وتضحياته على مر السنين.

وكان حماس الطلاب والمعيدين الشباب، ومشاركتهم في هذه الورشة، يفوق كل تصور، بدأ يثير الرعب في وسط البيروقراطية المتحكمة، والقوى المتحجرة التي ترفض التجديد والتغيير. هذه القوى الجديدة هي التي كان يمكن أن تشكل الخلف، وتؤسس النظام الجديد للجزائر الحديثة، وتكون البدائل الحقيقية لجمود وتخلف الحكم.

كان الهدف : تفكيك الجامعة القديمة المعزولة عن المجتمع، الخاضعة كلية للتقاليد الفرنسية التي تم إنشاؤها في بلد مستعمر، التي قال عنها أحد الصحفيين : أنها قلعة الفرياء. وقال عنها الرئيس بومدين في ذلك الوقت : يجب نزع "العجار" عن الجامعة. وكان البديل بناء جامعة جديدة مندمجة : مندمجة في الوطن، تستجيب لحاجاته الحيوية ومنفرسة فيه متجنزة. مندمجة في معركة التنمية الوطنية توفر لها البحوث والدراسات الضرورية، وتؤهل الإطارات والفنيين في مختلف المجالات بما فيها المجالات السياسية. جامعة مندمجة في المجتمع تفوس في أعماقه، تكتشف حقائقه وتعالج أمراضه المادية والمعنوية : تثيره وتستثير منه، تكون قاطرته في حركة التقدم. جامعة مندمجة في العالم المعاصر تنقل إلينا أحدث ما وصلت إليه الإنسانية في أرقى تطورها، وتنقلنا إلى مستوى هذا التطور. أن تكون الجامعة القوة الأساسية للوطن والمحرك الرئيسي للتنمية والمجتمع وللتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي والإجتماعي. أن تكون جامعة الثورة : ثورة أول نوفمبر بما تحمله من أهداف كبرى في الحرية والتقدم الإنساني في مختلف مجالاته. جامعة تكون قاطرة التقدم الذي تسير فيه بلادنا من أجل تصفية مخلفات الاستعمار والقضاء على التخلف، وتمكين الشعب الجزائري من العيش في مستوى البلدان المتطورة والمشاركة في عملية التحول الواسعة في العالم وفي بناء الحضارة الإنسانية الجديدة المتجددة التي تصنعها اليوم الثورة التكنولوجية بإبعادها المادية والفكرية. ولم يبق محمد الصديق بن يحيى يراوح مكانه في الجدل والنقاش النظري العقيم، والتمنيات الفارغة كما يفعل الكثيرون الذين تنتهي مهامهم بدون الخروج من حلقة التظهير غير

المؤسس والإنظار الرهيب، وإهدار الوقت عبثاً، بل شرع مباشرة في فتح ورشات في جميع التخصصات وفي كل الجامعات والكليات والفروع للقيام بإصلاح شامل للمنظومة الجامعية، ووضع الأسس لمنظومة البحث العلمي في الجامعة وفي المحيط الوطني العام الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، بمشاركة جميع الأطراف المتعاملة في الجامعة مع امتداداتها في الميدان العلمي على مستوى الإنتاج والخدمات وكل ما له صلة بالمجتمع الذي كان يتحول بسرعة نتيجة القرارات الوطنية الكبرى المتعلقة بالتنمية، ولاسيما تلك المتعلقة منها بالتعليم والصحة وتطوير الريف وتأمين الثروة الوطنية. وكان العمل في هذه الورشات الجماعية المتنوعة والمتعددة التخصصات والقطاعات يشمل التطوير والتحليل والمقارنة مع الأنظمة الجامعية العلمية الكبرى في العالم، وبكل ما يستجيب لحاجات وبناء الجزائر المستقلة. وبالموازاة مع فرق وأفواج العمل الوطنية كانت هناك ندوات واستشارات دولية متعددة من أمريكا إلى أوروبا وآسيا إلى العالم العربي، بالإضافة إلى منظمة اليونسكو المختصة.

ولم يكن للوزارة في سنتها الأولى مقر باستثناء مكتبين في وزارة التربية الوطنية : مكتب للوزير ومكتب للأمانة العامة. وكان الوزير يحمل وزارة متنقلة من جامعة إلى جامعة، ومن كلية إلى كلية، وحتى في البيت في كثير من الأحيان. وكان هذا المجهود الضخم والمتواصل بدون كلل قد أسفر خلال سنة عن المشروع العظيم : مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي الذي شرع في تطبيقه في السنة الجامعية 1971-1972، وهو أعظم مشروع تم منذ الإستقلال. وفي اعتقادنا لو أن هذا المشروع استمر بنفس الوتيرة، ووفق الأهداف المسطرة، لكانت قاطرة التقدم اليوم تسير في السكة الصحيحة. ولكن عندما يتسلم الأقرام المشاريع الوطنية الكبرى فإن هذه المشاريع تتحرف وتشوه وتصبح تسير في الاتجاه المعاكس. وهذا ما وقع للمشروع التنموي التحديثي الثوري الوطني كمشروع تقدمي ليس بالمعنى الإيديولوجي الضيق وإنما بالمعنى الشامل والعصري لحركة التقدم البشري التي ما فتأت تتوالى بفعل الثورات الفكرية والسياسية والعملية. هذا المشروع الوطني الضخم الذي تحول

اليوم إلى مجرد ادعاء فارغ وسلسلة من الخزعات نتيجة انعدام الرؤيا الاستراتيجية التحديثية الصحيحة، وغياب الإرادة السياسية الواضحة الفاعلة المصممة، وتنامي الشلل والمصالح المادية والسلطوية وبلاهة قصر النظر.

كان مشروع الإصلاح يركز على إعادة هيكلة الجامعة وإنشاء مؤسسات البحث العلمي وما يتبعها من وسائل، عن طريق إلغاء الكليات التقليدية وتعويضها بمنظومة معاهد تضم مجموعة من العلوم المتجانسة والمتراصة، وعلى نظام المدولات بدل الشهادات، وأن يكون النظام سداسيا في انتظار انتقاله إلى نظام ثلاثي عندما تتوفر الشروط الضرورية لذلك. على أن يكون نظام الإمتحانات مشكلا من المراقبة المستمرة : أي مراقبة تدرج الطالب في المادة التي يدرسها من حيث المعرفة والإستيعاب والمنهج، وليس على الإمتحانات المستمرة. كما وقع فيما بعد في بعض الفروع التي لم تستوعب النظام الجديد. وكان الإعتماد أساسا في التدريس على الأعمال التطبيقية والتوجيهية، قياسا إلى المحاضرات النظرية، وأن تكون الأعمال التوجيهية جماعية على شكل أفواج في مواقع ميدانية، وأن تكون عمليات التدريس والبحث عملية متفاعلة بين الطلاب والأساتذة وأطراف المحيط المعنية بالإنتاج والخدمات.

وكان النظام الجديد يقوم على إنشاء تمطين من الجامعات : جامعات العلوم والتكنولوجيا التي تجمع العلوم الدقيقة والعلوم التكنولوجية والتقنية الحديثة، وجامعة العلوم الإجتماعية تضم فيما كان يعرف سابقا بالعلوم الإنسانية، وإحداث التوازن في التكوين المعرفي والعلمي كإن على طلاب العلوم الإجتماعية تلقي مواد خاصة بالعلوم الدقيقة كالرياضيات وغيرها من العلوم التي لها علاقة بمادة تخصصهم. وكذلك طلاب العلوم الدقيقة تلقي مواد مشتركة في العلوم الإجتماعية وخاصة علم الاجتماع ومادة الاقتصاد.

وكانت الجامعة بنمطها مندمجة وقابلة للتفكيك في وقت واحد، بصفة مرنة بحيث يمكن لأية جامعة نقل أو إنشاء معهد أو دائرة تابعة لها في مادة تخصصية في أي موقع تراه مناسبا تحت إشرافها. وكان التوجه

يسير نحو تكوين هيئة تدريس عامة للجامعة الجزائرية، على أن يكون الأستاذ أستاذا للجامعة الجزائرية وليس أستاذا لجامعة الجزائر أو قسنطينة أو وهران. وكان هذا النظام، بالإضافة إلى نظام المدولات والنظام السداسي أو الثلاثي، أن يتيح للأستاذ إمكانية الاستفادة من الوقت ليتفرغ للبحث إذا هو أنهى حصصه في المادة أو المواد التي يدرسها، وأن تستفيد الجامعات في مختلف أنحاء القطر من هذا الوقت المستفاد. فالأستاذة يمكن لهم أن ينتقلوا من جامعة إلى جامعة في حالة الحاجة إليهم عند إنهاء حصصهم في جامعتهم الأصلية.

وكان بإمكان الطالب أن يختصر مدة الدراسة إذا كثف مجهوده واجتهاده بصفة طبيعية حسب وضعيته الخاصة. وكذلك الطالب أو العامل الذي لم تتح له إمكانية التفرغ الدائم أن يختار المواد حسب إمكانيات فراغه ويواصل دراسته في أية جامعة في القطر حيث يوجد. وكان الهدف من الإصلاح بالخصوص، توزيع الجامعات عبر القطر لنشر العلم والمعرفة مع مراعاة التخصص بالنسبة لطبيعة المناطق التي توجد فيها الجامعة. وكان الهدف من هذا التوزيع أن تكون الجامعة في موقعها أداة لتنمية محيطها عن طريق الدراسة والتحليل الميداني في الموقع وأن تكون مصدر إشعاع معرفي علمي اجتماعي ثقافي حضاري، وليس مجرد مركز للدراسات البيداغوجية والبحوث الأكاديمية الكلاسيكية؟

ولتقوم الجامعة بهذه الوظائف الحيوية تتميز بمراكز مرافقة للبحث العلمي بنوعيه الأساسي والتطبيقي، وبمكتبات مختصة على مستوى المعاهد والدوائر، على أن تتم البحوث بصفة منفردة أو مشتركة في شكل فريق بين الأشخاص أو بين الدوائر على مستوى المعهد أو بين المعاهد على مستوى الجامعة، وبالإشتراك مع المحيط العملي بمختلف قطاعاته.

ولهذا الغرض، أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي متكون من أساتذة باحثين ومن إدارات ميدانية من مختلف الوزارات والمؤسسات الإنتاجية ليحدد التوجهات الأساسية للبحث. وأنشئت الهيئة الوطنية للبحث العلمي للتنسيق بين البحوث المختلفة والإشراف على إنجازها. ولم يكن هذا النظام الممركز متناقضا مع روح الإبداع والتنافس بين الأفراد والمؤسسات التي ينبغي أن تنتج تدريجيا نحو الاستقلالية في المبادرة للإحراز على السبق.

وفي إعادة التنظيم الهيكلي - البيداغوجي - العلمي، الذي حدده الإصلاح لم يتجسد على المستوى المادي سوى جامعتين : جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران. فقد بنيت الجامعتان على أساس معماري موزع على البرامج العلمية الدقيقة والتخصصات التكنولوجية المتقدمة. أما الجامعات الكبرى الأخرى التي أنشئت فقد بقيت مختلطة بين العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية وفق التنظيم الهيكلي القديم مع استبدال نظام الكليات بنظام المعاهد كما حدده مشروع الإصلاح. أما مشروع جامعة العلوم الاجتماعية الذي كان مفروضا إنجازَه في "بن عكنون" فقد قبر، وتحولت المنطقة التي كان منتظرا أن تتحول إلى مدينة علمية ثقافية ترفهية : جامعة العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم، المعهد العالي للفنون، المكتبة، دار التلفزيون، المركز الوطني للإنتاج السمعي البصري، المركب السمائي لإقامة المهرجانات الدولية الدورية : تحولت هذه المنطقة إلى مساكن لأغنياء البازار والبيروقراطية المرتشية، نتيجة الردة التي أوقعت المشروع التتموي التحديثي الوطني، وتعويضه بمشروع الرداءة والتخلف، مشروع مهزلة البازار السياسي الإقتصادي الاجتماعي البشع الذي أوصل جزائر ثورة نوفمبر العملاقة إلى المأساة التي نعيشها .

وإذا كان الإهتمام الإستراتيجي بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا هو الوصول إلى امتلاك الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة عن طريق تكوين الأطر الملائمة في ميادين التدريس والبحث والإنجاز التقني، وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء مراكز البحث العلمي وربطها بالآلة الإنتاجية الوطنية، فإن إستراتيجية أشد حماسية وأكثر أهمية كانت مهيمنة على تفكير وزير التعليم العالي والبحث العلمي وطاقم إصلاح التعليم العالي : إنه ميدان العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة لما لها من تأثير على تكوين العقل وترقية الشخصية السياسية الاجتماعية الثقافية وتشكيل الرأي العام الوطني وصهر المجتمع وتطوير أدوات وأشكال الحكم وممارسته في اتجاه خدمة وتطوير المجتمع في اتجاه تشكيل وصياغة وقيادة الأمة الناشئة المنبثقة من الثورة بصياغة المشروع الوطني التحديثي الثوري، إحدى الأدوات الرئيسية لاستكمال عملية التحرر وقيادة حركة التقدم.

والصعوبة في هذا الميدان تعود إلى طبيعة العلوم الإجتماعية ذاتها : فهي واضحة غامضة قابلة للتأويلات والقراءات المختلفة : بسيطة معقدة، مركبة - مفككة، متناغمة - متنافرة، ذاتية - موضوعية، محلية - عالمية. فهي محصلة التجربة البشرية في وحدتها وتنوعها، في مختلف مراحلها المليئة بالحروب والصراعات العقائدية والحضارية، ورغبة الإنسانية الجامعة المتطلعة باستمرار، إلى التقدم، وفي نفس الوقت إلى السيطرة والإستحواذ والإنفراد والتفرد. إنها محصلة التراكم الثقافي الحضاري الإنساني في صيرورة إبداعاته وتفاعلاته، بما فيها من تقاطع وتضارب وتكامل ؛ يتصارع فيها الثابت مع المتحول، التجديد مع التقليد، في حركية المجتمع الدائمة. ثم إنها في النهاية موقف : اختيار بين المنغلق والمتفتح، بين الأحادية والتنوع - بين الرجعي والتقدمي، بين اليمين واليسار. إنها جدلية الإنسان المستمرة فردا ومجتمعا، فيها يختلط القديم بالجديد، الرديئى بالجيد، المعقول واللامعقول، اختلاف المدارس، والمناهج، والسياسات والإستراتيجيات والنظم والفلسفات والإيديولوجيات والمصالح. وكل هذا يتطلب معرفة واسعة بكل هذا، وعقلا نقديا حادا يتميز بالذكاء والقدرة على التحليل والشجاعة في اتخاذ المواقف، حتى يمكن التدقيق والفرز في هذا المحيط المتلاطم بأمواجه المتضاربة، بما فيها وما يصابها من رياح وعواصف وخصوصيات، ويحتفظ، في نفس الوقت، بالدقة العلمية، والروح الموضوعية العقلية العقلانية، وبالمنهج العلمي الصارم. من أجل هذا كانت محل اهتمام خاص، بل مصدر قلق من عدم التوفيق في الإختيارات الصحيحة، لما يترتب عنها من نتائج على مصير الثقافة الوطنية وتكوين المواطن، والحفاظ على زخم الثورة في اختياراتها السياسية والإجتماعية المتجددة المحصنة ضد الجمود والدوغماتية، وما تفتححه من آفاق جديدة متجددة أمام المجتمع وفي صيرورة ترقيته وازدهاره.

وكان هذا الإهتمام الخاص الدافع الرئيسي إلى توسيع النقاش وتعدد المشاورات للشخصيات العلمية المختصة في مختلف التيارات ؛ فبالإضافة إلى الفرق الجامعية المختصة، وقعت مشاورات مع مختصين باحثين جامعيين من بلدان مختلفة من العالم العربي وأوروبا وأمريكا

اللاتينية. فقد عقدت ندوة دولية حول العلوم الإجماعية : اتجاهاتها، مناهجها، أدواتها. وندوة دولية مع المعهد الإيطالي لعلم الإجماع وندوة مع خبراء أساتذة عرب. وخصصت لها دورة خاصة للمجلس الوطني للبحث العلمي، زيادة على الندوات الدولية التي كانت تعقد في الجزائر حول قضايا التنمية والتحرر.

وفي إطار البحث عن منظومة للعلوم الإجماعية عصرية عقلانية نقدية مترابطة منسجمة وقع التركيز على معاهد اللغة والثقافة العربية في الجامعات المختلفة باعتبار الدور الذي يقوم به خريجون هذه المعاهد في ترسيخ المعرفة الإنسانية العامة وتكون الشخصية لدى طلاب الثانويات العامة والتقنية كإساتذة في مختلف الفروع، وكمنتجين للثقافة ومنشطين لها. وكان التوجه أن تكون تلك المعاهد مصدر الإشعاع الرئيسي : المحرك والموجه والمنسق للدوائر التي لها علاقة بالتكوين في العناصر المكونة والمبدعة للثقافة : مثل قسم اللغات والآداب الأجنبية، وفروع الفلسفة الخاصة بالتيارات الرئيسية التي أثرت في الآداب والدراسات الأدبية الإنسانية من أفلاطون إلى البنيوية والتفكيك مروراً بالوجودية والماركسية والمثالية الألمانية وكذلك اللسانيات المرتبطة بالدراسات الأدبية في أحدث مناهجها ومدارسها. وقد أحدثت تخصصات جديدة مثل اللسانيات بشتى فروعها، نظرية الأدب، والأدب المقارن، مع تخصيص حصص هامة للآداب العالمية الحديثة والمعاصرة.

ونشير هنا إلى ما يثار الآن حول اللغة الأمازيغية، إن هذه اللغة وضعت في حينها في إطارها الصحيح ضمن إنشاء دائرة كبرى للثقافة والفنون الشعبية في معاهد اللغة والثقافة العربية تدرس فيها اللغة الأمازيغية بكل تفرعاتها وكذلك اللغة الشفاهية الدارجة العربية مع دراسة الأدب والفنون الشعبية في جميع مناطق القطر الجزائري، بجميع أشكالها وتعاييرها.

وكما هو معروف وهذا يقره علماء اللسانيات والمختصون في الآداب والفنون الشعبية، أن الجزائر برقعها الواسعة ويتنوع عاداتها وتقاليدها وإبداعاتها اللغوية والفنية من أغنى البلدان في هذا الموضوع ومن أكثرها ثراء وتنوعاً. وهذا لا ينبغي أن يكون مصدر إزعاج أو اختلاف إلا في ابتكار الدراسات والمناهج. فهذا الوضع هو مصدر قوة متفرعة أكثر منه



موضوعا للمنازعات والتناحر ؛ إنها مسألة تتعلق بالإدراك العلمي الفكري الثقافي الفلسفي أكثر منها بالمنحى الإيديولوجي الذي قد يجرنا إلى إثارة نعرات جهوية أو عرقية. وبالتأكيد لو أخذ هذا الموضوع مأخذ الجد في الوقت الذي شرع فيه في تطبيق إصلاح التعليم المالي لكنا تجنبنا الكثير من المشاكل المأساوية والتوترات التي قد تدفعنا باتمكاساتها السلبية نحو المجهول.

كما تجدر الإشارة إلى عدد من المشاريع الهامة كانت في مخطط وزير التعليم العالي والبحث العلمي، محمد الصديق بن يحيى، منها: معهد أو مركز للدراسات المغاربية الأندلسية بتاريخها وثقافتها وحضارتها، باعتبار أن هذه الدراسات ستمكّننا من إعادة بناء التاريخ الوطني في تعامل الجزائر بمحيطها المباشر، حيث أن الجزائريين كانوا حاضرين بقوة في صناعة الأحداث التي جرت في هذه المنطقة الواسعة مشاركين فاعلين في صراعاتها وإبداعاتها الفكرية والحضارية. ثم إن هذه المنطقة المتوسطة أكثر المناطق الجغرافية تفاعلا بين الأفكار والثقافات والعلوم والحضارات. فقد كان لها التأثير المباشر على أوروبا ومن خلال أوروبا على العالم عندما كانت الحضارة العربية الإسلامية الحرة المتفتحة الإنسانية المتسامحة في قمة ازدهارها فكريا وفلسفيا وأدبيا وفنا وعمرانا. إن هذه الدراسات من شأنها إعادة التوازن الحضاري الثقافي بيننا وبين أوروبا على أساس التكافؤ والتكافل والتبادل الحر المنتج. وأخيرا فإن تراث هذه المنطقة على أهمية تنوعه وعالميته ما يزال ميدانا بكرًا ومجهولا معظمه.

إنشاء معهد أو مركز مختص بقضايا التحرر تمس قضايا الكفاح من أجل الاستقلال، والمسائل التي تعترض هذا الاستقلال الناشئ ؛ كقضايا الحكم والتنمية بمشاريعها المختلفة، ومواجهة البلدان المستقلة لمختلف أشكال الاستعمار الجديد وعلاقاتها بالبلدان التي كانت تستعمرها، ومجابهة التأثيرات السلبية لاستعمارها، مشاكل النخبة الجديدة. وضع البلدان المستقلة حديثا ووضعها في خارطة العالم الجديد. وكانت هذه الفكرة الحيوية وراء المشروع نابعة من طبيعة الثورة الجزائرية التي هي مشروع تحرري شامل. وكان اقتناعنا، وما يزال، أن مشروع الثورة ليس

مشروعاً مرحلياً، وأن عملية التحرر الكامل قضية معقدة وصعبة، ولا تنتهي إلا عندما تحقق الجزائر تقدمها في الميادين الحيوية : في العلم والتكنولوجيا والثقافة والإقتصاد، مما يؤهلها، فعلاً، للدفاع بكفاءة عن استقلالية قرارها الوطني وإخراج المجتمع من التخلف، وهذا يعني التجديد الدائم للثورة في أفكارها ومناهجها ووسائلها. في هذا الإطار يتم تنظيم "سيمينار" مفتوح ومنتظم حول الثورة الجزائرية، في أفكارها ومبادئها وتجديدها، وربطها بالأجيال المتلاحقة. الثورة في مشروعها الإستراتيجي التتموي التحديثي الوطني. يسمح "السيمينار" بالمشاركة الواسعة لإطارات الثورة الفاعلين في معركة التحرر من أجل الإستقلال التام والكامل، وللإطارات الفاعلة المشاركة في معركة التنمية، وخلق حوار دائم بين التيارات والإجتهاادات المختلفة، وبين الأجيال، حتى تكون الثورة محمية من الأحادية ومن الجمود والدوغماتية المدو الأساسي لكل مشروع تاريخي في حجم الثورة الجزائرية.

قبل إنهاء هذا الفصل، نؤكد على الأهمية الخاصة التي أوليت لقضية التعريب في مشروع إصلاح التعليم المالي، لاسيما في السياق التاريخي الذي كانت فيه اللغة الفرنسية مهيمنة على الجامعة. فبالإضافة إلى التركيز على دعم وتجديد معاهد اللغة والثقافة العربية، فقد اتخذت قرارات محدودة في العدد ولكنها ذات بعد استراتيجي من شأنه أن يحل قضية التعريب على مستوى لغة التدريس وعلى مستوى لغة البحث. وكانت هذه القرارات كالتالي :

1- جميع الطلبة الذين يدرسون باللغة الأجنبية لا يمكن لهم الحصول على شهادة التخرج إلا إذا كانوا قادرين على استعمال اللغة العربية في مادة تخصصهم.

2- لهذا الغرض خصصت ثلاث مائة (300) ساعة موزعة على سنوات التدرج، ورفعت أجرة الساعة الإضافية إلى الضعف (ساعة عربية تقابلها ساعتان باللغة الأجنبية).

3- تعريب 'جميع المواد العلمية لشهادة الليسانس الخاصة بالأساتذة الموجهين إلى التعليم الثانوي، ولأهمية هذا القرار كلفت الفروع الخاصة بالعلوم المعربة بإلقاء دروس العربية للطلبة الذين يدرسون العلوم باللغات

الأجنبية. كما كان عليها أن تقوم بحصر المصطلحات العلمية العربية، وإنشاء بنك لها. وقد تم الإتفاق مع الأصدقاء السوريين للتعاون في هذا الموضوع لما لهم من خبرة في تدريس العلوم بالعربية وفي الترجمة للمراجع الأجنبية، على أن يتسع هذا التعاون إذا أمكن ليقية الدول العربية، ووقع الإلحاح على الإستفادة من الأساتذة العرب الموجودين في الجزائر.

وكان الهدف من هذه القرارات الثلاث الوصول إلى حل لغة تدريس العلوم على مستوى التدرج على أن يستمر العمل فيما بعد، لحل لغة التدرج بإنشاء مؤسسة كبرى لترجمة العلوم من مختلف اللغات إلى اللغة العربية.

أما بالنسبة للغات الأجنبية عموما، فالمفروض، حسب برنامج التعليم العام، أن الطالب الذي يصل إلى الجامعة يكون مؤهلا لمواصلة الدراسة الجامعية بلغتين على الأقل، وأن تكون الجامعة، إذا أمكن، ثلاثية اللغات : العربية، الفرنسية الإنجليزية، مما يجعل الجامعة، بطلبها وأساتذتها، أكثر تفتحا واندماجا، على أن لا تكون هذه الثلاثية معزولة في أقسام ؛ بل أن تكون مندمجة في كل التخصصات.

ونشير هنا إلى أنه لأول مرة تضم اللغة الفرنسية إلى معهد اللغات الأجنبية كغيرها من اللغات بعد أن كانت اللغة الأساسية في الجامعة. وكان مفروضا على الطلاب الجدد المرور بسنة تحضيرية باللغة الفرنسية وكان يشرف على معظمها، أساتذة فرنسيون. وقد أثار هذا القرار عدة مشاكل في تلك السنة بالنسبة للتعاون الجزائري - الفرنسي في الميدان الجامعي.

فبطبيعة الحال أن مشروعا ضخما مثل مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع طموح مبني على تفكير منهجي عقلاني استراتيجي لا يمكن أن ينجز في البرامج البداغوجية المحدودة في المادة والزمن، ولا يمكن أن يتحقق بصفة معزولة، وإنما يتحقق - وكان هذا هو الهدف من تخطيطه - ضمن المشروع الوطني الثوري التحديثي الموجود في رحم ثورة أول نوفمبر المجيدة، وفي مقدمة أهدافها الرامية إلى استرجاع السيادة الوطنية كاملة، وإخراج الجزائر من التخلف، ووضعها في قاطرة العالم المعاصر، ودمجها في حركة التقدم الهائلة التي تتجزها

البشرية المتطورة. كان المفروض أن ينجز هذا المشروع في محيط حركي عام، يشمل البحث العلمي والحركة الثقافية، وتطوير المنظومة التربوية العامة، في منظومة عامة منسقة ترمي إلى تكوين عقل حديث حر، يمتلك المعرفة الصحيحة وروح النقد والتقييم : عقل مبدع متفتح يقود حركة المجتمع وينبني حضارته. ٠

وكما توقف المشروع الصناعي الوطني بفعل الردة الرهيبة، تقهقر مشروع تطوير الريف وإخراجه من العزلة والتخلف، تقهقر مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي. إنه كيفما كان مستقبل النظام في الجزائر واتجاهاته المختلفة، فإن مستقبل الجزائر المأمون والكامل، كما يطمح إليه المجتمع الجزائري، يبقى مرهونا بإنجاز تلك المشاريع الإستراتيجية الكبرى : تصنيع الجزائر، وإخراج الريف من التخلف، تحويل الجزائر إلى قوة علمية تكنولوجية ثقافية عصرية. قد نختلف في الطرق والمناهج، ولكن النضال الوطني المشترك ينبغي أن يقودنا جميعا إلى تحقيق هذه المشاريع الحيوية. ونعتقد أن رسالة ومهام الأجيال الجديدة التي يعينها المستقبل الذي تعيش فيه تتمثل في تحقيق المشروع الوطني التحديثي الشامل. وينبغي أن يكون هذا المشروع المصدر الرئيسي لتجديد الثورة هي كل جيل، على كل جيل أن يحدث ثورته في إطار الأهداف الكبرى لثورة نوفمبر المجيدة.

## الثقافة صياغة الأمة

أصبحت الأمة الجزائرية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن، بأورام خبيثة قد تكون قاتلة إذا لم يقع التخلص منها بصفة نهائية، ويأسرع وقت، وقبل فوات الأوان، وحتى لا تؤدي بنا إلى هلاك مؤكد ؛ ورم الحكم المتهري العاجز عن اتخاذ أية مبادرة تاريخية حاسمة تخرجنا من الأزمة، ولا تترك المجال خارجه للبحث عن مبادرة تكون ناجعة ؛ ورم سياسة التخلف وممارستها بعناد، داخل السلطة وخارجها ؛ ورم اقتصادي لم يجد طريقه إلى النهوض، رغم كل المحاولات المتكررة، منذ أن تخطينا عن شبه اقتصاد اشتراكي واتجهنا نحو الإقتصاد الليبرالي المفتوح بدون ضوابط. ورم المضاربة والرشوة، وآفة اللامبالاة العامة ؛ ورم اليأس والإحباط، وانسداد الأفق أمام وجود علاج شاف للوضع القائم. يضاف إلى هذا الورم الإجتماعي المتعفن. وأخطر هذه الأورام، بدون شك، الورم الثقافي الذي يعتبر بمثابة فساد الدم العام. لقد أصبح هذا الوضع متفشيا بارزا في كل الأوساط الراحبة والخامسة. وكأنه الوياء العام. والشعور باستمرار هذا الحال، وكأنه قدر محتوم هو الغالب .

ومهما يكن الأمر، فعلى كميتمع وأمة، أن نرفض هذا الأمر الواقع، وأن لا نستسلم، وأن نتصدى له، بكل ما أوتينا من عزم وإرادة وتصميم، لأننا أولا بشر، ولأن أي وضع، مهما كان مستعصيا، له أسبابه القريبة والبعيدة، وأن الخروج منه في كشف هذه الأسباب وتبنيها واستئصالها كأورام خبيثة فتاكة. ففي الوضع الإنساني، والمصير الإنساني ليس هناك قدرا مقنونا محتما دائما، وأن حركة التاريخ الإنساني، كله، كمجتمعات وأمم،

هو في تفسير تلك الأوضاع المعقدة الحبيسة، وأن إرادة الإنسان كفرد ومجتمع وأمة، كانت دائما هي المنتصرة. فالإنسان صانع مصيره، وعلينا كبشر أن نغير مصيرنا بتغيير نقوسنا، وبياراتنا برفض الإستسلام للأمر الواقع، والبحث عن بدائل جذرية أكثر حرية وتفاعلا وإبداعا، تخرجنا، كإرادة وطنية جماعية متجددة ونشطة، من الأزمة القاهرة التي تأخذ بخناقنا. بدائل جديدة تحقق لنا أمن الإطمئنان، تضع أساس الإستقرار المتين المبني على حقائق مترسخة، لا تعصف بها الأعاصير، كيفما كانت قوتها، وتخلصنا نهائيا، من الأورام الخبيثة. وبدون شك، فإن مصدر فيروسات تلك الأورام يترسخ في القضية الثقافية.

إننا هنا لا نعالج الثقافة كبنية مستقلة ؛ أو موضوع خاص ؛ فكري، فني، إبداعي له أصوله وقوانينه الداخلية والخارجية ؛ فهذا موضوع آخر ؛ إننا نعالج الثقافة السياسية وسياسة الثقافة في علاقتهما، كنسيج متشابك بالمجتمع والحكم والثورة، وبمسيرتنا الوطنية العامة. فالثقافة هي البناء الأساسي في استراتيجية أي نهوض وطني اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي. باختصار هي أساس البناء الحضاري الخاص بكل أمة. إنها قاعدة التثقيف السياسي العميق الذي بدونه لا يمكن أن تبنى السياسة كعمل استراتيجي بعيد المدى. وأن البديل عن هذا التثقيف المعقلن لا نحصل إلا على الممارسة السياسية المتخلفة القصيرة المدى، كما يتجسد ذلك بوضوح في ممارستنا للسياسة وتسيير مقاليد الحكم مما أوصلنا إلى عنق الزجاجة ؛ وجعل القضية الوطنية تطرح من جديد بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، وكرست الفوضى المتحكمة التي أصبحت تشكل الكماشة الخائفة لكل شرايين الحياة، متسببة في بعترة وتحطيم قدراتنا المادية والبشرية، وفرضت علينا قانون العيب العام.

لقد فشلنا بعد الإستقلال في تشكيل وبناء مشروع وطني تعديثي ثوري يكون في حجم ثورة أول نوفمبر بما حققته من انتصار كامل باسترجاع سيادة اغتصبت وانتهكت وأهينت من طرف عدو شرس محتل، وبما فتحتة من إمكانيات هائلة أمام تطور المجتمع وإخراج البلاد من التخلف، وبما شكلته في وقتها من مرجعية شكلت أحد مرجعيات العالم المعاصر

النضالية من أجل التحرر والإنعتاق من التخلف، وتحرير إرادة الإنسان وتخليصه من الجمود والتقليد والتخلف. كل ذلك بسبب غياب رؤية ثقافية عميقة شاملة تكون أساسا لقيادة البلاد في إطار مشروع وطني تحديثي منسجم. لقد تركنا التخلف الذي تكرر من عهود الإقطاع، ومن سياسة التجهيل والتفقير والقمع التي مارسها الإستعمار الفرنسي لأكثر من قرن وربع. تركنا هذا التخلف يهيمن علينا كنظام حكم وسلوك تسيير للشؤون العامة، وأعاق مجتمعنا عن التطور والإرتقاء إلى المجتمعات الحديثة.

فالثقافة كانت العلامة البارزة لهذا القشل. فالثقافة عندنا بلا عنوان : لا توجد عندنا حياة قوية معتبرة مؤثرة ترعى الثقافة : توجه ونشرف على تميمتها ؛ فلا وزارة قارة ؛ فالثقافة إما مندمجة بوزارة الإعلام أو السياحة أو منعدمة، موزعة بين إدارات مهمشة هنا وهناك ؛ وهي إدارات بيروقراطية أكثر منها أدوات لدفع الإبداع الثقافي ونشره. لا يوجد عندنا مجلس أعلى للأدب والفنون مثل ما هو الحال في مصر مثلا. كما لا توجد مجالات دورية جدية تكون منبرا للحوار والإبداع وأداة للتوير وقيادة الفكر. المؤسسات الخاصة بالمرسح والسينما والكتاب، قد تفككت في صمت أمام ضريات الأزمة الإرهابية وضغط الهيئات المالية الدولية. لقد كان لنا مسرح قوي فتهقر، وتراجعت السينما الجزائرية التي كانت تبشر بازدهار مؤكد لولا الردة التي عصفت بكل شيء. لا توجد قنوات إعلامية تثقيفية، ولا أندية أو جمعيات أو ندوات منتظمة ؛ تكون ساحة ومدرسة لتكوين المثقفين الناشئين. فأجهزة الإعلام الرسمية عقلت ؛ فلا هي قادرة على معالجة المتغيرات الجديدة في أبعادها الفكرية والسياسية، ولا هي قادرة على الدفاع عن المبادئ والنظام الذي تكونت فيه. لقد أصبحت بدون لون ؛ رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات ؛ كما إنها أسيرة النظام الذي يسمح بهامش من الحرية لأجهزة الإعلام الخاصة ؛ نقول أجهزة الإعلام الخاصة ؛ وليست المستقلة، لأنه لا يوجد إعلام مستقل منذ أن اندلعت الحروب الأولى والثانية والحرب الباردة في القرن الماضي. ومنذ أن بدأت معالم النظام العالمي الجديد ؛ الذي يبدو من مؤشرات الأولى أنه لا يقل عنفا وصراعات وفوضى عن القرن الماضي، بأدوات أكثر تقدما تقنيا ؛ وأشد فتكا بالإنسان، وأخطر إجحافا بالنسبة

للقضايا الاجتماعية والإنسانية، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتخلفة : الأمر الذي سبب على النزاعات العرقية والدينية والفتن الداخلية. ففي جرائدنا الخاصة : رغم تعدد عناوينها، والإمكانيات المادية التي تتوفر لدى بعضها، فإن ما تكرسه للثقافة يعد هزئاً، ولا يرقى إلى الرسالة الثقافية الكبرى التي من المفروض أن تحملها أية جريدة جادة لها مسؤولية في توفير المجتمع : زيادة على وظيفتها الإعلامية المهنية الممهودة. بل نستطيع أن نقول أن ما يميز صحيفة عن أخرى هو الرسالة الثقافية الفكرية والإنسانية التي تحملها. فكل جريدة جادة هي مدرسة : هي جامعة مفتوحة ومتحركة. نأمل أن يترسخ هذا التوجه لدى صغفنا الجادة، خاصة أم عمومية.

وفي هذا السياق، سياق انعدام المشروع الثقافي الناتج عن فشلنا في تأسيس المشروع الوطني الثوري التحديتي. لا توجد قاعدة واسعة لإنتاج وتوزيع الثقافة : ولا مؤسسات لتكوين القائمين على الثقافة من تقنيين ومنشطين وناشرين وكتبيين، ولا أقول تجاراً للكتب : إنني أهضل كلمة الكتب التي تربيها عليها على التاجر : فلدينا تجار كتب وليس لدينا كتبيون مدركون لخطورة هذه المهنة وأهميتها. وينطبق هذا على الناشرين، فدور النشر الكبرى أكبر من جامعة : بل إنها هي التي تفذي الجامعات : بل إنها، ولا سيما في مجال الفكر والسياسة والعلوم الاجتماعية عموماً، هي التي تفذي الجامعات، وتدفعها إلى التطوير ومواكبة المستجدات.

وكما في السياق نفسه، لم تتكون لنا جمعيات أو اتحادات كبرى للثقافة والفنون تحمي الثقافة والإبداع، وبالتالي المثقف والمبدع من هيمنة السلطة وما في المجتمع من جمود.

وعندما لا يكون للثقافة عنوان : فلا البلاد ولا الدولة ولا الأمة لها عنوان يميزها في أزقة ضيقة مظلمة في مدينة عالمية مكتظة بالسكان ومتشعبة المسالك. لقد كانت الثقافة عندنا بدون عنوان : لأن المشرقيين على الدولة وعلى شؤون الثقافة لم تكن لهم دائماً عناوين واضحة تميزهم إلا ما ندر. وما ندر بقي في زوايا مغلقة طمست أطماع الجهل والتخلف. إن غياب المشروع الثقافي يعني غياب المرجعية في دولة



ناشئة. وأمة تتطلع إلى النور الذي تضيئه نخبة متميزة بارزة لها التأثير الفعال في المجتمع. ولأسباب عديدة، وأكثرها معلوم، لم تتكون هذه النخبة الحرة المتحررة المكونة للرأي العام الوطني : الرأي العقلاني المستنير ؛ وليس الرأي الدعائي في بلادنا.

ففي مقدمة هذه الأسباب ومن أقواها، تراكم التاريخ القاسي، المأساوي، في غالب الأحيان التي مر على بلادنا وكان الشعب الجزائري ضحية له. فنتيجة الغزوات الأجنبية المتكررة والمتعددة الأجناس، ونتيجة ظلم وقمع الحكام المحليين الذين كانوا يتشكلون في الغالب نتيجة لتلك الغزوات ويتأثيرها السلبى كأنظمة خاضعة أو تابعة إلا ما قل، وهو استثناء. وكون بلادنا كانت معبرا للحركة بين المشرق والمغرب والأطماع الشمال وغزواته. ونتيجة لهذا التاريخ القاسي الظالم والمظلم، والذي طبع حياتنا العامة بالإستقرار وتسارع تغيير الحكام، لم تكن لنا دولة مركزية قوية، لها عاصمتها المشقة والهامعة والدولة التي قامت هنا وهناك في تلمسان أو بجاية أو في الهزائر الوسط، لم تتح لها مدة الإستقرار الكافية لتعمر وتتج. مع ملاحظة أن الفترات القليلة والمتقطعة التي كانت تتمتع فيها بالإستقرار النسبي كانت تنجز مآثر حضارية كبرى ؛ وكانت عواصمها عواصم علم وثقافة وحضارة. مع ملاحظة أخرى أكثر أهمية : أن الجزائريين كانوا دائما وعلى مر التاريخ في قلب الأحداث كفاعلين مؤثرين ؛ بل في عدد من الأحيان كان تأثيرهم حاسما. أنشأوا الدول والعواصم وكانوا حكاما فيها. بنوا الأزهر وعمروا القاهرة، حكموا في القيروان ؛ وفي مراکش والأندلس قرونا بأكملها، وكان العلماء من أصل جزائري في كل عواصم الثقافة العربية الإسلامية وحتى في العواصم الأوروبية. وحتى الدولة التركية التي كانت تسيطر على التراب الجزائري العالي، وتتحكم في حركة البحر الأبيض المتوسط، لم تكن عاصمتها الجزائر عاصمة بتونس. وإلى الآن في الجزائر المستقلة وبعد ما يزيد من أربعين سنة من الإستقلال، لا يمكن أن نتحدث عن عاصمتها كعاصمة ثقافية بما تحمله الكلمة من معنى.

لقد كانت الجزائر على مر عصور التاريخ معبرا ومساحة للجحروب لمن يريد الغلبة والنفوذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط جنوبه وشماله.

وكما الدولة الجزائرية في عهد الحكم التركي فإن دولة الموحدين التي أسسها الجزائريون وكانت تستحوذ على كامل شمال إفريقيا من برقة إلى المحيط الأطلسي نقلت عاصمتها إلى مراكش ولم تزرع الثقافة في الجزائر كما زرعتها في الأطراف تونس والمغرب. وتركت الجزائر ساحة للحروب. وحاول الأمير عبد القادر أن يقيم عاصمة في تيمقاد " يتوحد الجزائريون حولها " فلم يفلح بسبب الحرب الشرسة التي شنها الإستعمار الفرنسي على بلادنا. لقد كانت الثقافة عندنا دائما من اختصاص الزوايا والربط وبعض المراكز العلمية التقليدية التي كانت تنشأ هنا وهناك، ونادرا ما حظيت الثقافة من طرف القائمين على الحكم، إلا ما ندر، وهو استثناء.

ثم جاء الإستعمار الفرنسي في منمطف تاريخي حاسم. كانت أوروبا الغرب القريبة منا مندفعة في بناء العالم الحديث ؛ معتمدة على نتائج الانقلابات العلمية التجريبية والفكرية العقلانية المتحررة التي أحدثتها النهضة وعصر التنوير التي أخرجت العالم الغربي من القرون الوسطى ؛ قرون التعصب والإنغلاق الديني والفكري، إلى العالم المعاصر ؛ عصر العقل والعلم والحرية والفكر، والإندفاع نحو التوسع الإستعماري والإقتصادي وتوسيع النفوذ على حساب الشعوب التي توقفت عن النمو والتطور وبقيت أسيرة الجمود والتخلف ؛ بما فيها الشعوب المربية الإسلامية ومنها الجزائر التي كانت في مقدمة البلدان التي طالتها الإستعمار البغيض، والتي كان يمكن لها، وهي في قلب أوروبا، وفي قلب أحداث البحر الأبيض المتوسط، أن تتخرط في حركة التقدم والمعاصرة الحديثة لو أن الصلة مع الغرب، كانت صلة تفاعل وتبادل، ولم تكن علاقة استعمار متسلط عنصري اعتمد على سياسة التجهيل والتفقير والقمع إلى حد الإبادة الجماعية. فبالإضافة إلى الطابع الإستعماري العنصري للإحتلال الفرنسي، فقد كانت عناصر هذا الإحتلال الإستيطاني مكونة من عصابات مغامرة مرتزقة جاهلة متخلفة من حثالة شعوب أوروبا، وبقيت متخلفة حتى خرجت من الجزائر ؛ رغم طول المدة التي جثم فيها احتلالها. وإن كل التحويرات التي أحدثتها كانت تحويرات شكلية، وباستثناء تكوين نخبة متوسطة رديفة لتسيير شؤونها ؛ فإن الأغلبية

الساحقة من السكان بقيت أسيرة التخلف الذي فرض عليها . لقد وضعت سلطات الإحتلال كل الحواجز أمام أية فرصة لتطور المجتمع من داخله ولا من خارجه . وأهم حاجز : بالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية والثقافية المجنفة ، كان حاجز الثقافة بمعناها الحضاري الواسع .

وكان هذا الحاجز متجسدا في إيقاف النمو الثقافي الداخلي . لقد فرض حصارا قسريا جائرا على الثقافة الوطنية من الداخل . فقد عمل بانتظام ، وإصرار كذلك ، وحتى آخر وجوده المهيمن ، على ضرب أي موقع كيفما كان ، وفي أي مكان كان لهذه الثقافة . سواء كان الأمر يتعلق بمراكز التعليم التي كانت منتشرة في كل مكان ؛ والتي فرض عليها رقابة صارمة ، حتى لا تكون على صلة بتيارات الحركات الإصلاحية الدينية ؛ ولا التيارات الفكرية والأدبية والسياسية الجارية في المشرق العربي أو في بلدان إسلامية أخرى ؛ وممنوعة من الإتصال بالحركات السياسية الوطنية وغير الوطنية . فبقيت محصورة في التيارات والمواضيع التقليدية التي بقيت معدودة ومنغلقة ، مقتصرة على الفقه التقليدي ؛ سيدي خليل أساسا ، وعلى بعض كتب النحو ، الأبروميتو وابن عاشر ، ألفية ابن مالك ، وبعض مواضيع المنطق الشكلي الكلاسيكي . ولم تكن تتوسع في الدراسات اللغوية الأدبية البلاغية الفلسفية التفهيمية الموسعة كما هو الشأن في المراكز العربية الإسلامية العريقة مثل الأزهر ، والزيوتنة ، والقرويين . وعندما بدأت مدارس جمعية العلماء ومدارس الحركة الوطنية المستقلة تتوسع وتربط صلتها بالمدارس والتيارات الجارية في المشرق فوبلت بشراسة من طرف سلطات الإحتلال ، حتى لا تندمج في الحركات السياسية وتتخطى في عملية التحديث الجارية في العالم . وهكذا ، بقيت الجزائر ، طيلة عهد الإحتلال الإستيطاني القمعي العنصري المتخلف ، منغلقة مفضولة عن تراثها العربي الإسلامي الحي بمدارسه الفقهية ، الفلسفية الأدبية الثرية ، ومفضولة عن التيارات التحديثية الجارية في بعض العواصم العربية : مثل القاهرة ، والشام الكبير ، وبغداد والقدس .

وفي هذا الحصار الثقافي الهمجي الخائق ، كان المستهدف الأساسي ومركز الثقل اللغة العربية باعتبارها التجسيد الكامل لشخصية ووحدة الأمة ؛ وباعتبارها الأداة الأساسية لإبداع وتطوير ونشر الثقافة الوطنية .

فبينما ضربت المؤسسات التعليمية الوطنية، وحوصر ما تبقى منها في أطر تقليدية جامدة وضمت اللغة العربية في أشد الخانات اختناقاً ؛ فقد أقصيت من ميادين الحياة العملية التي هي الأساس في إشعاع وتطور أية لغة باعتبارها المصدر الأساسي لحياتها ؛ أقصيت من الإدارة، ومن التعليم العام، ومن مصادر الثقافة والإعلام ؛ فاعتبرت لغة قديمة أجنبية ميتة تقريباً ؛ يدركها بعض المختصين في الإستشراق وفي الشؤون الأهلية بما فيها رجال الإستخبارات. وقد حاولت سلطات الإحتلال التي كانت تشرف على التعليم، وبعض الأطر المساعدة من الأهالي في أدنى المراتب استبدال اللغة العربية التي نشترك فيها مع بقية بلدان المشرق العربي، وتربطنا بالتراث العربي الإسلامي الغني بتنوعه ومصادره بلغة دارجة بسيطة شفاهية ؛ متوهمة وموهمة بأن مصير اللغة العربية هو مصير اللغة اللاتينية التي تفرغت عنها عدة لغات لاتينية مثل الفرنسية والإيطالية والإسبانية، وغير البلدان التي تعتبر نفسها وريثة للتراث الثقافي اللاتيني. وستفصل اللغة الجزائرية الدارجة عن العربية لتصبح لغة مستقلة، وللأسف الشديد، ماتزال أصوات ناشرة هنا وهناك، تدعو إلى هذا الإتجاه الذي لا صلة له بحقائق اللغة العربية وطبيعة تطورها عبر مختلف العصور ؛ والدليل على ذلك أن العربية هي اليوم أكثر تطوراً وتنوعاً وازدهاراً، رغم كل العراقيل التي تعترضها ؛ وهي عراقيل تقنية بيداعوجية إجرائية ؛ وقد تأخذ هذه العراقيل طابعاً سياسياً لدى فئة، وإن كانت أقلية، من مجتمعات المغرب العربي، المرتبطة باللغة والثقافة الفرنسية. فهذا القمع والحصار والتشويه الذي سُلط على اللغة العربية في التوجه والممارسة، كان بمثابة محاولة قطع جذور الثقافة الوطنية.

ورغم أن العديد من هذه الجذور ضربت ؛ فقد بقيت جذورها استعصت على الإقتلاع ؛ فبقيت محتفظة ببقائاتها، وهاهي تعيد اليوم لتلك الشجرة حيويتها وتفتحها .

والحاجز الآخر الذي كان عقبة أمام تطور الثقافة الوطنية وتطور الجزائر، وانخراطها في حركة تقدم العالم المعاصر، هو محاولة فرض اللغة الفرنسية قسراً على المجتمع الجزائري. وكان لهذا القسر عدة أهداف منها ؛ تحويل عملية الإحتلال الإستعماري إلى عملية إدماج

والحق، ومنع أي نمو وطني داخلي يستمد قوته ومصدره من تراثنا التاريخي الوطني الثقافي في امتداداته الواسعة والمتنوعة العتيدة الجذور عربية إسلامية إفريقية متوسطية ؛ في عملية تَشَتَّتَتْ لهذا الميراث الهائل الذي هو أساس قوة بقاء ونمو الجزائر وتحديد أهمية مكانتها في خارطة العالم الجيو لاتيني استراتيجي إلى ميراث لا تيني تركي بربري /بربري بالإصطلاح الإستعماري/ عربي تركي ؛ على أساس الفكرة التي عملت سلطات الإستعمار على ترسيخها، بأن الجزائر ليست شعبا ولا أمة ولكنها مجموعة من المتساكنين من مختلف الأجناس بما فيهم الفرنسيون الذين لهم الحق المطلق فيها باعتبارهم القوة المهيمنة في البلاد. وكان الهدف من كل ذلك، تحطيم الشخصية الجزائرية كأمة وشعب، والحيلولة دون أية إمكانية لاسترجاع الدولة الجزائرية المستقلة بخصوصيتها المتميزة وعزل الجزائر كلية عن العالم الخارجي ؛ بحيث تصبح اللغة الفرنسية هي الممر الإجباري لأي اتصال مع العالم. ورسخت في الأذهان بأن اللغة الفرنسية هي لغة الجزائريين. وعندما بدأنا نتصل مع الخارج على نطاق واسع أيام ثورتنا التحريرية كان مخاطبونا يندهشون عندما نقول لهم بأن الأغلبية المطلقة من الجزائريين لا تعرف اللغة الفرنسية، لأن سياسة التجهيل التي سلكتها سلطات الإستعمار ليبقى المجتمع متخلفا تحت قبضته الحديدية العنصرية لم تسمح إلا لأقلية محدودة جدا بالدخول إلى المدارس الفرنسية، كما كان مخاطبونا يتعجبون كيف أن إطاراتها المتعلمة باللغة الفرنسية لا تعرف لغات أجنبية أخرى غير الفرنسية ؛ وكيف أن هذه الإطارا لا تعرف لغتها الوطنية. وكنا نقول إن الحصار اللغوي الخطير كان متعدد الأبعاد ؛ حصار للغة العربية وللغات الأجنبية لتبقى الفرنسية هي السائدة، وحصار للشعب الجزائري وعزله عن العالم الخارجي الذي لا يخضع للإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية.

ويرغم ادعاء سلطات الإحتلال بأنها كانت تقوم بهذا الفرض اللغوي القسري بهدف التحديث والعصرية وتحرير المجتمع من الجمود الذي يمثله تراثه ؛ بحسب هذا الإدعاء، الذي يمثل عائقا نحو التحضر والإندماج في العالم الحديث، فإن نتائج هذا القسر كانت محدودة ؛ أولا لأن هدف الإستعمار كان التجهيل وليس التوير العام حتى ولو كان عن

طريق اللغة والثقافة الفرنسية لأنه كان مرعوبا من أية محاولة تمكن من أيقاظ ونشر الوعي الوطني ؛ والدليل أنه دخل في صدام مع بعض عناصر النخبة التي تكونت في المدارس الفرنسية، رغم محدودية مطالبها التي وصلت أحيانا إلى المطالبة بالاندماج في المجتمع الفرنسي. وثانيا بسبب المقاومة الشعبية في الجزائر العميقة التي اعتبرت تلك اللغة القسرية مرادفة للاحتلال الأجنبي، بكل ما يحمله من قمع وتسلط، ومسخ للشخصية ولفاء للهوية الوطنية المتميزة. وكانت الجزائر العميقة تعتبر اللغة العربية ؛ بجانب الإسلام والتقاليد الشعبية المحلية، عنوانا رمزيا متغلغلا في الوعي الشعبي لمقاومة المحتل.

ومع محاولات إعلاء متاريس هذا الحصار الثقافي المتعدد الأبعاد، وإقحام لغة وثقافة أجنبية مع ما تحمله من أنماط حياتية، فقد بقي عدد الجزائريين المتعلمين باللغة الفرنسية محدودا وقليل التأثير في المجتمع ؛ مع ملاحظة أن الكثير من هؤلاء المتعلمين كانوا يذهبون في أوقات مبكرة إلى مدارس جمعية العلماء وإلى المدارس الوطنية ؛ وكذلك إلى الكتاتيب القرآنية. كما إن هناك ملاحظة أخرى وهي أن هذه الفئة بقيت محصورة في مهن معينة محدودة في المستوى والتخصص. والعدد القليل الذي وصل إلى مستويات عليا كان في الطب والحقوق ؛ ولم يبرز جزائريون في الرياضيات والفيزياء والإقتصاد والفلسفة والسياسة ؛ وحتى الحقوق التي هي مصدر السياسة أو أحد مصادرها بقيت محدودة في إطار مهني يحد. ولهذا لم تبرز عندنا نخبة تحديثية تأصيلية كما هو الشأن بالنسبة لتونس والمغرب ومصر والشام مثلا لأن اللغة في تلك البلدان لم تحتل ولأن هياكل ورموز الدولة الوطنية بقيت قائمة.

ورغم هيمنة النخبة المتعلمة بالفرنسية في المدرسة الكولونيالية على الحكم والأجهزة الإدارية بعد الاستقلال، فقد بقيت أسيرة للروح البيروقراطية والمظاهر الشكلية، عاجزة عن القيام بعملية تحديث جذرية متجذرة، عديمة التغلغل والتأثير في المجتمع الواسع ؛ وسرعان ما تركت الساحة السياسية لتيارات شعبية لم تستكمل نضجها لحداثتها ؛ تميزت بالضجيج أكثر من الفعالية ؛ كما تميزت بالتقليد والمحدودية في التفكير ؛ فبينما هناك تيارات تتبنى العصرية والعالمية تفرق في النزعة الجهوية

والقبلية العرقية حتى الأذقان ؛ تذهب فئات أخرى تحت شعار الأصالة والهوية لتغرفنا في مجاهيل تقليدية خالية من التأسيس والإبداع لتجرنا إلى الخلف ليس سنوات وإنما قرونا بأكملها. وفي هذا الجو بين تيارات متعارضة متناحرة، مشبعة بالفل والكراهية تجمعها أصولية واحدة، بقطع النظر عن أصالة هذا وعصرنة ذلك، تولدت الأزمة الطاحنة الدامية التي نتخبط فيها والتي يريد الكل أن يحولها إلى صالح مجراء الأمن.

وهكذا دخلنا الثورة بدون نخبة، وخرجنا منها بدون نخبة ؛ ولا نريد بالنخبة منها الفئة المتعلمة ذات الشهادات العليا المتخصصة فقط ؛ وإنما نريد النخبة المنسجمة المتجانسة لتي تملك مشروعا أو المؤهلة لإحداث مشروع وقيادته بكفاءة في كامل الوضوح والشفافية. وفي غياب هذه النخبة تحول نظام الحكم إلى مجرد سلطة. وسلطة بدون مشروع وبدون نخبة قائمة تتحول إلى مجرد جهاز للحراسة يختلف ويتغير بحسب كفاءة الحراس ويقظتهم وغيرتهم على ما يحرسون ؛ إذا كان للحراس غيرة. وليس صدفة أن تتحول جبهة التحرير العملاقة في جزائر الثورة إلى جهاز.

كانت ثورة أول نوفمبر مبادرة تاريخية خارج النخبة الأصولية البيروقراطية بشقيها العصري والتقليدي. قام بها مناضلون أشداء بمستوى ثقافي محدود ؛ ولكن متشبعين بروح وطنية عميقة عالية ؛ متمرسين بالعمل النضالي الثوري المصمم ؛ المتميز بالتصلب في المبادئ، والصرامة في الانضباط الميداني، يدفعهم نكران الذات، والإستعداد للتضحية، معظمهم من أبناء الريف والعمال البسطاء والحرفيين في الأحياء الشعبية على هامش المدن. هذه الفئات التي كانت أكثر اكتواء بجحيم الإحتلال الأجنبي، ضحايا الفقر والجهل والأمراض الفتاكة ؛ المطحونة بالأعمال القسرية الشبيهة والمماثلة في أكثر الأحيان بأعمال السخرة في الأنظمة الإقطاعية المتخلفة الجائرة.

ومهما كانت بساطة هذه الفئات الخارجة من القاع، القادمة من مناطق التهميش ؛ وعدم تأهيلها للتعبير عن الثورة وتجسيدها في مشاريع متقدمة ؛ فإن وعيها العميق كان يحمل مشروعا ثوريا جنريا ؛ فلم تكن الثورة في هذا الوعي، حركة سياسية مطلبية محدودة في الزمن ؛ بل كانت

تمردا على العمل السياسي المطلبي ؛ كانت حركة استراتيجية ثورية جذرية مناقضة ومتعارضة مع استراتيجية الإحتلال، ناسفة لها من الأساس، أخرجت الجزائر من المجهول الذي أرغمه عليها المحتل إلى المعلوم الذي أراد لها أيناؤها الثوار، إلى مستوى العالم في أقصى وأوسع قاراته. حولتها من مستعمرة مخنوقة مغموعة ؛ من شعب لا اسم ولا هوية له في فلسفة المستعمر، إلى بلد ثائر وشعب متمرد ذي إرادة فلاذية مصممة ؛ وهوية بارزة تميزه عن المحتل وتدحره.

فكل ما ادعاه المستعمر من تحديث وتحضر خلال ما يقرب من قرن وثلاث ليس مجرد أكذوبة كبرى فحسب ؛ ولكن جريمة نكراء ستبقى عارا في تاريخ الأمة الفرنسية ؛ جريمة من جرائم الإستعمار ضد الإنسانية ؛ بما ارتكبه من عمليات إبادة متلاحقة عبر حقبة وجوده الظالمة.

وستكتشف قطائع هذه الجريمة كلما تقدمت البشرية في وعيها الحضاري، وضميرها المستيقظ ؛ وستبرز نتائجها للعالم بقدر ما يكتشف من الوثائق والشهادات التي مازال في الكتمان ؛ وستظهر يوما، مهما كانت مهارة وخداع الذين يريدون إخفاها. وقد بدأت تخرج إلى السطح صور جزئية من أعمال الإبادة والتعذيب ضد المدنيين الذي مارسه إدارة الإحتلال وأجهزتها الإجرامية بما فيها التنظيمات الفاشية العنصرية للمعمرين المنضوية تحت ألوية اليد الحمراء "والمنظمة السرية" الأواس".

لقد كان يمكن للجزائر التي كانت على مشارف أوروبا أن تتخبط في عملية التحديث بما كان لها من صلات بتلك القارة لولا وجود الإستعمار الذي أوقف حركة نموها الذاتي وتحركها نحو المعاصرة.

فتورة أول نوفمبر لم تفسد استراتيجية الإستعمار الرامية إلى سحق الذاتية الجزائرية فقط، بل كانت، بما عبرت عنه عبقرية الشعب الجزائري المتميزة، منعطفا تاريخيا حاسما ؛ وإنجازا استراتيجيا فريدا.

وفي الجوهر كانت إنجازا ثقافيا رائعا بما فتحت أمام الأمة من آفاق وإمكانات للتغيير في اتجاه التحديث والمعاصرة المرتكز على استرجاع السيادة وترسيخ الهوية. لقد أعادت هذه الثورة ذات البعد الثقافي الكامن للشعب الجزائري هويته وشخصيته المتميزة ؛ وأعادته إلى منابعه



الأصلية الأصيلة بإعادتها إلى محيطها الطبيعي العربي الإسلامي الأمازيغي الإفريقي المتوسطي في مشاركة حيوية نشيطة في كل الاتجاهات. كما دفعت الجزائر إلى الإنخراط في الحياة الدولية : مشاركة الإنسانية في نشاطها : مدافعة عن مبادئها وقضاياها العادلة النبيلة. فلم تعد الجزائر للإنخراط في حركة التاريخ المعاصر كمجرد رقم إضافي في حياة الأمم المتحدة، بل عادت بما تمثله من ثورة إنسانية عميقة تبنتها وأيدت نضال شعبها شعوب الأرض قاطبة في جميع القارات.

لكن السؤال القلق المقلق : الحائر المحير، كيف أن ثورة بهذا الحجم وبهذا البعد الإنساني : ثورة شعبية متجذرة تحمل مشروعاً كاملاً للتحرر والتقدم : وتتطوي على إمكانيات هائلة للتغيير، أن تصل إلى هذه البردة الرهيبة التي نعيشها : لماذا انهزمت الثورة في مسيرتها بعدما حققت الانتصار الكبير على قوى الاحتلال. هل هي هزيمة نهائية أم نكسة عابرة، هل تتحول ثورة أول نوفمبر العظيمة : بما فيها من تضحيات جسيمة، إلى مجرد حكاية مثل ثورة الأمير عبد القادر، وأحمد باي وغيرها من الثورات المتتالية. هل تنهزم ثورة عملاقة بهذه السهولة : هل هي لئنة التاريخ : أم قصر ذاكرتنا، أم عدم قدرتنا على النفس الطويل : هل الثورة مخدوعة أم خدعت : هل كان الخلل في بنيتها أم الطارئ الخارج كان أقوى منها : هل نحن بالفن في إعطائها معنى أكثر ما فيها كمجرد حركة تحرير عادية جاءت في جملة حركة التحرر العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهل نغلق القوس عند هذا الحد، أم هناك جذور في الأعماق، جذوة لاهية ماتزال كامنة. وهل من تلك الجذور تثبت مرة أخرى شجرة عملاقة تقاوم الزمن والعواصف، مثل أشجار الأرز والزيتون في الجبال وشجرة القطم في أعماق وديان الصحراء. وهل يبرز من تلك الجذوة شعاع ينير لنا الطريق.

أسئلة متعددة متنوعة ملحة تطرح نفسها على الأجيال المختلفة، وتشكل هما مقلتا بالنسبة للحاملين لهموم البلاد في وجدانهم، القلقين على المصير المعرض لمختلف الاحتمالات الكل منها يؤدي إلى الأسوأ إذا بقينا نسير في هذا التخبيط. وقد تكون الأجوبة على الأسئلة المطروحة : نعم ولا. كل ذلك متوقف على إرادتنا ومضاء عزيمتنا وتحديد أهدافنا

وصحة مبادئنا، وصدق فعلنا، وسلامة سلوكنا . ويتوقف بالخصوص، على استعداد ومقدرة الأجيال الجديدة على استيعاب حركات التاريخ الثورية، بما فيها ثورة أول نوفمبر، وإدراك مراميها وأهدافها ؛ على مقدار صوابهم وكفائتهم في إحداث تغيير مسار التاريخ الوطني، وإرجاعه إلى سكة أول نوفمبر المتجهة نحو الحرية والتقدم الخلاق الأصيل ؛ بإصلاح المطالبات المعترضة، وتقييم القضبان وتغييرها إذا اقتضى الحال لعدم صلاحيتها، بدون تردد، وإيجاد القاطرة الجيدة المهيأة للسير للمسافات البعيدة وتأمينها من القنابل الموقوتة.

فالأزمة التي نعيشها بحدتها ومآسيها متولدة عن الانحرافات الخطيرة التي وقعت في مسار الثورة، وهناك استحالة في معالجتها والخروج منها بدون العودة إلى الثورة في صميم أسسها ومبادئها. فجنود الثورة ما تزال حية تنتظر موسمها، والجذوة الكامنة شديدة الإلتهاج تحتاج إلى إزاحة الرماد، على أن لا نخطئ الهدف في التقييم أو التغيير. فالثورة هي إنجازنا الأعظم بما فيها بعدها الثقافي الكامن ؛ على مستوى الفكر والسلوك والأهداف والمبادئ، على مستوى المشروع الوطني الأصيل. إن الأزمة التي نعيشها أننا في ثورة أول نوفمبر كسرنا الحصار وألغينا الحواجز، ولكن لم نهدم البنية الإستعمارية بكل موروثها وتعقيداتها وما ترتب عنها من نتائج. لم نواصل معركة الثورة ؛ معركة الحرية والتحرر إلى النهاية. وقفنا في نصف الطريق وسط النهر الهائج ؛ وبدل أن نختار مغامرة قطع النهر بما فيه من مخاطر اخترنا التقهقر إلى الوراء إلى الفرق الحتمي. أوقفنا المشروع الثوري التحرري التحديثي الوطني الذي كان جنينا في رحم ثورة نوفمبر. توقف المشروع فتوقف كل شيء ؛ حدث الزلزال وانحرف القطار عن السكة وبقينا نحصي الضحايا والخسائر بموازين مقلوبة خاطئة. وبدل أن نجدد القطار ونستبدله بقطار أفضل مع تجديد القضبان، وتعيد بناء المدينة على أسس مضادة للزلزال، اخترنا أن نلج متاعنا المهلول، ونقيع في مدينة من الخيام معرضة للمواصف والثلوج؛ ونمينا السير في القطار نحو المسافات البعيدة راضين من الفنيمة بالإيجاب. ليس هناك أسوأ من معركة لم تتم تفتح الثغرات أمام أسوأ الهزائم.

فالمشكلة بالنسبة إلينا، ليست هذه الأزمات المتتالية المعقدة المتعددة الأوجه، والتي هي أزمات عابرة، مهما كانت حدتها، فكل أزمة لها نهاية كيفما استتمحت. المشكلة الحقيقية التي يتوقف خروجنا من الأزمة على حلها هي قدرتنا على تحرير الثورة الجزائرية وإخراجها من الأسر، واستعادة الثقة الوطنية باستئناف المشروع الثوري التحديثي الوطني. فكل الحلول، خارج هذا، تبقى غير مجدية. فالثورة كانت البداية والحظ وفرصتنا التاريخية. فهي هديتنا في العالم المعاصر، وشخصيتنا التي تميزنا عن القريب والبعيد. ولا نتحدث هنا عن الهوية البيولوجية كوننا ولدنا من آباء وأمهات عرب وأمازيغ.

بالتأكيد هناك أسباب وشروط وإمكانات تنظيمية وسلوكية لفك أسر الثورة؛ ولكن ماذا يعني فك هذا الأسر. إنه يعني تخليص ثورة أول نوفمبر من الشوائب المعيقة التي لحقت بها نتيجة الجهل والطمع والجشع والأنانية الأمور التي حولت الثورة إلى مجرد تحقيق مصالح مادية وسخة أدت، تدريجيا، إلى خلق حقيقي لمافيا مهيمنة على حياتنا الوطنية؛ مركبة من الجهل والمال والسلطة، مناقضة ومتعارضة مع مصالح المجتمع الحيوية بمختلف فئاته. تكاد تصير سلوكها إلى مجموعة من القيم السائدة تبرر وجودها وتعطيها الشرعية الاجتماعية والثقافية كأنها شيء طبيعي ينبغي تقبله والإقرار به.

ونتيجة لتطور أوضاع العالم المادية والسياسية التي فرضت تشابك المصالح الدولية في ساحة مفتوحة، تضع تلك المافيا نفسها في خدمة المصالح الأجنبية في نظام الشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة كقوة واسطة مقاول، تمتد الرشوة والمضاربة كقوة ناطقة لسلوكها، واضعة الرجل الإستقلالي في البلد، ورجلها المصلحي المادي خارج الوطن، الأمر الذي جعلها، بهذا الإنحدار المرعب، إلى عائق أساسي في طريق تنمية حقيقية، وعقبة لتطور الأمة وازدهارها.

فك أسر الثورة يعني فيما يعني كذلك؛ ثورة ثانية؛ ثورة هي الثورة وبالثورة، ثورة عقلانية فكرية ثقافية سياسية اجتماعية مجتمعية في قلب ثورة أول نوفمبر ارتكازا واستلهاما. فهي القاعدة وهي المتعلق؛ هي أساس الجزائر الحديثة الحرة المتقدمة، ثورة تكون معمارا هندسيا

يضيبط وتيرة سير وتسيير المجتمع على أساس من الحرية والعدل والتكافؤ. ثورة تقوم بها الأجيال الجديدة ؛ بما يتوفر لديها من تراكم التجربة الوطنية ؛ وبما تملكه من علم ومعرفة ؛ وتفتحها على الخبرات العالمية في شتى مجالاتها مستفيدة من ثورة الإتصالات الحديثة ؛ تجديد الثورة مسؤولية الأجيال الجديدة يتجاوز إمكانات جيل نوفمبر الذي أدى واجبه كاملا ؛ تحرير البلاد واسترجاع السيادة ووضع أسس الدولة الوطنية الحديثة. فكل جيل له مهامه ومسؤوليته الخاصة ؛ ولا يمكن لأي جيل أن يقوم بمهمة ومسؤولية جيل آخر ؛ ولعل اعتقاد جيل نوفمبر، بما حققه من انتصار وما أنجز من عمل ؛ وما كان يحمل في نفسه من الطموح أنه قادر على حل مشاكل الأمة كلها بأجيالها المختلفة، مما جعله غير مدرك لقوة التغيير والتبديل ؛ وما تتطلبه من شروط ومواءمة.

من الأشياء التي تثير القلق في هذا السياق ؛ أننا لا نلمس رسالة واضحة للأجيال الجديدة ؛ أجيال الإستقلال ؛ وعند المساءلة يلقي اللوم على الجيل السابق. وما زال تحليلها ونقدها ينصب على ذلك الجيل إما لأنه لم يتح لها الفرصة ؛ وإما لأنه كان عقبة، أو أنه لم يحسن التصرف في تسيير شؤون الأمة. في هذا المجال، أذكر مساجلة بين الكاتب المصري القاص فتحي غانم وبين طه حسين ؛ فقد اتهم غانم طه حسين بأنه عقبة في طريق القصة ؛ فأجابته هذا الأخير ؛ هب أني عقبة فأزحوني ؛ فكم وجدنا من عقبات فأزحناها. إن لقاء التبعة على جيل نوفمبر ؛ حتى ولو كانت مشروعة، لا تعفي أجيال الإستقلال من المسؤولية ومن تهمة التقصير المخل. فهي الآن موجودة في الميدان بأكثر من 80% من غير أن نلمس لها أثرا في عملية التغيير المنشودة.

وبالتأكيد أن تجديد الثورة بالثورة وهي الثورة لا يتحقق إلا بتجديد الثقافة وتغيير تعاملنا معها بصفة جذرية. ولا نقصد هنا بالثقافة ذلك المعنى النخبوي التجريدي المجرد المعزول ؛ إنما نعني بالثقافة كمشروع شامل للمجتمع يطال الفكر والفنون كما يطال السياسة والإجتماع والإقتصاد ؛ هذا يعني تصحيح وضع مأساوي خامل في نظرنا للثقافة وفي تعاملنا معها. لقد ألغينا الثقافة من مشروع الثورة وكان هذا من الأسباب الرئيسية للردة والتقهقر.

فقد كانت الثقافة هي ثغرة "الدفرسوار" التي أوتيت منها الثورة الجزائرية. للذين يذكرون تلك الثغرة أو الذين لا يذكرونها نعيد إلى الذاكرة بأنها الثغرة التي اخترق منها السفاح شارون في حرب 1973 الجيش المصري المنتصر الذي كان يطوق الجيش الإسرائيلي ويهدده بالإبادة.

وبهذا الإختراق أنقذ الجيش الإسرائيلي من الهزيمة، وتحولت حرب أكتوبر من حرب تحرير إلى حرب تحريك ؛ وإلى هدنة تبعتها اتفاقية كامب ديفيد التي كرست نتائج حرب 1967 الفضيعة. وكل ما نعيشه الآن في المشرق العربي ومغربه هو ثمرة لاختراق تلك الثغرة ولاتفاقية كامب ديفيد بين أنور السادات ومناحيم بيغن ؛ فلم يفك الحصار على الجيش الإسرائيلي المرعوب فقط ؛ ولكن فك الحصار عن دولة إسرائيل العنصرية الصهيونية في المنطقة العربية الأمر الذي صيرها قوة معربة تفعل ما تريد معفاة من الردع والشرعية الدولية.

من هذه الثغرة الثقافية "الدفرسوارية" أصيبت الثورة الجزائرية في الصميم لنصل إلى الأزمة الأساسية العالية في ثورة كانت منتصرة وكانت معلما ومرجعية. وفقر الدم الثقافي لثورتنا حرماها من التجديد المستمر المفترض فيها كثورة كما حرماها من النمو والإبتكار ؛ فتركت لتسقط في انحدار فضيع، وتقع في قبضة قوة جاهلة متخلفة ؛ شكلت في صميمها ثورة مضادة حقيقية كادت تعصف بالمكاسب المعنوية الدولية التي حققناها في كفاحنا المسلح ضد الإستعمار الفرنسي. وهذه الثورة المضادة تفعل فعلها السرطاني في جسم الأمة.

لقد كانت الثورة الجزائرية في أشخاص الفاعلين فيها، ولاسما بعد الإستقلال، تنفقر بصفة كارثية إلى رؤية استراتيجية تكون في مستوى التضحيات الكبرى التي قدمها الشعب الجزائري، وتتسمج مع الأفاق الواسعة الممكنة التي فتحتها الثورة. كنا نفنقر إلى الثقافة كمشروع وطني متكامل، فكانت النتيجة أننا فشلنا في تكوين قيادة فعالة منسجمة فكريا سياسيا اجتماعيا استراتيجية، تملك الرؤيا البعيدة المدى والمشروع التأسيسي الذي يحفظ تناغم سير الأمة وصيرورتها، فترتب عن ذلك أننا سقطنا في صراع التخلف ؛ صراعات السلطة والجهوية، صراعات الكتل والمصالح ؛ والمساومات المتعددة التي تسير تلك الصراعات العقيمة

المختلفة. ومن ذلك كانت الأزمات المتجددة التي حملتها الثورة في بطنها في جميع المراحل والتي أدت إلى شللها في منعطفات تاريخية حاسمة. فالثورة تفجرت خارج النخب التقليدية في الساحة؛ معربة كانت أو مفرنسة. نخبة معربة لم تتحرر بعد من ثقافة عهود الإنحطاط بسبب الحصار الداخلي الذي فرضه الإستعمار على الثقافة الوطنية ولعلز الجزائر عن العالم بما فيه العالم العربي فإن هذه الثقافة لم ترق في عمقها إلى تيارات النهضة المختلفة في المشرق في مصر والشام والعراق التي كان يمثلها مفكرون كبار كانوا يحاولون إخراج الثقافة العربية الإسلامية وشعوبها من قهر الإنحطاط وهيمنة الإستعمار الغربي المتسلط والدعوة إلى نهضة تحديثية شاملة في الدين والسياسة والإجتماع والفكر من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي. ولم يصلنا من هذه التيارات سوى التيار الديني المتمثل في شخصيات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الذي حاول الشيخ عبد الحميد بن باديس، بفكره الثاقب الوقاد أن يعطيه طابعه الجزائري المغاربي؛ وتوقفت محاولاته الإبداعية عند شخصه. أما "النخبة" المفرنسة فقد بقيت بيروقراطية مهنية؛ موظفون محامون أطباء ولم ترق إلى التيارات الفكرية العالمية الفاعلة؛ ولم تكون تيارا تحديثيا واسعا منتشرا في المجتمع.

ومع الأسف فإن هذه "النخب" المفرنسة المعربة ماتزال متصارعة في تخلفها، تاركة آثارا سلبية على انسجام المجتمع. وتبقى الضرورة ملحة لوجود نخبة مؤثرة مبلورة المعالم واضحة الرسالة. وإننا في هذا السياق لا ندعو إلى نخبة أحادية منفصلة؛ بل إلى نخبة مبدعة متعددة متنوعة، ذات مشاريع مبتكرة تقود المجتمع نحو الحرية والتقدم والإنخراط، بقوة، في العالم المعاصر.

فقد أنجز المجاهدون مهمتهم بامتياز في تحرير البلاد من الإحتلال الأجنبي؛ وضعوا بين أيدينا في سنة 1962 بلدا مستقلا حرا، خاليا من أي نفوذ خارجي مباشر أو غير مباشر. فقاموا بهذه المهام بمستوى من الإخلاص والتضحية ونكران الذات؛ مما يمثل سلوكا منسجما راعيا بين الفكرة والعمل. هو أساس لكل عمل ولأي مشروع لرفع مستوى الأمة

وتطورها. ولكن مع هذا الإنجاز العظيم، وجدنا أنفسنا مباشرة مع بداية الاستقلال، أمام فراغ ثقافي رهيب : بدون مشروع ثقافي حديث يكون القاعدة الأساسية للبناء الوطني. فلم يكن أمامنا إلا "تخب" عاجزة، بكل تياراتها ولغاتنا، متخلفة أججت صراعاتها في هوامش هذا التخلف الذي زرعه في كل الميادين الحساسة : في السياسة، في التعليم : في الثقافة، في الإعلام. وتحولت هذه الهوامش، مع توسع رقعة المطامح الخاصة والمحدودة، تدريجيا إلى خلايا سرطانية تنخر جسم المجتمع : تؤثر سلبا على انسجامه : تدفعه إلى متاهات، وفي كل الاتجاهات، تكاد تقضي على تماسكه ووحدته : وتدفعه إلى الشك حتى في هويته التي تشكل قوة بقائه : وضمان استمراره في انسجامه مع حركة التاريخ المتفاعلة.

ومعلوم أن العمود الفقري لكل ثورة أصيلة حقيقية يتشكل من مبادئها الإنسانية الكبرى، سواء تلك التي تبتكرها أو التي تتبناها ضمن المثل الإنسانية العليا : ومن استراتيجيتها المفتحة المتجددة، المتفاعلة مع حركة التاريخ الدائرة نحو التقدم الإنساني، في مشروع ثوري ديناميكي متجدد لا يقبل المساومة ولا التردد. فبدون هذا تكون مجرد حركة عابرة، فاقدة للهوية، عاجزة عن القيام بأعمال جليلة تؤهلها للبقاء. وليس من المصادفة أن تكون الثقافة والثورة تندمج وتتسجم وتتلازم في مبادئ وقيم حقيقية : تتمثل في رفض ما هو قائم سلبي في أي مجال من المجالات الحيوية لتجاوزه إلى ما هو أفضل وأرقى من خلال العمل على تحريك التاريخ في اتجاه تقدم الشعوب والأوطان، وتقدم البشرية فكرا وعمرانا وسلوكا. وعندما ينعدم هذا التناغم الثقافي الثوري المحرك لإرادة الإنسان، تفقد الثقافة معناها وتتخلى عن وظيفتها الأساسية : وتتوقف الثورة عن الحركية. وكل ثورة فشلت في الطريق كان سبب فشلها الجمود الفكري والتفوق الإيديولوجي، والتخلي عن الأفكار والمبادئ التي قامت علي أساسها. ونذكر هنا كذلك أن جميع الثورات، بل كل الحركات التاريخية الكبرى، كانت مسبقة، ومتلازمة فيما لحق بمنعطقات ثقافية كبرى ذات طابع تحولي جذري. وكذلك الديانات والمذاهب التي غيرت مجرى تاريخ الإنسانية، بالإضافة إلى كونها عقائد كانت تمثل منعطفات تاريخية حاسمة.

إننا هنا لا نقصد ذلك المعنى السطحي الذي حاولت الإيديولوجيات المتوافقة المتعارضة ترسيخه : والذي تحركه اليوم عبر العالم صراعات المصالح وقوى النفوذ. بما فيها تلك الفكرة العنصرية الداعية إلى صدام الحضارات للحفاظ على مصالح الغرب المهيمنة، إنما نقصد بالثورة والثقافة معناها الإنساني العميق الشامل. وقد وقعت الثورة الجزائرية، بافتقارها للمشروع الثقافي المتطور والمنسجم، في هذا الوضع الخاطئ.

فلم نفرق بين الأفكار السياسية الثورية التي يعلوها الظرف، وتتطلبها المرحلة، وبين الأفكار والمبادئ الثورية البعيدة المدى بمفهومها الفلسفي الإنساني الواسع المتجسد في نظرتها إلى المجتمع والحكم وحركة التقدم الإنساني العام، في الأفكار القوية الجريئة التي تحدث التغيير وتحقق التحديث والتجاوز : الأفكار الباعثة على التجديد المستمر. ويفقدان الثورة لهذه العناصر التي تشكل ديناميكيته الداخلية وقمت في الجمود والسطحية وانفلقت في مرحلة من مراحلها وضيعت حيويتها في التأثير في حياتنا اليومية، وتحولت من قوة فاعلة صانعة للتاريخ إلى حركة للتاريخ إلى مجرد موضوع للتاريخ، لمجرد المباهاة أحيانا. وأن هذا سبب أزمتنا المتتالية لأننا لم نعرف كيف نسير نتائج ثورة منتصرة كثورة نوفمبر. وأن توقيف الأزمات المتكررة، بما فيها الأزمة الدموية المعقدة الحالية، يقتضي تغيير هذه المعادلة : إخراج الثورة من أسر التاريخ وإرجاعها إلى ساحة الفعل لصناعة التاريخ.

فالثورة الجزائرية تعاني اليوم زدة رهيبة : إنها في نكسة خطيرة، تواجه انقلابات رجعية متكاملة : تواجه أزمة في العمق لأنها لم ترتكز على أفكار قوية منسجمة : ولا على قيادة فاعلة متفقة في التوجه، مدركة في الجوهر لمسؤولياتها في ثورة شعبية يفترض فيها التجديد المبتكر لتوسيع قاعدتها في المجتمع العريض لرفع مستواه إلى مستوى الشعوب الأرقى تقدما. قمنا بالثورة، وهدمنا الثورة بقصر نظرتنا ورضانا بالفتات المادي : لم نصنع الثورة، هزمنا الإستعمار وانتقمنا منا الثورة التي لم تتم : هزمنا الإستعمار وانهزمت أمام التخلف. ثورة أعطت انتصارها لأعدائها، بدون إدراك للنتائج الوخيمة. انتقمنا منا الثورة لتخليها عنها، وينتقم أعداء الثورة الذين استولوا عليها منها : إنها مهزلة التاريخ على الأجيال الجديدة



الواعية اليوم : وعلى الأجيال القادمة أن تعيد النظر في كل شئ الأجيال السياسية الثقافية الإعلامية أن تتخربط في هذا العمل الجبار : أن تعيد النظر في البناء الهش أن تفك أسر الثورة بالثورة والإعتقاد على الثورة : ثورة نوفمبر كمرجعية أساسية هي أبعادها الوطنية الإنسانية الإجتماعية التاريخية : أن تقوم بذلك بفكر مستير مستقل متجدد متسامح، خال من العقد : متحرر من السطحية : ومن الكليشيهات المملة المميتة : أن تعيد بعزيمتها وحيويتها الفتية الروح المنجزة لثورة نوفمبر : وأن تدرك هذه الأجيال أن تلك الثورة العظيمة ليست مجرد حكاية نحكيها لأبنائنا : أو حدثا عابرا جاء في موجة حركة التحرر العالمية، أن تكون للأجيال الجراءة والشجاعة الفكرية والعملية والذكاء والمعرفة لتجاوز محدودية تفكيرنا .

أن تأخذ المبادرة : أن تكون في مستوى عمق آمال ومطامح شعبنا : أن تكون في مستوى العصر فعالة سباقا، أن تكون جديرة بهذه الأمة العظيمة، أن تقهر التخلف، أن تحدث ثورتها الفكرية السياسية، أن تصنع الحرية، أن تبني المستقبل الجدير بهذه الجزائر العاشقة للحرية دائما . أن تقضي على ثالث استبداد السلطة والجهل والتخلف .

وفي غياب مشروع ثقافي يكون أساسا لتوسع محتوى الثورة وتجديدها؛ وغياب قيادة ثورية منسجمة في الأفكار متناسقة الأفعال، كان تعاملنا مع الثقافة، ومنذ بداية الإستقلال وإلى الآن، تعاملنا شاذا خاطئا، فيه سوء التقدير دائما في التصور والفعل ؛ يصل أحيانا إلى التجاهل المطلق : كانت الثقافة العربية الفارغة المشبعة في قطار كثيرا ما يخطئ اتجاهه يخرج عن السكة، وتركنا العربية جانبا للإستغناء عنها حتى ولو في محطة مهجورة. أحيانا تلحق كإدارة فرعية بوزارة التربية، وأحيانا بوزارة الإعلام كضرة من الدرجة الثانية بجانب الضرة المدللة .

وقد تكون مستقلة في زاوية مهجورة في وزارة بدون إمكانيات وبدون مشروع وبدون فعالية ؛ رغم أن الذين تولوا مسؤولياتها أحيانا شخصيات هامة .

كما تداول عليها لسبب سوء التقدير والتجاهل نفسه، شخصيات بيروقراطية أمية لا علاقة لها بالثقافة . واعتبرت الثقافة في ميزانية الدولة وكأنها هبة من السماء بدون تخطيط وإمكانيات، مثل الفلاحة

تنتظر مطرا من السماء. وإذا كان للفلاحة حظ في المواسم الممطرة : فإن مواسم الثقافة تميّزت باستمرار بأطول سنوات الجفاف العجاف ؛ وما كان فيها من بقايا حياة كانت ضحية البيروقراطية الجاهلة.

نتيجة لذلك ضاعت كل المحاولات لبناء صرح ثقافي تجديدي حديث يسند الثورة يممّتها يجددها ويحميها من الردة. كان لنا مسرح ذو بعد اجتماعي شعبي غني بتجاربه فتقهقر وضاعت معالمه. كانت لنا بداية سينما حديثة تتطوي على إمكانيات هائلة فقبرت ؛ وضاعت ؛ كما في المسرح، مجهودات الفاعلين من ممثلين ومخرجين ؛ مع تشبّثهم المستعتم من أجل الحفاظ عليها ؛ وغياب قوة سينمائية مسرحية نتج عنه شلل في الإنتاج السعوي البصري ؛ مما جعل تلفزتنا، على أحاديثها واحتكاكها للساحة، من أتعس قنوات العالم تعيش على فئات غيرها من القنوات الأجنبية. ترنحت سياسة الكتاب بين التجارة والإنتاج فتغلبت التجارة ؛ وفي التجارة تحالفت السمسة مع دور النشر الأجنبية التي ترى في الجزائر سوقا لمخزونات البائثة. واستحوذ على السوق الكتاب الرديئ المتخلف ؛ وسادت الرداءة بامتياز، وكانت الضريبة القاضية تفكيك الشركة الوطنية للنشر والتوزيع وإلغاء الدعم للكتاب، فاعطيت القرطاسية ذات المنافع الواسعة للتجار الخواص، وبقي إنتاج الكتاب لناشرين فاشلين يفتقرون إلى خبرة وثقافة الكتاب إلا ما قل. يضاف إلى هذا إضعاف القدرة الشرائية للطبقة الوسطى التي تلاشت تحت ضربات الأجور المنخفضة والسوق الهمجية. فشلنا في إنشاء مجلات محترفة ذات تأثير فعال في إنتاج وتوزيع الثقافة وتكوين المثقفين الناشئين بإقامة ساحات ومنابر حرة مفتوحة لتبادل وتصارع الأفكار، أقمنا حصارا ذاتيا على الثقافة، فاختفت من الساحة المجلات الثقافية العلمية الكبرى عربية وغير عربية. ورغم ملء السوق بالمجلات الفرنسية (مجلات الأخبار والسياسة والتسلية لا المجلات الثقافية العلمية ذات المستوى الرفيع) فما زالت خالية من المجلات العربية على قلتها. كانت لنا مدارس للقنون التشكيلية، فلم تقل الرعاية الكافية. غابت التظاهرات والندوات الثقافية الوطنية والدولية الكبرى، وطففت بدلها الأسواق التجارية البلدية تحت

عنوان "الثقافة". لا توجد أندية ثقافية تجمع شرائح المثقفين ما وجد منها في شكل جمعيات وأندية فرعية يعاني التجاهل والإهمال وقلة الدعم الحقيقي. دور الثقافة : على قلتها، والتي أعدت أساسا لتكون مراكز إشعاع على مستوى عواصم الولايات : تقوم بالتكوين والتشيط والتكفل بتراث المناطق المختلفة، تحولت إلى هياكل إدارية تحت رحمة ما تجود به الإدارة المحلية. وباستثناء القانون الخاص بتسيير هياكل إدارتها، فإن القوانين الخاصة بالتكوين والإنتاج والبحث بقيت غائبة وضعف التنقيف في المنظومة التربوية الوطنية التي تحولت إلى منظومة لعشو الرؤوس بدون تفكير ولا ذوق ولا جمال : ويكفي إلقاء نظرة على برامج الأدب والفلسفة والتاريخ في البرامج المدرسية لنذكر مدى غياب التفكير العقلي والذوق الجمالي في هذه المنظومة : مما تسبب في الانفلاق الفكري وهبوط الوعي المدني العام رغم انتشار التمدرس على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر. وإن منظومة لم تستطع خلال ما يقرب من أربعين سنة تكوين نخبة منسجمة لا تحتاج إلى الإصلاح فقط، وإنما إعادة النظر في كل مكوناتها لتتسجم وما تتطلبه البلاد من تجديد وتغيير. ولا نريد أن نمكر مزاج القارئ بسرد أوضاع المعالم الثقافية من مساح ومتاحف وآثار من إهمال وصل إلى حد الإستهتار.

فمعهد عبد الحميد بن باديس في قسنطينة تسكنه الفئران بعدما شوه وسلبت معالمه : وقصر الباي تحول إلى حضيرة للخردوات القديمة للبلدية : كما حولت "فيلا عبد اللطيف" المشهورة في الجزائر العاصمة بين فيلات ثلاث مشابهة واحدة في روما وأخرى في إسبانيا، إلى حضيرة لخردوات وزارة الإعلام والثقافة. وحولت "لوحات" الممثلين في عدد من المسارح، إلى سكيات، ولا نتحدث عن مصير "القصبات" في العاصمة وغيرها من المدن العريقة، ومراكز الدولة الجزائرية قبل احتلال فرنسا. لكن ما هي النتائج التي ترتبت عن غياب مشروع ثقافي : بل غياب أي مشروع وطني جدي متكامل : وعن تعاملنا السلبي مع الثقافة كقطاع استراتيجي حيوي لتكوين عقل الأمة، إنارتها. فغياب مشروع ثقافي متطور وطموح يتسجم مع الموقع الجغرافي والوضع التاريخي للجزائر يكون في مستوى تضحيات شعب يطمح إلى الإنعتاق والتخلص

من التخلف المزري ؛ هذا الغياب كانت له نتائج مدمرة. لقد تدهورت الثورة بسبب فقر الدم الثقافي، فتحوّلت الثورة المنتصرة المدوية في العالم من قوة حاسمة للتغيير والبناء إلى مجرد طقوس روتينية وشية تتكرر مع المواسم بدون روح، وأصبحت بلاد الثورة المجيدة ساحة للسمرة من كل نوع بما فيها السمرة السياسية الوقحة، وضحية للرشوة المدمرة، وثروة البلاد تتعرض للسطو والنهب ؛ فقد استحوذت مافيا المدن على التجارة والعقار والأعمال الكبرى، وعلى صفقات الشراكة مع الأجانب تتسابق في بناء القصور والممارات أكثر مما فعل المعمرون السابقون، في الوقت الذي تتعرض فيه الأحياء الشعبية للتفجير والتهميش ؛ وإلى مختلف الآفات الاجتماعية.

وتضطر فئات إلى الإقتات من المزابل والشحاذة. ويعد أن التهمت مافيا المدن ثروة المدن، تمتد أذرعاها إلى الأراضي السهلة الفنية المهيثة بينما يفرق سكان الأرياف الذين كانوا وقود الثورة ومخزونها ومأواها في عزلة قاهرة من التهميش والمعاناة. وبدأت تتكون أماننا "أنديجانا" جديدة حقيقية. وأصبح صناع السياسة والقائمين على تسيير شؤون الأمة كالجزران الجائعة تتسابق إلى كل ما يطرح أمامها، بينما نشهد تدهورا في مستوى الحكم الذي أصبح مشلولا عاجزا عن إخراج البلاد من المحنة العسة التي تعيشها. وفي هذا النعفن تبرز فئات /وليس قوات أو طبقات/ سياسية ؛ عاجزة ومتشرذمة بكل اتجاهاتها ومشاربها داخلها وخارجها، أسيرة أفكار وتقاليدها أسوأ ما في النظام الأحادي. فهي بذلك عاجزت أن تحدث أي شرح في النظام القائم ؛ بإيجاد بدائل ؛ وبقي عملها مجرد رد فعل آني. كما ظلت عاجزة عن إبراز نخبة سياسية جديدة مؤهلة لقيادة البلاد ؛ فيما ستستمر الأحزاب الإئتلافية في النظام مجرد خدم ؛ بدون أية مبادرة من شأنها تحسين أداؤه.

ترتب عن "سياستنا" الثقافية المهزوزة عدم وجود هوية ثقافية واضحة ليس بالمعنى التجريدي التقليدي الجغرافية الحضارية البيولوجية، وإنما وجود ثقافة متميزة بعيدة عن التقليد والإستلاب ؛ هوية لها مدارسها وممثلوها ومرجميتها ؛ لها تأثيرها الفعال في توجيه وتربية وقيادة المجتمع.

## من الثورة والثورة

قد يثير الحديث عن الثورة اليوم الكثير من الدهشة والإستغراب، ومن الفضول الذي يدفع إلى لي الشفاء عنوانا للمخرية والإستهزاء، في عالم تتربع فيه العولمة على كرسي مهزوز : أسماء أحد المفكرين الأمريكيين "نهاية التاريخ" الذي كرس الليبرالية الغربية، سيما في صيفتها الأمريكية كمحطة نهائية لا تقبل التغيير والتبديل، ولا المنافسة، ويسميه أمريكي آخر أيضا "بصراع الحضارات".

ولا يدري الأول أن للتاريخ مفاجآت ومقالب، يمكن أن تقلب الطاولة على الذين وصل بهم الغرور والزهو بالتفوق إلى حد الإعتقاد بأنهم هم القوة وسادة العالم بغير منازع وإلى الأبد، وعندهم حط التاريخ رحاله ويصفى نهائية. ولا يدري الداعي إلى "بصراع الحضارات" بأنه مهزوز الثقة بحضارته التي يدعي لها التفوق، لأن الحضارة القوية لا تدفع إلى الصراع بقدر ما تدفع إلى التفتح والتفاعل الإنساني لغاية ارتقاء الإنسان إلى الغاية التي ينشدها كمشارك في الحضارة الإنسانية الجماعية. ونتيجة لتلك الإدعاءات المطبوعة بالكبرياء والعجرفة، فما هي شرور العولمة تكشف عن أنيابها المتوحشة، وترفع هراوة أصحاب "بصراع الحضارات" مهددة البشرية بأوخم العواقب. فأحداث سبتمبر في نيويورك وواشنطن، ومجازر جنين ونابلس وغيرها من المدن الفلسطينية التي قام بها الإسرائيليون الصهاينة بقيادة أكبر مجرم ما يزال حيا من مجرمي الصهيونية الذين أقاموا دولة إسرائيل عن طريق الإغتصاب، وحروب الإبادة العرقية، والتهمجير الإكراهي، ويهدد أحفادهم اليوم جيرانهم العرب، وأبناء شعب فلسطين في وطنهم بحروب نووية مدمرة، وكذلك دك

المدن الأفغانية بما فيها من سكان بأقوى الأسلحة نارا ودمارا . كل هذه الأحداث التي طلع بها علينا مطلع القرن الواحد والعشرين، هي عناوين لما ستؤول إليه البشرية في عصر العولمة ودعاة "صراع الحضارات" الذي جاء ينهي عصور الإيديولوجيات والثورات ليفسح المجال لإيديولوجية وحيدة هي إيديولوجية التقوق المالي والإقتصادي والعسكري المستعد لإبادة كل من يعترض سبيله . وكان احتلال العراق ومما قامت به، وماتزال، قوات التحالف بقيادة أمريكا من الجرائم الوحشية ضد الإنسانية قد كشفت كل الأقمعة لقيادة النظام الدولي الجديد .

في هذا السياق المحموم بالقوة الجديدة نتساءل : هل انتهت الثورات في العالم وأصبح الحديث عنها ضربا من مواضيع التاريخ الأسطورة التي مضى عليها الدهر، أم أن الثورات كانت وماتزال، كما في كل العصور، هي المحرك والمحول لحركة التاريخ في تفاعلاته الحية ضمن النشاط الإنساني الجماعي التواقي أبدا نحو الأرقى؟ فهذا هو قانون التطور البشري الخلاق . ألم تكن الأديان السماوية، والتيارات الفكرية والفلسفية الكبرى : والحركات الإجتماعية، والهجرات الجماعية للسكان : بل الإكتشافات العلمية والتكنولوجية الهامة هي ثورات دائمة لا يمكن أن ينتهي التاريخ إلى واحدة منها، ولا يمكن أن تكون معادية لحضارة من الحضارات . وهذا لا ينفي أن كل ثورة يعترضها المد والجزر : تخفت وتكتمش، ولكنها تبقى دائما تصري في شرايين الأمة : بل في شرايين التاريخ الحية للمجتمعات البشرية في صعودها وهبوطها .

ما قدمنا هذه الملاحظات إلا لنسأل : هل الثورة الجزائرية : ثورة أول نوفمبر الشعبية الكبرى، مازالت حية : وما هو مصيرها، وهل انتهت فعلا، كما يدعي أنصار العولمة الجدد من الذين لم يعرفوا من الثورة إلا السلطة الممتوحة بدون مقابل نضالي، أو من الذين أثروا على حساب الثورة : إما لأنهم كانوا ضدها في معركتها المسلحة من أجل الإستقلال أو ممن أمّنهم الثورة على ثروات الأمة فخانوها في الإستقلال . فبالنسبة لهؤلاء، فإن الثورة إذا لم تنته فيجب إنهاؤها حتى لا تحفر في ذاكرتهم وأن لا تكون شاهدا حيا يشهر بهم في كل لحظة، ويؤنب ضمائرهم إن بقيت لهم ضمائر تحسّسهم بما يجري حولهم من تقهقر وردة في حياة الأمة . وإذا

كانت الثورة حية فأين هي الآن؟ وفي أي شيء أو مظهر تتجلى؟ وما هي القوى الوطنية الملتقة حولها والحريصة على صيرورتها في حيويتها وتجديدها. أسئلة نصر على طرحها إيماننا بأن ثورة أول نوفمبر ثورة شعبية عميقة غيرت مجرى تاريخ الجزائر بشكل حاسم وشكلت هويتها السياسية والاجتماعية والثقافية في العالم المعاصر، وفتحت أمام الشعب الجزائري آفاقا وإمكانات واسعة ليبنى دولته ويشكل مجتمعه ضمن الدول والمجتمعات الحديثة المتطورة. ثم ما بث فيه من إحساس عميق بقيم الحرية والعدل والحق في العيش الكريم في وجوده المادي والمعنوي. وأن التذمر الشعبي الواسع في الجزائر العميقة وفي أحياء المدن والقرى الذي تعبر عنه الجماهير، وبأشكال مختلفة، ما هو سوى تعبير عن الوعي الذي لا نحسن قراءته.

ثم إن أسباب وجذور الأزمة الطاحنة التي تعيشها الجزائر اليوم، ما هي إلا انعكاس لما بثته الثورة من وعي وما أوجدته من قيم وفي الواقع المزري الذي وصلت إليه أوضاعنا، بين هذا الواقع وبين المبادئ الكبرى التي سطرت في اللهب، وفي بحر من الدماء، وبما لا يحصى من التضحيات الجسام. ومنذ أحداث أكتوبر 1988، ونحن، بمختلف اتجاهاتنا وتياراتنا السياسية والثقافية وبمختلف أحزابنا التي أفرزتها الأزمة ؛ وظهرت كالفطر ؛ الصغيرة منها والمجهرية، ونحن نجتر تحاليل سطحية، ونوجه انتقادات مبعثرة هنا وهناك، وكلها متشابهة تقريبا، تتجه معظمها ، إلى نظام الحكم والقائمين على السلطة.

ومن غير أن نقل من أهمية تلك التحاليل والانتقادات الموجهة إلى نظام الحكم وما نتج عنه من انعكاسات على مستوى التسيير وتنظيم وقيادة المجتمع ؛ والدعوة إلى ضرورة تغييره بما يستجيب لمتطلبات الأمة وطموحات المجتمع، فلا نستطيع إلا أن نقر بأن هذا كله، رغم قيمته، يعد جزئيا بالنسبة للموضوع الرئيسي الذي هو الانحراف عن خط الثورة والإبتعاد عن قيمها ومبادئها في الميدان العملي. وعندما نبتعد عن هذا الموضوع الأصلي، ولا نقدم مشاريع وأفكارا وبرامج جديدة تعيدنا إلى خط الثورة في مبادئها الأساسية، تكون تلك الانتقادات والتحاليل مجرد تكريس وتثبيت للواقع المتردي، إن لم تكن في بعض جوانبها نوعا من تصفية الحسابات مع ماض لم يعد قابلا للحياة.

فأصل الأزمة، بالتأكيد، هو في انفصالنا على المستوى العملي، عن المسار الثوري في مبادئه وأهدافه، وتحويل الثورة في الممارسة إلى مجرد سلطة نتقاتل عليها في الخفاء وفي العلن، وإلى غنيمة مادية نكرسها لتوسيع ثرواتنا : بما صاحب ذلك من تصفيات وإقصاءات في سبيل السلطة حول النظام الوطني إلى نظام مغلق عاجز، وأنهك القوة الوطنية : ومن إتلاف لمقدراتنا الوطنية المادية التي حولت الإقتصاد الوطني إلى مجموعات من المافيا التي أصبحت تتداخل مع السلطة توافقا أو تضاريا يعكس الكثير من الصراعات الخفية التي نجد انعكاساتها المدمرة على مسيرة الأمة.

وفي هذا التوجه الانفصالي السلبي التدميري، فإن الكثير من الأفكار والإختيارات الجذرية الحية التي سطرت بقيت بدون جدوى : إما لعدم استيعابها فكريا وذهنيا وإما لعدم الإيمان بها أصلا لدى القائمين على تنفيذها. وبهذا تحولت الإختيارات الأساسية للثورة إلى مقاتل لها في الصميم. فإختيار الثورة الزراعية التي كانت تهدف أساسا إلى تحديث الريف، وإخراجها من العزلة والتخلف، ودمجها في ديناميكية الحياة المعاصرة، بما فيها من تحولات في مبادئ الحياة، وتعويضه عن قرون القهر والإستبداد والإستعباد : ومكافأة له عن التضحيات التي لا حدود لها في سبيل التخلص من الفزاة الأجانب، ومكافحة الأنظمة المحلية الإقطاعية المتعاقبة، بما فيها نظام الإحتلال الإستعماري الفرنسي، تحول هذا الإختيار الإستراتيجي إلى مجرد مستفيدين فاشلين وإلى كارثة فلاحية، بدون تحليل للأسباب والظروف والشروط والكيفيات التي سبغت بها، لأن تطوير الريف في الإتجاه الأصلي وإدخاله إلى معترك الحياة كان من شأنه أن يقلب موازين القوى، ويجذر الثورة ويحافظ على توازن المجتمع في قيمه التي تحفظ توازنه.

لقد أوقفنا الثورة الزراعية : ولم نقدم البدائل التي تحقق الأهداف الكبرى التي كانت وراء هذا الإختيار. وهاهو الريف يعود اليوم إلى تقوقعه وعزلته المخيفة : رغم الإنجازات التي تحققت في مستوى التعليم والمواصلات والكهرباء والهياكل الصحية.



يسير الريف : إذا لم توجد بدائل حقيقية تخدم الهدف، إلى الوضع الذي كان عليه قبل ثورة أول نوفمبر. وهذا ليس ظلما للتاريخ فقط : وإنما جحود للتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في الجزائر العميقة.

وتحول التصنيع الهادف إلى نقل الجزائر من بلد زراعي متخلف إلى بلد حديث مصنع، بما يترتب عن هذا المشروع من تقدم علمي - تكنولوجي يضعنا مع العالم المتطور على قدم المساواة، ومن تأهيل للإطارات العلمية والفنية العملية، للوصول إلى اقتصاد حديث يعتمد على القدرة الإنتاجية العالية، وعلى المنافسة في مستوى التبادل : تحول هذا المشروع، بسبب الضربات التي وجهت إليه، إلى مجرد كارثة اقتصادية وبيئية وإلى تبعية مكبلة عند ناقيده. وسنجد عند التحليل الدقيق أن الضربة التي وجهت للمشروع التصنيعي، كانت تهدف فيما تهدف إليه مخططات أخرى إلى الحيلولة بين الجزائر وبين الدخول إلى العالم الصناعي المعاصر الذي يفجر الثورات العلمية والتكنولوجية يوميا، وأبقاؤنا ضمن الدول المتخلفة التي تعتمد على اقتصاد تقليدي ضعيف لا يصمد أمام اقتصاديات الدول المتقدمة التي لا يهملها من الجزائر إلا سوقها الاستهلاكي وموادها الأولية. وينبغي أن نضيف في هذا الصدد، أن توقيف مشروع التصنيع يمثل أحد الأسباب الرئيسية لإستبعاد الإطارات العلمية والتقنية العالية التي كونتها الجزائر ووجدت نفسها مضطرة إلى الهجرة بسبب انعدام الشروط والهيكل الضرورية، وغياب المشروع الوطني لتنمية حقيقية وبهذا تحرم البلاد من أرقى مواهب أبنائها.

ومع الانحراف عن خط الثورة الإستراتيجي، تتعرض المنظومة التربوية : والتي تعد أعظم إنجاز حققته الجزائر المستقلة، رغم ما فيها من الشوائب والنقص للتجريح وتبسيط المزائم. إن توقف المشروع التنموي الوطني جعل هذه المنظومة تدور في فراغ. فالتخصصات العلمية التي فتحتها الجامعات الجزائرية الناشئة لم تجد لها امتدادات في مجالات التنمية المختلفة. فالمنظومة التربوية الوطنية كانت في الأساس مرتبطة بتوسيع القاعدة التنموية ومشروع تحديث الجزائر. وبعوض التحليل الموضوعي لهذه القضايا الحيوية : راحت أصوات تتعق مدعية أن

المنظومة كارثية، وأنها مصدر العنف والإرهاب، وأن شهاداتها في الحضيض، وأن قيمتها، عالميا، ليست أكثر من قيمة الدينار الجزائري حسب المسؤول الأول في البلاد ومن غير أن يقول لنا هذا المسؤول ماذا نعمل لرفع هذه القيمة ؛ وما هي الإجراءات المتخذة لذلك. وتبسيطا لهذا الموضوع إلى درجة الإبتذال، أنشئت لجنة وطنية "لإصلاح المنظومة التربوية" من عناصر متافرة ومتافضة تجر أسوأ سلبيات الماضي وصراعاته. وتحول النقاش على مستوى الشارع إلى نزاع إيديولوجي متخلف ؛ بين دعاة الدفاع عن هوية أصبح التشكيك فيها مع كل قضية تثار، ودعاة عصرنة مشبوهة متخلفة. كل ذلك على حساب المعرفة العقلانية، وعلى حساب ما تتطلبه الجزائر الحديثة من حاجة لثورة علمية تكنولوجية ؛ وفق ما وصلت إليه تلك الثورة على مستوى العصر.

وهكذا يصبح التحليل الملعن منصبا على تلك الاختيارات ؛ معتبرا إياها مصدر الكارثة الوطنية، من غير أن يمتد إلى الإنحرافات الخطيرة التي وقعت على مستوى التخطيط والتفويض، وإلى المستفيدين الطفيليين الذين استفلوا كمصدر للثروة ؛ وأصبحوا من الأثرياء والمرفهين الجدد، والذين كانوا بالأمس يشرفون على التخطيط المفلق، وعلى مستوى التفويض العشوائي المبني على التمييز، والصفقات المشبوهة ولا إلى الخفافيش والحيتان التي كانت تبدو في الظاهر مهمشة ومقصاة، ولكنها تتهب ثروة البلاد في الخفاء، معرقلة كل مشروع تنموي وطني منتج. وقد أدى هذا الوضع في النهاية إلى تحالف بين هذه القوى وبين البيروقراطية وإلى الأجهزة السياسية وما سمي بالتنظيمات الجماهيرية التي كانت تقتصر إلى الإلتزام السياسي لتعصف بالمشروع من الأساس، وتجعل من ثروات البلاد ومقدراتها ساحة مستباحة أمام المفاشرين والطماعين، وذوي النفوس المنحطة. كما أن التحليل لم يتجه إلى تلك الهوة السحيقة التي كانت تقصل بين ما هو مكتوب على الورق من مبادئ وأهداف وبرامج، ضمن تلك الاختيارات، وبين ما يجري في الميدان حيث أوكل تنفيذ تلك المهام إلى أجهزة بيروقراطية متكلسة غير مسيسة وغير ملتزمة ؛ وإلى جهاز سياسي حزبي خرب ومتخلف ؛ بل وإلى نظام متعارض في تركيبته، وطبيعته السلطوية والتسلطية أحيانا، ويمستواه الفكري والسياسي المتخلف وإذا كانت الأمور تسير في الإتجاه الصحيح

مع بداية الإستقلال، ولو بطريقة شعبية متفككة، فإنه مع مطلع الثمانينات بدأت جبهة الردة تكتسح الميدان، خلسة تارة تحت شعار "المراجعة لا التراجع" و"من أجل حياة أفضل" وفتح ثغرات أمام انفتاح مشوش وغير مدروس والعمل على محاصرة القطاع العام بخلق شروط، كانت حتما، تؤدي إلى انهياره، بما يترتب عن ذلك من نتائج. وكانت هذه الردة تتسع بشكل وقح ؛ عن طريق الكيفية التي تمت بها تصفية أملاك الدولة والإستلاء على العقارات في المدن ؛ وحتى في المزارع الفلاحية العمومية، وفتح قنوات للرخص التجارية المستترة.

وأمام هذا الزحف، اختلت موازين القوى داخليا وخارجيا ؛ وأخذت جبهة الثورة تتقهقر، وبرزت أصوات من داخل النظام، الذي مازال يتحدث عن الثورة والإشتراكية في خطابه السياسي العام، تتحدث عن التطبيع ؛ وكان هذا التطبيع يعني أن لا نتحدث عن الثورة ولا عن الإشتراكية، وأن نكون مثل الآخرين بلدا عاديا. واستمرت الأمثلة تلو الأمثلة التي تدعونا إلى أن نكون مثل جيراننا، وأن نتكيف مع التوجه العام نحو انفتاح السوق. فالحديث عن الثورة قد مضي أوانه، ولم يعد يجدي نفعا وكان هذا الكلام مقبولا، لو كان الأمر يتعلق بأشياء تفصيلية لها صلة بأنماط التسيير، وبالسلوكات ؛ وبالأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، لكن الأمر بدأ ينفذ إلى الصميم، ويمس الأسس ؛ دخلت الفوضى إلى الميدان الفلاحي ؛ إرياك المستقيدين من الأراضي العمومية والإستلاء على بعضها بطرق ملتوية، وزرع الأجود منها بالأسمنت في عمران فوضوي يشع. وأخذ النسيج الصناعي، على محدوديته، يتفكك من دون وجود بدائل ؛ بالإضافة إلى تدهور المنظومة التربوية والجامعة ومراكز البحث العلمي، والنظام الصحي الوطني. وبهذا غدت كل القطاعات مفككة بحيث أصبح اليوم من الصعب تأسيس أي منظومة وطنية سليمة، في وضع مأزوم عام، يستحيل الخروج منه بدون مشروع وطني جديد ومتجدد مؤسس على المبادئ الكبرى لثورة أول نوفمبر ؛ ومسنند إلى الوعي السياسي والإجتماعي الذي زرعه في القاعدة المريضة لجماهير الشعب في الأرياف والمدن، والسير في اتجاه تلك الآفاق الواسعة التي فتحت أمام تطورنا نحو التحديث والمعاصرة.

وينبغي أن نعترف بأننا كنا سذجاً، أو دون مستوى الإدراك، إذ كان يبدو لنا أن تلك الأصوات التي كانت ترتفع هنا وهناك ؛ منادية بالتطبيع مجرد ظواهر ثانوية يفرزها التطور الطبيعي للبلاد، ولم نكن ندري أن الغلبة تكون لهذه الأصوات المرتفعة في خجل، وأن وراءها جبهة حقيقية تخطط وتعمل لتحجيم الثورة وتصفية الحساب معها ؛ بالإستلاء على ثروات البلاد ؛ وعزل الشعب في "قبطوهات" حول المدن وفي الأرياف النائية .

وفي نظام سياسي مغلق ؛ وغياب النقاش داخل النظام، وفي الساحة الوطنية، وتعودنا على هذا الوضع ؛ وممارسة المسؤولية السياسية عن طريق القرار وليس عن طريق الإختيار ؛ بما يحيط حول ذلك القرار من اعتبارات، واطمئناننا الساذج إلى أن ثورة مثل ثورة أول نوفمبر لن تهزم، ولم نكن ندرك أن الثورة أية ثورة، يمكن أن تتآكل من داخلها ويأبأنها، رغم أن كل الإشارات هنا وهناك، وفي مراحل مختلفة، سيما مع مطلع الثمانينات، كانت تنبئ أن مصيراً مأساوياً كان ينتظرنا ؛ بسبب الإبتعاد عن الخط الوطني الأصل الذي كان يقود كفاحنا والذي تشبعت به أجيال وأجيال ؛ حتى أصبح طابعا مميزا لشعبنا . وكان لابد للمسار الذي ابتعد بنا عن خط الثورة أن ينتهي إلى زلزال أكتوبر ؛ وما أعقبه من عنف، وإرهاب دموي هجمي عصف بالمكتسيات التي حققتها الثورة ؛ وأصبح يهدد الدولة الوطنية في المصميم، والحق أضرارا بالغة بالوطن على المستوى المادي والمعنوي ؛ وعلى سمعة البلاد في الساحة الدولية . ووسط العنف والإرهاب، والإفلاس السياسي العام، وما يتبعه من الفوضى في الفكر والممارسة، والخلل الذي أصاب هياكل الدولة، وتهلhel البنية الإقتصادية، وإدخال الإقتصاد الوطني في نظام المافيا تتحكم فيه كتل التهريب والمضاربة تعرفل كل مبادرة لإخراجه من النفق . ومع الدمار الذي لحق بالمجتمع الذي فقد الثقة في كل شئ، وأصبح يروح تحت وطأة الإحباط، وخيبات الأمل، من غير أن يرى أية بادرة في الأفق نحو مستقبل مزدهر ومستقر، كما كان يحلم .

في هذا الجو تصبى الأسئلة الملحة والمحرجة مطروحة في الساحة الوطنية، أهمها ؛ هل أن ثورة أول نوفمبر قد انتهت فعلا، كما قال البعض مباشرة بعد حصولنا على الإستقلال، مدعيا أن الثورة قد انتهت مهمتها .

وقد كان هذا الطرح جزءاً من أزمة 1982، وما ترتب عنها من انعكاسات على مستوى الحكم، وعلى الروح الإندفاعية التجديدية للشعب، ودفعت مجموعة من المجاهدين وإطارات الثورة إلى التوقع؛ سواء باجتهاد ذاتي أو بسبب الإقصاء والتطاحن على السلطة؛ وتنفس الفكرة طرحت في استحياء في بداية الثمانينات وتطرح اليوم بوقاحة، وترتفع هنا وهناك أصوات الحركة والخيانة، بقصد نسف تاريخ الجزائر كله.

ويترب عن هذا السؤال سؤال آخر: هل الثورة مازال موجودة أو ماذا تبقى منها؟ ونسأل هل تخلى الأمريكيون والفرنسيون والصين والفييتنام والروس عن ثوراتهم. ولماذا يشكك البعض في ثورتنا: هل كانت ثورة أول نوفمبر مقعدة حتى تقف في نصف الطريق، وينهبها الخونة والمرترقة.

هل نستمر في النقاش حول القضايا الأنية المهيمنة على حياتنا اليومية؛ مثل الرشوة، والتزوير والإرهاب، والحقرة، وطبيعة النظام السياسي القائم. من دون النقاش والتساؤل عن مصير الثورة، مستقبل البلاد. ألم يكن مصير البلاد ومستقبلها مرتبطان بمصير الثورة. ما هي القاعدة التي نستند إليها للخروج من الضائقة السياسية الفكرية الثقافية الاجتماعية التي تشب مخالها في أعناقنا؛ وتحول بيننا وبين التحرك الجاد نحو المستقبل. وماذا بعد الخروج من الضائقة فما هي وجهتنا؛ وما هو مسارنا، وأين الرسو لسفينة في بحر عاصف يتصارع ركابها متجاهلين أنها يمكن أن تغرق بالجميع. بالتأكيد أن الأصوات اللاغطة بالعملة، واقتصاد السوق، والمتغيرات العالمية التي ترتفع عالية، بدون مرجعية وطنية والتي لا يمكن إلا أن تكون مرجعية الثورة التي هي أساس المشروع الوطني الحديث، هذه الأصوات تعبر عن بلاهة غير مسبوقة لأصحابها، وعن عدم إدراك لحقيقة ما يلغطون به؛ فبالإضافة إلى عدم استنادهم إلى أية مرجعية، فإنهم لا يملكون أية أداة لمواجهة العملة الجديدة غير السمسرة والمضاربة والتحايل في غياب رؤية واضحة المعالم لنظام مستقر، وتنمية حقيقية تجعل التعايش ممكناً مع العملة. إن الإستمرار في هذا اللفظ غير المشروط وغير المشروع لا يمكن إلا أن يزعج بنا في طريق مسدود ومحفوف بالمخاطر. إن تجاهل الثورة كسند للهوية الوطنية يضع مصيرنا في مهب الرياح.

فالتقييم الحقيقي لمسيرة الثورة في مداها وجزرها، في عنفوانها وانتكاساتها، والعودة إلى الجذور ؛ وتوجيه التفكير من جديد، في مبادئها وأهدافها، في ضوء التجربة، وإعادة الارتباط بتلك المبادئ، وفق المتطلبات الجديدة للمجتمع وتطلعاته، ووفق المتغيرات الجارية في العالم من حولنا، وتحديد موقع الجزائر ؛ وما يتطلبه ذلك الموقع من أدوات القوة والصراع والتبادل المتكافئ، وغير المخل بسيادة القرار الوطني، هذا التقييم ضمن رؤية تجديدية، هو إحدى المقدمات الأساسية لخروجنا من الأزمة، وتمهيد الطريق لبناء جزائر جديدة تتمتع بالمناعة والقدرة على إدارة الصراع والأزمات التي تفرزها العولمة. ومرة أخرى، نتساءل : لماذا العودة إلى الثورة؟

أولا، لأن ثورة نوفمبر هي هويتنا الحديثة ؛ الهوية السياسية والثقافية والاجتماعية والحضارية الأكثر بروزا، والتي يقع عليها إجماع الأمة، باعتبارها منتج الأمة الجماعية المعبّر عنها في أبهى صورها وأكملها، وهي أقوى وأعرق من الهوية البيولوجية البدائية التي تنصارع حولها بقرونا وليس بعقولنا ؛ صراع الكباش والماغز.

فالثورة هي التي أخرجتنا من المجهول إلى المعلوم، وحررتنا من الهيمنة الاستعمارية، وأوصلتنا إلى الإستقلال الوطني الذي نتمتع به والذي بدوره لا تكون لنا معنى ؛ أخرجتنا من قنبلتنا وأعراشنا وجهويتنا، وحدتنا وأخرجتنا من العزلة والتقوقع ؛ كونت منا الأمة الموحدة المتماسكة ؛ نقلتنا من عهود الإقطاع والتقهّر والخرافة وفتحت أعيننا على العالم الحديث ؛ بما يزخر به من إمكانيات، كنا ومازلنا مؤهلين للاستفادة منها لتضع لنا مكانا يليق بمستوى تضحياتنا وطموحنا. فكنتنا من الحصار الطويل الذي فرضه علينا الإستعمار الفرنسي، داخليا وخارجيا، ووضعتنا في قلب الساحة العالمية الواسعة. جعلت منا أمة حية ؛ تتطلع إليها الشعوب المقهورة ؛ وكنا مندا قويا لها في محنتها ونضالها من أجل الإنعتاق. الثورة التي وقع الإجماع على احترامها واحترام تضحيات شعبها ؛ أجمعت على هذا التقدير القوي التقدمية في الغرب والشرق. جذدت جذوة وإرادة الأمة العربية في النصر ؛ وأذكت شعلة النضال في شعوب القارة الإفريقية قاطبة. كانت محل إكبار من شعوب القارة الأمريكية

الجنوبية ؛ ومعظم شعوب آسيا. فهي الأساس الذي بنيت عليه الدولة الجزائرية الحديثة. وتشكل كيافتنا فيها. ولا يمكن أن نعطي ظهورنا لهذا الأساس من غير أن يتعرض الكيان والدولة للزوال.

الثورة هي التي رسمت لنا تلك الصورة المشرقة، عرييا وإسلاميا وعالميا. ولا يمكن لهذه الصورة إلا أن تتشوه عندما نبتعد عن الثورة. وإن هذا التشوه لا يمس الصورة وحدها، ويلحق الضرر بالسمعة، إنه يمس عمق الوجود الجزائري، ولو بلغ بنا التوجه الليبرالي الإقتصادي أعلى المستويات، سنبقى صورة شكلية براقعة ولكنها مشوهة وبدون مضمون.

من المستحيل أن نبتعد عن هوية الثورة - الأمة الجزائرية الحديثة من دون أن نعود إلى التقوقع الداخلي والعزلة الخارجية، وإلى التفكك والإلتفاف حول الجهوية والقبلية والعروشية ؛ أي العودة إلى درجة الصفر.

بدأت هذه الصورة المشوهة تبرز بوضوح في عصر الردة والتقهقر ؛ عهد العنف والإرهاب، والعجز عن مواجهة المصير بالشجاعة الكافية، ويعزيمة التصميم وروح التحدي. عبر عن هذا التشويه أحد الدبلوماسيين الجزائريين اللامعين بإيجاز بليغ ؛ قال : كنا في الماضي نهرب من الوفود في المحافل الدولية لأن الجميع كان يريد معرفة رأي الجزائر الذي كان يتمتع بالإحترام والتأثير في القضايا الدولية، واليوم نهرب من تلك الوفود لأنه ليس لدينا ما نقوله". عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي السابق كلود شيسون" في تصريح له في مطار الجزائر في بداية التسعينات مع بداية المأساة الوطنية : "إن الجزائر التي كانت تحل مشاكل العالم أصبحت عاجزة عن حل مشاكلها"، كما عبر عنه أحد سفراء اليونان قال "في الماضي كانت التعليمات التي نتلقاها من حكومتنا، عند التوجه إلى المحافل الدولية، أن ننظر إلى موقف الجزائر". هذا وضعنا في الخارج ؛ أما الصورة في الداخل فهي واضحة لا تحتاج إلى تعليق "فعلنا يدري على سوانا كما يقول المثل الشعبي باختصار شديد بليغ. ونعود إلى طرح السؤال بعد السؤال ؛ فما معنى الثورة اليوم ؛ وفي أي شيء تتجسد حتى نلتف حولها لتعيد لنا هويتنا التي طمسها الردة؟.

ينبغي أن نشير في هذا الصدد، إلى أن الثورة ليست حالة جامدة مخطئة، ولقد بدأت علامات الردة تبرز عندما حولنا الثورة إلى ملقوس.

الثورة ليست "دوغمة". وعندما تتحول إلى ذلك تتدثر، وتصبح أسيرة الجمود والتقليد والتخبط والقداسة الشكلية. الثورة فعل حي مستمر ومتغير، يقوم على الإبداع والتجديد. تتجدد الأفكار، والمبادرات الخلاقة. تتجدد القوى البشرية المناضلة المتفتحة التي تبدها وتناضل من أجل تحقيقها. إنها، بالإضافة إلى استجابتها لمتطلباتها الإستراتيجية المتجددة : تستجيب للحاجات الآنية التي يطرحها المجتمع الحي في ديناميكيته التحولية، وهي حاجات تطرحها القوة الحية الفاعلة التي تدفع إلى تحقيق الأهداف الآنية للوصول إلى الإستراتيجية البعيدة المدى في تناغم مع الأهداف القريبة والبعيدة، من أجل تحصيننا في عالم مفتوح ومتغير : تتجاحه الأعاصير، وتحركه الصراعات العنيفة المدمرة للكائنات الهشة.

ثورة أول نوفمبر ليست امتثاء من الثورات الحية المبدعة القادرة على التجديد والتغيير : التضحيات الجسيمة التي دفعها الشعب الجزائري من أجل دحر القوات الغازية الأجنبية، والإطاحة بالحكام المحليين الظلمة عندما يستبدون. الأفاق الواسعة التي فتحتها أمام الشعب الجزائري.

إنشاء لهيبة الثورة المسلحة ومع بداية الإستقلال : تطلع الشباب الجزائري بنية وحيوية في السبعينات. آماله وطموحاته في بناء دولة عصرية ومجتمع حديث. فالمشكلة ليست هي الثورة : إنما هي استعابها وتسييرها بالأدوات والمناهج اللازمة والمناسبة.

فمن واجبنا اليوم، القيام بنقد تقويمي ثوري قوي وصارم : بدون شفقة، أو هروب من الحقائق، للانحرافات والأخطاء التي وقعت في المسيرة الثورية الوطنية : بعقلانية راسخة لا تخطئ الهدف، ولا تدخل في تصفية الحسابات الضيقة، أو في التبريرات التي لا مبرر لها. وأن يتسم هذا النقد بالحيوية والجرأة، والانفتاح على المجتمع بإشراكه فيه. والانفتاح على العالم باستخلاص المتغيرات الحاصلة والإستفادة منها. يجب أن نبعد الخوف مما يمكن أن يترتب عن هذا النقد من انعكاسات، وتلجم لبعض القيم والمعالم. إن مثل هذا التقويم قد يكون جارحا ومؤلما، بدون شك، ولكن لا بد منه لتصحيح الوضع. ومن الأفضل أن يقوم به الوطنيون خير من أن يقوم به الخونة : أو تقوم به الأجيال اللاحقة. فالتقويم الوطني يجدد



الثورة ويعزز وحدة الأمة ويصحح المسيرة. أما تقويم الخونة سيدمر ما تبقى من الثورة لأنه تقويم انتقام وتصفية حسابات : أما الأجيال الوطنية القادمة فستكون محرومة من الخبرة التي تكونت أثناء الإنحرافات والأخطاء ومعرفة الخلفيات بكيفية موضوعية.

ثورة أول نوفمبر اليوم ليست ثورة الخمسينات : ولا ثورة أي عقد من عقود الإستقلال في مدها وجزرها : هي صعودها وهبوطها، والتي أضعنا الكثير من فرصها هدرًا ثورة نوفمبر اليوم تعني : الحرية : الحرية بأوسع معانيها : لقد نلنا الإستقلال ولم نحصل على الحرية : هذه حقيقة ساطعة، الحرية التي فقدناها كنظام حكم، وكمجتمع تقليدي، وفئات مثقفة متوقفة ومعمولة ينفي بعضها البعض : فاقدة لسعة الأفق والقدرة على الحوار، وتحمل عبء الاختلاف، أفكار جامدة مغلقة : تريد أن تقول كل شيء حسب مقاسها الخاص، وكل ماعداها هرطقة، كانت تلك الهرطقة فكرية أو سياسية أو دينية وأخلاقية. فقدنا حرية العقل "القسمه العادلة بين البشر" كما كان يقول المعتزلة. و"الناس مشتركون في العقول وإن اختلفوا في اللغات" كما يقول أبو حيان التوحيدي المفكر الفيلسوف الأديب المتصوف. العقل الذي كرم به الله الإنسان : وفضله على العالمين، وأمر باستعماله في شؤون الكون والحياة : حرية استعمال العقل إلى أبعد حدوده في التفكير والنقد والتقويم والتعديل : حقه في حرية الإبداع وما يتفرع عنه من نتائج : حرية الفكر والتعبير عنه بصوت عال : بدون تردد أو خوف : وحرية تدبير الوسائل لهذا التعبير : حرية الاختيار الحر للانتماء السياسي والفكري : حرية تقبل التنوع والتعدد والنقد والنقد المضاد في رحابة صدر : وفي سلوك إنساني متحضر ومتجذر في محيطه وبيئته، بعيدا عن التقليد والأفكار المسبقة. حرية تجعل المواطن يثق في نفسه وبلاده، وفي نظامه السيامي الذي اختاره : حرية تربط اللحمة بين المواطن والسلطة وفق العقد الإجتماعي المتفق عليه في الأنظمة المتقدمة. حرية مواطن يعتز بوطنه، يحبه ويدافع عنه باقتناعه وإرادته، ويكون معنيا بمصيره، وليس مجرد كائن يتنفس كبقية المخلوقات البيولوجية في هذا الكون. حرية تحقق الإنسجام بين أفراد المجتمع : الذي يكون، بهذه الحرية، قد تخلص من الخوف : الخوف من الآخر ومن

المصير : ومن عقدة ذنب الاختلاف، ومن عبودية وتسلط واستبداد الحكم. فالمجتمع الحر المنسجم بصفة طبيعية، عن وعي واقتناع واختيار حر هو الذي يبنى النظام السياسي الحر، ويحقق الابتكار في كل مجالات الحياة : يبتكر وسائله المادية والتقنية لمعيشته، ويبدع أفكاره الخاصة التي يشارك بها في الحضارة الإنسانية المفتحة بطبيعتها، والتي ترفض أشباه الحضارات والأفكار والمبادئ الزائفة. مجتمع العبيد لا يمكن ان يحقق التنمية ولا يدرك معنى الاستقلال، فضلا عن الحرية. لا يبدع فكرا ولا ثقافة ولا يبنى حضارة. هذه الحرية لا تتحقق إلا في إنجاز المشروع الوطني الثوري التحرري الذي تتجسد فيه حرية الوطن وحرية الثروة الوطنية المتنامية : وتحرير الإنسان الجزائري من الخوف، ومن ظروف الحياة القاهرة المذلة.

هذه الحرية : بما تفتحه أمام الجزائريين أفرادا وجماعات، من إمكانيات لا حدود لها، في حياتهم الخاصة والعامة. هذه الحرية هي التي على الثورة اليوم أن تحققها، وعلى الجزائريين الوطنيين، بمختلف تياراتهم واتجاهاتهم، النضال من أجلها كحاجة جماعية ونقطة إجماع تطلق منها إلى قضايا أخرى لا تقل أهمية، لتحقيق الحريات الأساسية للمواطن وصون حقوقه : بعيدا عن كل أنواع الضغط والإكراه.

ثورة أول نوفمبر تعني اليوم :

إيجاد نظام حكم عصري متحرر من آثار الإقطاع السلبية المكبلة للمجتمع : المتمثلة في التمتع والاستغلال، والإنغلاق والعزلة : ومن الجهوية الكريهة، والقبلية المتخلفة. نظام حكم متحرر من القمع والاستبداد : بل محارب لهما بحكم تكوينه وطبيعته والآليات التي تسيره : نظام حكم مبني على المؤسسات وليس على الأشخاص : والانتقال من نظام الأشخاص وأمزجتهم المتقلبة : إلى المؤسسات وأنظمتها القانونية والتشريعية : هو انتقال نوعي من الأنظمة الإقطاعية المتخلفة إلى الأنظمة المعاصرة، المبنية على حرية الاعتقاد والإختيار. نظام نتحرر فيه من قبضة الكتل ومراكز القوى الخفية : المبني على التراضي المنظم بالشك والخوف : التراضي على تقاسم السلطة : والمصالح، ونظام الكومات الجهوية والعزبية والقنوية. نظام ديمقراطي مبني على التعددية

السياسية وعلى حق الإختيار، والتداول على السلطة، يضمن في نفس الوقت، التنظيم الحزبي العصري الديمقراطي ؛ أي يكون أحزابا حديثة على أسس المفهوم الحديث للديمقراطية ؛ ويبعد عن الحياة الحزبية النزعات المتطرفة الجهوية والعرقية، الدينية واللغوية، التي يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوى دكتاتورية متمسبة إقصائية، وأن نقضي بصفة نهائية، على آفة التزوير المدمرة.

هذا النظام السياسي المؤسساتي الديمقراطي الجمهوري هو الذي يحدد طبيعة وهوية وأهداف استراتيجية الدولة الجزائرية الحديثة، بمهامها ووظائفها المختلفة، لتجسيد السيادة الوطنية، وتجسيد حرية وسيادة الشعب في اختياراته الدستورية. في هذا السياق، يجب وبسرعة، إخراج الدولة من نظام البازار الذي أصبحت تتخبط فيه، ويهددها بالإنهيار ؛ البازار السياسي والإقتصادي والأخلاقي ؛ إغلاق مكاتب السمسرة في مقرات الدولة، وطرد السماسرة منها، وشن حرب وطنية حقيقية شاملة على الرشوة ؛ على الراشين والمرتشين ؛ هذه الآفة التي أصبحت تهدد كل شيء بالدمار ؛ الإقتصاد والسياسة والأخلاق ؛ المجتمع والدولة.

الثورة اليوم، تعني :

التخلص من الإدارة البيروقراطية الحالية المكبلة لنمو وتطور البلاد ؛ بالإضافة إلى الآفات المنتشرة فيها ؛ وفي مقدمتها الرشوة والفساد، وتكوين إدارة عصرية تعتمد على أقل عدد من البشر، وبأعلى كفاءة مهنية وأحدث وسائل تقنية ؛ إدارة فعالة تتسم بالمرדودية واقتصاد الوقت ؛ ضمن برنامج مخطط يصرف الأكثرية البشرية التي تثقل إدارتنا وتحولها إلى قطاعات الإنتاج والخدمات.

كما ان الثورة تعني :

تطوير نظام أمننا، بكل قطاعاته وتحديثه، وتمكينه من الوسائل التقنية العالية، ومراكز الدراسات المختصة. ذلك من أجل توفير حماية حياة ومال وعرض المواطن في مدن مكتظة فوضوية محاطة بسلاسل من الأحياء الفقيرة ؛ وهي ريف يتقهقر تحت زحف سياسة التقدير والتجهيل،

ومكافحة الجريمة المترتبة عن هذا الوضع ؛ وعن سنوات الإرهاب الدموية ؛ ونظام المافيا، بكل أشكالها المالية والسياسية والإجتماعية .

نظام أمن قوي مؤهل في كل لحظة للدفاع عن السيادة الوطنية وحماية التراب الوطني بالكفاءة العالية اللازمة .

الثورة اليوم تعني كأولوية عاجلة : تكوين القوة العلمية التكنولوجية الوطنية الحديثة. هذه القوة مرهونة بمنظومة تربوية متطورة تتوفر لها الشروط التي لا بد منها من الهياكل الملائمة، وكفاءة عليا في تأهيل المدرسين والأساتذة والباحثين. وهذا الهدف لا يمكن أن نصل إليه إلا بسياسة مدروسة ؛ واضحة المعالم في الرؤيا، صارمة في التنفيذ من طرف إدارة بيداغوجية علمية تكنولوجية متخصصة وخاصة ؛ بعيدا عن الإدارة البيروقراطية المتنافية مع الابتكار وعن اللجان الفضفاضة. وهذا يقتضي التوجه كلية إلى الجامعة، وما تحمله من أعباء في تكوين الإطارات الوطنية المتخصصة العالية في مختلف المجالات ؛ ووضع استراتيجية ملائمة لنظام وطني للبحث العلمي، ووقف نزيف هجرة الأدمغة الوطنية، واسترجاع ما يمكن من التي هاجرت ؛ وخطة للإستفادة مما هو باق منها في الخارج. وهذا يتطلب اقتطاع حصة معتبرة من مداخل المحروقات وتوجيهها إلى ما يحتاجه البحث ؛ من مخابر وتأهيل وإعادة تأهيل الباحثين ؛ وريطهم ببيآت ومراكز البحث والجامعات المتطورة في العالم ؛ ومن توفير بيئة علمية ملائمة ؛ بما فيها من إسكان لائق وأجور كافية مكفية للباحثين .

وفي مقدمة أولويات الثورة اليوم، القضاء على الفقر ؛ فالفقر "بؤرة البلايا ومجمع الرذيلة" كما يقول ابن المقفع. فلا عزة ولا كرامة مع الفقر. ومن العبث الحديث عن حريات وحقوق الإنسان ؛ وعن العدالة والديمقراطية في بلد ينتشر فيه الفقر والتعاسة المذلة. ومن السخافة أن نتحدث عن ثورة أول نوفمبر عندما يتعرض قسم من المجتمع الجزائري إلى المجاعة ومهانة الجهل ويسقط فريسة للفقر ؛ كان هذا النوع من الحديث يكون خيانة للثورة وشهادتها. ففي حديث مع أحد الدبلوماسيين من كوريا الجنوبية قال : "إننا قبل أن ننهي الديمقراطية اجمعنا على أن نقضي على الفقر ؛ وأفهمنا الشعب بأنه إذا أراد أن يعيش كريما أن يعمل وأن يعرق ؛ وكان هذا محل إجماع عندنا".

إن تحقيق الأهداف المطروحة أمام الثورة اليوم، الثورة المتجددة : وفي مقدمة تلك الأهداف القضاء على الفقر : ينبغي ضبط مشروع تنموي وطني منسجم ومتكامل يشمل جميع الميادين. مشروع تنموي ضمن مشروع التحديث الوطني : يوفر الشروط لدولة قوية باقتصادها بعلمها بثقافتها بمجتمعها الحر المنسجم، بإدارتها الكفأة، باقتصادها المصري الشفاف المبني على القدرة الإنتاجية وعلى التناقص الحر. هذا المشروع التنموي التحديثي الوطني هو الذي يؤهلنا للعيش في عصر العولمة : وليس التشديق بالكلام والتصريحات الفارغة : فالعولمة هي صراع المال : صراع العلم، صراع الثقافة، صراع القوة. إنها ساحة تعج بالقيلة والثعابين والوحوش الكاسرة. فالقوي يأكل فيها الضعيف. هذا هو قانون كل الممارك المفتوحة.

ونعتقد أن هذه الأهداف الكبرى يجب أن تكون محل إجماع وطني، مادامنا نتفق جميعا على أن ثورة أول نوفمبر هي الأساس، وأن تعددية الإجهاد المتمثل في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني هي تحديد أقصر السبل للوصول إليها وبأقل التكلفة : وتمبئة أكبر طاقة للأمة لتحقيقها.

ويبقى السؤال الأول والأخير، كيف تجدد الثورة، وما هي القوى الوطنية التي تقوم بهذا التجديد؟ إذا نظرنا إلى جزائر السطح الحالية : فسوف لن نجد جوابا، وإذا فحصنا جزائر ما تحت السطح : نقول نعم : هناك إمكانية هائلة لتجديد الثورة، وهناك طاقات قوية مؤهلة للقيام بهذا التجديد. يجب قلب الجزائر من تحت إلى فوق لتمكين جزائر ما تحت السطح للتعبير عن نفسها والقيام بمهامها. هذا يقتضي المزيد من الحرية، ومن النقاش الواسع والمفتوح حول القضايا الوطنية الكبرى، بدون خوف وبدون خلفيات. فالمجتمع الجزائري، رغم الهزات والمطبات هنا وهناك، فقد تطور بشكل حاسم منذ الاستقلال. وهذا بفضل الثورة، مع ما صاحب إنجاز المشروع الثوري من أخطاء وتجاوزات : ذكرناها بالتفصيل : فهناك اليوم مجتمع جاهز، بكل مقوماته للدخول في معركة المستقبل، عن طريق تجديد الثورة، وبعث وطنية جديدة متجددة. يتحقق هذا إذا قضينا على الخور الوطني المهيم المتسبب في إضعاف الهمم،

وكسر الإرادات، وإطفاء شعلة الأمل. نحن بحاجة إلى بعث وطنية جديدة، فتية، متفتحة، ذكية، قادرة على قيادة النضال الوطني من جديد، تبرز قوة الجزائر وإمكاناتها الحقيقية البشرية والمادية، في حاجة إلى تجديد وعي الأمة، ومُحدِّد همتها لتحقيق وثبة وطنية قوية ؛ ولا يتحقق هذا إلا ضمن مشروع وطني ثوري تحديثي متجدد ؛ تشارك في صياغته وإنجازه جميع القوى الحية في البلاد.

## جبهة التحرير الوطني - المبدأ والمآل

مشكلة الجزائر هي مشكلة جبهة التحرير الوطني : ومشكل الجبهة هو مشكل الثورة. ضربت الجزائر يوم ضربت الثورة، وضربت الجبهة يوم ضربت الثورة : الجزائر والثورة والجبهة عناصر وثيقة الارتباط ببعضها البعض : يتأثر كل منهما بالآخر : والجبهة التي نتحدث عنها هنا ليست ذلك الحزب الذي سلت عليه كل السكاكين المشحونة : ومن الجهات المختلفة، والذي سمي في عهد ما "جهازا". الجبهة التي نعني هنا هي المشروع : مشروع ثورة أول نوفمبر المنتصرة : الأشكال والمناوین التي تقلب فيها هذا المشروع : الكوابح التي وضعت أمامه : القيود التي كبلته : التشويه الذي لحق به : المناورات والمؤامرات التي حيكت حوله : محاولات الإجهاض التي أخرت الجنين ولم تتجح في إسقاطه : الجنين الذي سيبقى في رحم الأم الجزائر إلى أن يولد كاملا ويرى النور. قد تكون عملية الميلاد وعصاة ومصحوبة بالآلام أشد من آلام المخاض العادية : وقد تكون عملية قيصرية، مع ما في ذلك من مخاطر. ولكن المولود مولود الجزائر الجديدة لا بد أن يرى النور، فيكبر ويجلجل في أعماق الجزائر : جبالها ووهادها شطآنها وصغارها : وأن يزرع الأمل والنور في جميع أنحاء وحناياها.

فالجزائر هي الجزائر : الجزائر الشامخة في أحضان البحر المتوسط. وثورة أول نوفمبر المجسدة لهذا الشموخ. وجبهة التحرير الوطني هي التي أزاحت عنه الستار : وأيقظته من السبات وقادته إلى النصر. هي التي فجرت الثورة التي أوصلتنا إلى الإستقلال منتصرين، وبدون قيود. وحدت الأمة وراء الكفاح المسلح : أرست المبادئ الكبرى لثورة وطنية شعبية

متجذرة وأصيلية : نابعة من أعماق الأمة. ثورة تحرر الوطن، تحرر الثروة الوطنية، تحرر المواطن الجزائري من المذلة والمهانة : تحقق له الحرية وتوفر له شروط الكرامة : الكرامة الإنسانية العالية : الكرامة الجزائرية التي كانت عنوانه على مر العصور، الثورة التي حددت الأهداف التي تشكل معالم الجزائر الحديثة في محيطها الإقليمي والدولي تكوين الدولة العصرية على البحر الأبيض المتوسط : لتكون ندا وكفاً للدول المتقدمة شمالاً وغرباً وسنداً لشقيقاتها جنوباً : دولة متفتحة مشاركة في الحياة الدولية بتجربتها الخاصة، وما تحمله تلك التجربة من مبادئ إنسانية عالية.

ثورة أول نوفمبر زرعت الوعي الوطني والتحرر العميق في روح الشعب الجزائري : حررته من الإحتلال : ومن الخوف : ومن الحصار الشامل : حصار الإستعمار والجهل والفقر والتخلف، خاضت معركة الإستقلال بنجاح : وخاضت المعارك المعقدة الصعبة : معارك تثبيت الإستقلال : معارك الصراع مع الإستعمار الجديد في ظروف الحرب الباردة بسلوك خط مستقل مع مجموعة عدم الإنحياز : كان لها شرف معركة قيادة العالم الثالث من أجل نظام دولي : اقتصادي سياسي : عادل : يضمن المصالح المشتركة على قدم المساواة : معركة المواد الأولية : باعتبارها الإمكانيات الوحيدة التي تملكها البلدان المتخلفة في مواجهة الدول الرأسمالية الجشعة، معارك الطاقة : معارك التأميمات.

خاضت الثورة معركة التنمية الوطنية بجميع أبعادها : استكمالاً للمشروع التحرري الوطني : تحقيق العدالة الإجتماعية، والخروج من التخلف : وفق اختيارات كبرى قابلة للإثراء والتعديل، ولكن، دائماً، في استراتيجية التحرر التي حددتها الثورة.

هذه هي الثورة التي قادتها جبهة التحرير الوطني. فما هي مشكلتها اليوم : بين المشاكل المعقدة المتعددة الجوانب التي تواجهها الجزائر.

بدأت مشاكل الجزائر عندما وقعت جبهة التحرير الوطني، كمشروع وتنظيم، في الأسر : أسر السلطة : والصراعات التي كانت تدور حول هذه السلطة. في قلبها ومحيطها كانت الجبهة حركة وطنية تاريخية كبرى : انبثقت من الشعب كقوة طلائعية مضجرة للثورة المسلحة التي أوصلتنا إلى



الإستقلال. برزت كقوة ثورية جديدة لإحداث قطيعة جذرية مع أطراف كثيرة كانت تكبل حركة الشعب نحو الإنعتاق ؛ قطيعة مع نظام الإحتلال الأجنبي البغيض ؛ قطيعة مع وضع سياسي ممدود مهيمن على الحياة الحزبية ؛ داخل كل حزب وبين الأحزاب مع بعضها ؛ أصبح يشكل عجزا في مواجهة نظام الإحتلال الذي كان يزداد شراسة كل يوم، بعد مجازر 8 ماي الرهيبة ؛ قطيعة لتجاوز الأزمة، وإعطاء فرصة للشعب الجزائري لفك القيود. كانت هذه القطيعة تعني التغيير ؛ والخروج من حالة الإنسداد إلى مرحلة نوعية متحررة من كل قيود الجمود.

لكن الجبهة التي أحدثت هذه القطيعة التاريخية لم تستطع أن تحدث قطيعة جذرية لتجاوز أزمة 1962 ؛ فوقعت في الأسر، ودخلت في خط التقهقر بدل أن تقوم بالقفزة النوعية، وتركت المجال للصراعات حول السلطة ؛ بدل الدخول في مشروع الإستقلال الذي كان يقتضي القيام بعملية تحديث شاملة تتجاوز النزاعات الجبهوية والقبلية والفتوية.

والحقيقة أن هذا التقهقر بدأت معالمه تبرز في خضم الثورة المسلحة ؛ عندما طرحت تلك الثنائية المعروفة في شكل تعارض أولوية الداخل على الخارج " وأولوية السياسي على العسكري "، فأحدثت شرخا تسبب في نزاع حقيقي داخل قيادات الثورة. وقد انتهت هذه الثنائية إلى وضع معكوس في الميدان، فكانت أولوية العسكري على السياسي، وأولوية الخارج على الداخل. بدأ هذا الوضع المعكوس في لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة كرد فعل على مقررات مؤتمر الصومام، وتجلت في النقاش حول مفاوضات إيفيان التي انتهت بوقف القتال وإعلان الإستقلال، وظهر بشكل أوضح، في الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة الذي فجر أزمة 1962.

وكان موضوع الجبهة غائبا في هذا الصراع، ولم يفلح مؤتمر طرابلس الذي انضبط قبل أن يتم في معالجته، ليترك المجال لفتح جبهة عريضة للصراع بين الحكومة المؤقتة التي يقول أعضاؤها أن سبب الأزمة هو قضية الشرعية وأن الحكومة هي الممثلة لهذه الشرعية التي تمردت عليها قيادة الأركان التي يقول قادتها أن جوهر الصراع هو حول مصير الثورة ومصير جيش التحرير الوطني، أي بين أولئك الذين كانوا يريدون حلا

على الطريقة التونسية والمغربية التي تعني حل جيش التحرير وتعبئته بجيش نظامي محترف، وأن يترك اختيار التوجه السياسي إلى الشعب، بينما رفضت قيادة الأركان هذا الحل، كما يقول ممثلوها ؛ رفضت حل جيش التحرير الوطني ؛ ورفضت أن تنتهي الثورة مع نهاية حرب التحرير، بل تستمر في مهمتها في بناء ثورة الإستقلال عن طريق اختيارات شعبية جذرية بإيجاد نظام ثوري يستمد شرعيته من الشرعية الثورية، ومن شأن هذا المشروع أن يجعل الأغلبية الكبرى من الشعب تستفيد من هذا النظام، ويحرر البلاد من التبعية ؛ نظام يهدف إلى تصفية حركة الإستعمار بشكل نهائي. وكان يمكن لهذه الإجتهادات أن تكون مثمرة ؛ وتفتح طريقا لاختلاف الرأي في معالجة القضايا الوطنية ؛ لو أنها تمت في كنف الهدوء ؛ وتقبل اختلاف الرأي الآخر ؛ وكان الميدان الوحيد الذي يتم فيه النقاش هو جبهة التحرير الوطني. ولكن الجبهة وضعت على الهامش ؛ رغم الأشكال المظهرية ؛ كوجود مكتب سياسي الذي انعاز لقيادة الأركان ؛ ولم يكن هذا الإنحياز مبنيا على اقتناع ؛ زُعم أن الذين كانوا فيه من السياسيين الكبار ؛ ولكن كان لحسابات خاصة ؛ منها ترجيح الجهة التي معها القوة التي يمكن أن توصل للسلطة.

حاولت الجبهة أن تسترجع المبادرة ؛ وسرعان ما برز الصراع من جديد بينها وبين الإدارة التنفيذية "الصراع بين الرئيس بن بلا، ومحمد خيضر". وقد انتهى هذا الصراع مؤقتا لصالح الجهاز التنفيذي/ الرئاسة والحكومة/ تحت المراقبة الخلفية للطرف العسكري.

وقد أعيد الاعتبار مؤقتا إلى الجبهة في مؤتمر 1964، تحت برنامج جديد/ ميثاق الجزائر/ وقيادة جديدة ؛ لجنة مركزية ومكتب سياسي ؛ رغم التناقضات والمنازعات المتولدة عن ثورة التحرير ؛ إلا أن هذا المكسب السياسي قضى عليه في 19 جوان 1965، تحت عنوان التصحيح الثوري ؛ وتحولت الجبهة إلى مجرد جهاز من أجهزة الدولة الأخرى. وليس هو الجهاز الأهم وإنما هو العرية المستغنى عنها ؛ أو التي لا يحتاج إليها إلا عند الضرورة ؛ وما أكثر الضرورات في نظام وليد لم يستكمل بناءه. ويتحولها إلى جهاز، أصبحت الجبهة في إقامة جبرية للتحكم فيها والحد من تأثيرها.

وبدأت الصورة تظهر في الشكل التنظيمي العام، وفي توزيع تركة الثورة المسلحة ؛ فالمناضلون الأكثر كفاءة يذهبون إلى الأجهزة التنفيذية، أغلبهم من المكونين بالفرنسية، والإطارات الأقل كفاءة تذهب إلى الحزب ؛ المجاهدون الأصغر سنا والأكثر استعدادا للتلاؤم مع تطور الجيش يبقون فيه، والخارج عن هذا المقياس أو غير المرغوب فيه يندمج في الحزب. تتفرد الإدارة بالإطارات المكونة بالفرنسية ؛ ويلتف المعربون حول الحزب ؛ ومن هذه النقطة حدث شرخ كبير في النظام الذي كان في حاجة إلى الإنسجام في مرحلة تكوينه. فتدريجيا بدأت الهوة تتسع سلبا بين هياكل الحزب والأجهزة التنفيذية ترتب عنه وضع شاذ فيما بعد ؛ جهاز سياسي يعتبر نفسه قائد البلاد لا يعرف الكثير عن حقائق ما يجري في دواليب الإدارة، باستثناء ما يظهر على السطح، وإدارة تسيير البلاد في مجتمع ناشئ وفي حالة التحول، بدون ضوابط سياسية. وكان هذا الوضع أحد أسباب الإنهيار الذي لحق بالبلاد ؛ وأحد العوامل الرئيسية التي أحدثت شرخا عميقا في المجتمع.

وقد استعمل جهاز الحزب، بعد 19 جوان 1965، ولفترة، كعنوان لتفطية الشرعية الثورية. وكמידان لتفجير الأزمات والتناقضات التي لم يتخلص منها النظام بالتغيير الذي وقع في هذا التاريخ ؛ معالجة مشكل الولايات بإحداث الأمانة التنفيذية التي جمعت قادة الولايات، إلا أن هذه الأمانة لم تعمّر طويلا ؛ وبقيت المشاكل كما هي. كما كانت أداة لمجابهة القضايا المترتبة عن محاولة انقلاب 14 ديسمبر 1967، ثم ميدانا للصراع العام والحاد حول الثورة الزراعية. وفي كل هذه الحالات لم تكن ساحة لمناقشة القضايا الوطنية الكبرى ؛ والتي كانت تتمثل في التحول الكبير للمجتمع الجزائري من عهود الإحتلال والإقطاع إلى عهد الإستقلال ؛ بما يفترض فيه أن يكون عهد التغيير الثوري، وبناء الدولة العصرية على أساس مؤسسات شرعية واضحة مخترعة من الشعب ؛ وتحديث الجزائر بصفة جذرية لتكون قادرة على التعايش والصراع مع البلدان المتقدمة.

وبقيت هذه الحالة تراوح مكانها في وضع دقيق للغاية بدأت تبرز معه مشاكل النمو الجديدة. والمتطلبات التي يطرحها هذا النمو في الأفكار والحاجات وفي البنى الاجتماعية. وكانت استراتيجية الرئيس بومدين

الذي كان يراهن على الزمن الذي لا يتحكم فيه، مبنية على قيادة توازنات دقيقة متناقضة إلى حد التعارض، وملتئة بالمتفجرات. فكانت الصراعات الحادة الخفية من 1972 إلى 1976. والذي كان النظام يتحكم فيها ويمنعها من الهبوط للشارع ؛ بما كان يملكه من سلطة، ولأن معظم الأطراف المتصارعة في الخفاء كانت من صنعه، ومدينة له في موقعها من السلطة، إلى أن طرح النقاش حول ميثاق 1976. وكانت شجاعة قوية من الرئيس بومدين أن يطرح نظامه في عشرية كاملة، لنقاش شعبي مفتوح في المهرجانات العامة، وفي أجهزة الإعلام المرئية ؛ المسموعة والمكتوبة.

ورغم محاولة بعض الأطراف في النظام التي كانت تتحكم في التوجيه وفي أجهزة الإعلام، حصار ذلك النقاش وقد أبرزت المشاركة الشعبية الواسعة ؛ سيما من الشباب، وجود تيار شعبي عارم يحركه وعي عميق بمشروع ثورة أول نوفمبر، الذي ما يزال في معظمه كامنا. وإذا كان التأييد المطلق لهذا المشروع الذي تنتظر الجماهير الشعبية إنجازوه، فإن تعرية كاملة شملت القوة الخفية التي بدأت ترفع رؤوسها، وتعمل على عرقلته، متمثلة في بعض رموز الإقطاع والقوى البيروقراطية الموروثة عن النظام الإستعماري المعبر عنها "بالقوة الثالثة"، والتيارات المعادية للإشتراكية الموجودة في النظام ؛ والتي لم تجرؤ على معارضتها في العلن.

هذه القوى الشعبية العارمة المشاركة في نقاش الميثاق، كانت تطالب أساسا بتطهير الثورة من المندسين فيها، ومن الطفيليات المتغلطة في النظام التي أخذت تلتف حول المصالح، مستغلة عناصر نافذة في موقع السلطة. كما كانت تطالب بالحسم في القضايا الوطنية الكبرى ؛ قضايا العدالة الاجتماعية ؛ وإيصالها إلى الأرياف وإلى الجزائر العميقة ؛ بحق المواطن في التعليم، والصحة، والشغل، والسكن اللائق ؛ في الأمن والإستقرار ؛ في ضرورة استرجاع اللغة الوطنية لتتبوأ مكانها الطبيعي في حياتنا ؛ في توزيع الثروة الوطنية وترسيخ سياسة التوازن الجهوي في التنمية ليشمل المناطق الفقيرة والمحرومة ؛ أي بديمقراطية اجتماعية اقتصادية علمية ثقافية شاملة. ولم تكن قضية الديمقراطية السياسية تطرح إلا على نطاق ضيق، وباحتشام شديد.

وقد بين هذا الظهور الكثيف للقوة الشعبية المثابة المشبعة بوعي ثوري المتطلعة إلى إنجاز مشروع الثورة : أن هذه الثورة هي نهر جارف، بدون تأطير يسيرها ويحدد غاياتها، مما جعل الحاجة إلى تنظيم سياسي شعبي قوي يستوعبها : ويحولها إلى أداة فعلية قوية لبناء الجزائر الحديثة، ويجعل منها سدا لمقاومة الانحرافات التي يمكن أن تهدد المجتمع وتلحق الضرر بوحدة وتماسكه.

ولا نعلم بالضبط ما هي استراتيجية الرئيس يومدين في هذا الموضوع، بعد ذلك النقاش الشعبي الواسع. ذلك النقاش الذي أخرجه من العزلة ومن الحصار الذي ضرب حوله، من خلال الأزمات الداخلية التي عاشها النظام منذ 1972 إلى 1976، وبالخصوص بعدما اتجهت الندوة الوطنية للشباب غير الوجهة التي كان يريد. ولا ندري هل خرج قويا من تلك العزلة، أم أن الطوق الذي ضرب حوله كان أقوى، ولا لماذا لم يحدث التغيير الذي طالبت به القوى الشعبية في النقاش. فالواضح أنه كان يريد أن يعمل شيئا ما. ظهر ذلك في التغيير الوزاري الذي أجراه في سنة 1977 الذي اعتبرته جماعة أنه يسير في طريق التحديث والتخلص من القوى المحافظة في النظام التي كانت تمرقل مسيرته، واعتبره آخرون بأنه يتجه نحو التغريب.

ولكن الذي يعيننا في الموضوع الذي نعالجه، المتصل بجبهة التحرير الوطني، أن الرئيس يومدين اتجه بقوة نحو إعادة تنظيم الجبهة وتجديدها، وبدأ يدرك ذلك الخلل الذي أصاب النظام بسبب ترجيح كفة الإدارة : وعدم العناية الكافية بالجهاز السياسي. وتجلى الإهتمام الجديد بإسناد مسؤولية الجبهة إلى أحد المقربين إليه وهو السيد محمد الصالح يحيوي، وتشكيل لجان حزبية موسعة للقطاعات الإستراتيجية الكبرى شاركت فيها الإطارات الوطنية بمختلف تياراتها ومشاربها ومن كل القطاعات، للإعداد لمؤتمر الحزب الذي كان منتظرا أن يفصل في القضايا الكبرى التي طرحت في النقاش، وتصفية التناقضات التي كان يعيشها النظام. كان هذا واضحا في الخطب التي ألقاها الرئيس في كل من قسنطينة وتلمسان وتيزي وزو. وفي هذا الجو، وهو يقود جبهة الصمود والتصدي كرد فعل عن اتفاقية كامب دافيد، غادر الرئيس

بومدين الحياة يحمل معه أسرار، ومشروعه الخاص بتغيير استراتيجية الحكم. فقد كان كتوما، لا يبوح إلا بالقليل فيما يريد. ذهب ولم ينجز مشروعه، ولا يستطيع الدفاع عن نفسه، بما يرميه به خصومه ؛ بل وحتى من الذين كانوا مقربين إليه أو يعتبرون أنفسهم كذلك، أو الذين يعدونه مسؤولا عن كل الأخطاء، منذ سنة 1962 باستعماله الجيش لاستلام السلطة أو اختياره للنظام الإشتراكي الذي تسبب في "كل الكوارث" كما يزعمون. نعم لا يستطيع الدفاع عن نفسه من السهام التي يرميه بها هؤلاء وأولئك ومن كل جهة في الخفاء والعلن. ولكننا لا يمكن أن ننكر، مع هذا وذاك، بأن عهده كان أحسن عهد في الإستقلال ؛ وفر الإستقرار النسبي، ولو مؤقتا للبلاد، ووفر الأمن، وأوصل المواطن إلى المدرسة ؛ وفر له فرص التعليم والتكوين من المدرسة إلى الجامعة ؛ إلى أكبر الجامعات في أوروبا وأمريكا، وبالمجان ؛ كما وفر له فرص العلاج، والشغل ؛ كون الجيش الوطني الشعبي الذي وجدناه في أعسر ظروف الأزمات كفوة وحيدة متماسكة، بوا الجزائر مكانة عالية حظيت فيها بالإحترام والتقدير والهيبة.

وتبقى أسئلة كثيرة مطروحة ؛ هل أن الذين ورثوه في الحكم، وعقدوا المؤتمر الرابع تحت شعار الإستمرارية، قد فكوا شفرة الأسرار التي حملها معه، ليجسدوا من خلالها ذلك الشعار؟ هل كانوا من الأوفياء للمشروع الذي كان يريد تحقيقه؟ هل كانوا عالمين به، وهل كانوا مقتنعين ؟ وماذا كانت تعني تلك الإستمرارية؟ وماذا كان سيفعل الرئيس بومدين لو وصل إلى المؤتمر؟ فكيف كان سيكون مصير الجبهة ومصير النظام ككل؟ وما هو الطاقم الذي كان يذهب به في نقلة الجزائر إلى مرحلة نوعية؟ هل كان يذهب بالطاقم القديم أم بأطقم جديدة ومغايرة؟ ألم يكن الذين كانوا في قائمة التغيير هم الذين ورثوه في الحكم؟ إن السلوكات التي أعقبت فيما يعد تجيب على الكثير منها، والجواب الأكثر وضوحا، أن التوجه كان يسير ضد التيار الذي كان يسير فيه ؛ وأن ما وقع كان أقرب إلى التصفية منه إلى الإستمرارية ؛ رغم كل المظاهر والتصريحات.

ففي المؤتمر الرابع اتضح شكليا أن جبهة التحرير الوطني تأخذ مكانها الطبيعي كحركة شعبية ثورية ؛ وأنها أصبحت تتمتع بلجنة مركزية ؛

ومكتب سياسي ؛ وأن كل القرارات الوطنية تؤخذ أساسا في هذه المؤسسات السياسية، وخصصت للجبهة إمكانيات خاصة ؛ مقرات وميزانية معتبرة. قامت اللجنة المركزية بدراسة ملفات وطنية هامة ؛ الطاقة، الفلاحة، القطاع الخاص، التربية الوطنية، الثقافة، الإعلام. أنشأت لجانا مختصة للقطاعات الحيوية ؛ وحتى أحداث أكتوبر 1988 .

عقدت أربع مؤتمرات ؛ مؤتمرين عاديين ؛ المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس، ومؤتمرين استثنائيين ؛ الأول في بداية الثمانينات، خاص بمعالجة أنواع الخلل التي تمس التوازنات الاقتصادية الكبرى، والثاني لإثراء الميثاق الوطني.

كان هذا يبدو في الظاهر ؛ وكانت الأمور تمشي في اتجاهها الطبيعي. ولكن في الواقع كانت هناك أمور تسير في اتجاه آخر. بدأت بالمؤتمر الإستثنائي الأول، بطرح الشك وإعادة النظر في مشروع التنمية الوطنية، تحت عنوان الخلل الواقع في الآليات الاقتصادية الوطنية ؛ وقعت تصفية التيار الذي كان يعتبر مقريا من الرئيس بومدين ؛ وقعت التصفية على مستوى المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر الرابع ؛ تغيرت اللجنة الاقتصادية في تشكيلتها الأولى التي كان يرأسها السيد عبد السلام بلعيد ؛ ألغيت اللجنة السياسية التي كان مفروضا عليها أن تذهب إلى عمق البناء السياسي ؛ في بنيته وهيكلته وفي محتواه البشري، وجاء المؤتمر الخامس ليكشف عن الواقع المغاير، ولم يقدم كشف واضح عن نتائج المخطط الخامس التي كانت في مجملها، سلبية ؛ تفككت الهياكل الاقتصادية الكبرى عن طريق إعادة هيكلة عشوائية، شتتت الإطارات التي تكونت لها خبرة في التنمية الوطنية ؛ وبقي الخلل في التوازنات الاقتصادية قائما، كما هو، بل ازداد خطورة، وبمجرد بروز بوادر الأزمة الاقتصادية التي كان القائمون على تسيير الاقتصاد الوطني ينكرونها ويدعون أننا بمنأى عنها، أصيبت التنمية الوطنية بالشلل نتيجة القرارات الاقتصادية العشوائية المتخذة في الميدان، وبدأت الاختيارات الوطنية الكبرى تتعرض للإختناق. أما المخطط الخامس الثاني فقد ذهب أدراج الرياح تحت ضربات الأزمة الاقتصادية التي سيرت بطريقة سيئة ؛ ضاعفت من حدوثها القروض القصيرة الأجل من أجل المحافظة على المظهر. وكان

استفحال هذه الأزمة أحد الأسباب في أحداث أكتوبر 1988، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية.

كان هذا هو الوضع على المستوى التنفيذي الذي كان يعتقد في الظاهر أنه يسير تحت إشراف ومراقبة الجبهة. هذه الجبهة التي لم يتغير وضعها الحقيقي على ما سبق إلا في الأبهة الشكلية ؛ وقد كرس المؤتمر الخامس الواقع الجديد ؛ حيث صقيت مجموعة من العناصر الوطنية من اللجنة المركزية، وكانت هذه التصفية استمرارا لما حدث في المؤتمر الإستثنائي الأول. وتشكل جهاز الجبهة من مجموعة من الأجهزة سميت هياكل، وأصبح السياق على مستوى الشكل مع الإدارة ؛ فعوضو الأمانة يجب أن يكون موازيا للوزير أو لكاتب الدولة، والمحافظ موازيا للوالي على مستوى المادة والإمتيازات. وقد خلق هذا الوضع الجديد نوعا من التحالف الغير مكتوب بين الأجهزة السياسية والأجهزة البيروقراطية حول المصالح ؛ رغم بعض النزاعات التي كانت هنا وهناك.

وإذا كان هذا التحالف الأقوي بين تلك الأجهزة، فإن الواقع على مستوى القاعدة النضالية، التي بقيت متصلة بالشعب، كان غير ذلك. فقد كان المناضلون يترصدون الانحرافات وينددون بها في اجتماعاتهم وتقاريرهم، ولاسيما منها تلك الواقعة في الأجهزة الإقتصادية والإدارية.

بل إن هذا التنديد كان يشمل في كثير من الأحيان، الأجهزة الحزبية الفوقية. ولكن أصواتهم لم تكن تسمع. وتتبعني الإشارة هنا إلى تلك التقاليد الراسخة داخل هياكل الجبهة المتمثلة في النقاش الحر وتنوع وتعددية الأفكار ؛ هذا النقاش الذي كانت نتائجه تخفق على مستوى القرار الذي كان مركزا سواء على مستوى الحزب أو الإدارة. وقد استمر هذا التنديد منذ مطلع الثمانينات وإلى غاية المؤتمر السادس ؛ وأمام هذا الضغط القاعدي، فإن جميع المحاولات التي حاول أصحابها تمريرها من خلال هياكل الجبهة ؛ في دورات لجنتها المركزية أو مؤتمراتها العادية والإستثنائية، باءت بالفشل. وكانت آخر محاولة هي إثراء الميثاق الوطني؛ 1985- 1986. فقد كان إجماع المناضلين على أن المشكلة ليست في الميثاق، وإنما في أدوات التسيير والأشخاص القائمين عليها. وأمام هذا الفشل قدمت نسخة جديدة باهتة مطاطة للميثاق قابلة لجميع التأويلات.



وقد كان معظم تقارير المحافظات المقدمة للمؤتمر السادس يحمل إدانة ظاهرة، ومبطنة للعشرية الماضية ؛ بالرغم مما أصاب هذه التقارير في طريقها إلى صيغتها النهائية من تحويرات. وفي هذا السياق، وحتى تتصف القاعدة النضالية العريضة التي لم تتخبط في الإميازات الجديدة، ينبغي مراجعة التقارير التي كانت تقدمها القسامات والمحافظات ؛ وكذلك المحاضر وأشرطة المهرجانات العامة ؛ وأن خطل التعارض هذا الذي كان قائما بين أجهزة حزبية فوقية ؛ وبين إدارة ملغمة، وبين ما هو واقع على المستوى الشعبي المعبر عنه على ألسنة المناضلين ؛ وحتى جزء كبير من الإطارات الوطنية على مستوى التنفيذ والتي لم تكن منخرطة في الحزب. إن خطل التعارض هذا انكشف في أحداث أكتوبر 1988 ؛ حيث وجدت الإدارة نفسها في هلع، وجهاز الحزب المركزي المفترض فيه أن يكون مع الجماهير محميا بالدبابات من تلك الجماهير، والقواعد النضالية تأثمة. ومن المحزن أننا، دائما نفسر، بصفة عابرة أهم أحداث كبرى، ونقرأها قراءة سيئة ولا نستخلص منها الدرس.

والواضح أن وراء أحداث أكتوبر مناورات صغيرة أمام قضايا وطنية كبرى كانت مطروحة على الساحة ؛ منها ما يتعلق بالحكم الذي وصل إلى طريق مسدود ؛ جعلت الهوة بينه وبين الشعب تتعمق مع مر الأيام، نتيجة أخطاء ارتكبت في تسيير مرحلة التحول الكبرى ؛ منها السياسي والإقتصادي والإداري. ما هي الحسابات التي كانت تجري في الخفاء ؛ وما هو المصير الذي كان يسطر للجبهة ؛ ألم يكن الرفض لأنماط التسيير والتجاوزات والإنحرافات التي كان يندد بها المناضلون في القاعدة، والتي تمكسها تقاريرهم ومناقشاتهم على المستوى الوطني كله. لماذا وقع المؤتمران السادس والإستثنائي بعده في ذلك الجو المشحون بالتشنج والحراسة. هل كان الخوف من تفجير الوضع برمته داخليا. هل كان الهدف محاصرة الجبهة ؛ وإيجاد تنظيمات منافسة، وإيجاد ديمقراطية مظهرية ؛ يمكن اللعب على التوازنات بينها كما هو واقع في عدد من البلدان العربية ؛ لماذا تجاوز النظام قرارات المؤتمر السادس الذي دعا إلى إيجاد منابر داخل الحزب ؛ كتمهيد لتعددية سياسية فعلية ؛ هل أن الجبهة أصبحت تزج الذين كانت الإدارة تدعي أنها تمرقل تسييرها؟ أم

أن النظام أراد تجاوز الجبهة التي كانت تعرقل، في نظره الإصلاحات الليبرالية التي كان يتوي إدخالها منذ مطلع الثمانينات ولكن كان عاجزا عن الجهر بها وفرضها وفق نظام سياسي جديد يتلاءم وتوجهاته. هل كان يريد البحث عن متففس للتذمر الشعبي العام، والذي كان المناضلون يعبرون عنه بوضوح.

كلها أسئلة مطروحة : ماتزال خفاياها مجهولة : الأمر الذي يجعل الإجابة عنها بدقة من الأمور الصعبة في الوقت الحالي. لكن الشعور السائد آنذاك أننا كنا أمام متعطف تاريخي كبير، وأمام قضية وطنية متشعبة يجب التكفل بها. وبهذا الشعور ذهبنا إلى المؤتمر الاستثنائي الذي جمع كل الذين تعاقبوا على المسؤولية منذ اندلاع الثورة المسلحة، باعتبار أن القضية وطنية وينبغي أن نعالجها وطنيا، وبروح وطنية أولا، وأن يكون المؤتمر، بحسب المشاركين فيه، المكان المناسب لمراجعة تجربتنا برمتها، وبطريقة موضوعية لحصر الأخطاء : وتصحيح المسيرة الوطنية، بإيجاد مشروع مستقبلي يجد حلا للأزمة الوطنية، ويحل المعضلات الكبرى القائمة بالنسبة لنظامنا السياسي، وبناء الدولة، وكيفية إدارة المجتمع إلى غير ذلك من القضايا الكبرى. وكان الأمر يقتضي الخروج بقيادة وطنية قوية ومنسجمة قادرة على أخذ القرارات التي تتطلبها المرحلة، مع جهاز تنفيذي ملائم قادر على معالجة الأزمة ميدانيا على مستوى التسيير، وإعادة تنظيم الجبهة بصفة جذرية.

لكن للأسف أن شيئا من هذا لم يقع. فقد فعلت الكواليس والحيل والتحايل والأساليب التقليدية فعلتها، فخرجنا بلجنة مركزية فضفاضة باهتة : ومكتب سياسي متنافر، وبجهاز تنفيذي يبدو في الظاهر، أنه منبثق عن الجبهة : ولكنه في الواقع تتحكم فيه جهات أخرى. وكما كل الأجهزة التنفيذية : الحكومات التي أعقبت أحداث أكتوبر لم تعمروا طويلا : بسبب اصطدامها بالجهات التي أعطت الضوء الأخضر لتعيينها.

وبقيت البلاد بدون قيادة حقيقية، تستطيع التحكم في الأزمة وتسييرها في اتجاه الأمان والاستقرار. وماتزال هذه الوضعية قائمة : رغم المدة الزمنية التي مرت عليها من غير أن ترى مخرجا واضحا في الأفق، وذلك بسبب عجز النظام بمختلف أجهزته ومؤسساته الهشة عن اتخاذ المبادرة

التاريخية الحاسمة التي يتطلبها الموقف والظرف، بإيجاد مشروع وطني جديد، يفكك الأزمة، ويمهدنا عن المرحلة أو المراحل السابقة ؛ بما فيها من تعقيدات وسلبات أوصلتنا إلى المأزق الحالي. لقد انفلت الأمر من الجميع ؛ ودخلنا في محرقة الإرهاب الجهنمية.

فالمعز البيروقراطي/الأمني. في غياب قوة سياسية مؤثرة قادرة على اتخاذ المبادرة والقرارات الحاسمة المطلوبة، هو حالة الوضعية الراهنة بكل ما تحمله من أخطار، وترك الأمور تسير نحو المجهول. لقد ضيعنا الكثير من الوقت ومن الفرص الثمينة، في استراتيجية التحايل والقفز على الواقع. وقد بقيت الجبهة، كجزء من النظام، أحبت أم كرهت، رغم وجود تعددية مبسترة أو مقبركة على السطح، وقد باعت المحاولات لفصلها عن النظام بالفشل. فبقيت في علاقة مد وجزر مع أطراف النظام القائمة. لقد صعب عليها أن تخرج من الأسر الذي تعودت الحياة فيه، ولم تكن لها الجرأة في اتخاذ مبادرات استقلالية، تعطي لها اعتبارها ؛ لقد تعودت على العيش في ظل السلطة، ولم تكن لها الهياكل ولا الإنضباط الضروري التي تمكنها من التحرر، بسبب الإخراقات الكثيرة في صفوفها. والسلطة التي تعودت على الإنكاء على الجبهة ؛ إما للحصول على شرعية لم تستقم بعد، أو لعبها كورقة ؛ في التوازنات الضرورية، والمناورات التقليدية للحفاظ على السلطة، وبقيت الحالة شبيهة بالتوأمين المتلاسين التي تتطلب عملية جراحية للفصل مع كل المخاطر الممكنة حسب تعبير الأخ عبد الحميد مهري.

ومع ظهور الإرهاب المسلح الذي أصبح يحاصر السلطة، ويهدد كيان الدولة الوطنية الناشئة، لم تجد السلطة أمامها غير الإلتجاء إلى منازلي الجبهة الذين وجدوا أنفسهم في خيار بين استقلاليتهم عن السلطة التي كثيرا ما جحدت نضالهم وعرضتهم للغبن، وبين الدفاع عن الدولة الوطنية وعن الوطن الذي أصبح معرضا للخطر. فاختاروا، مع بقاء مطالبهم، بالاستقلالية، الدفاع عن الدولة والوطن، فتحملوا أعباء المسؤولية في الدولة وفي كل المستويات من الدفاع الذاتي إلى الإدارة. وقد دفع الكثير منهم حياتهم ثمنا لهذا الموقف. ومازالت المشكلة قائمة في تحديد العلاقة بصفة نهائية، بين الجبهة والسلطة في هذه المرحلة الإنتقالية

الصعبة. وقد عبر عن هذه الوضعية بشكل دقيق وصائب، السيد مولود حمروش عندما قال "أن تكون الجبهة مع الشعب فهي تضع مشكلة للسلطة، وأن تكون مع السلطة تطرح مشكلة للشعب".

نعتقد أنه من هنا تبدأ المعالجة الجذرية لمشكلة جبهة التحرير الوطني، المتمثلة في هذه المعادلة السهلة المعقدة. فالجبهة كحركة ثورية بتقاليدها النضالية ويمبادئها، لا يمكن أن تكون إلا مع الشعب، وأن تترك السلطة تتكفل بمشاكلها، إلى أن تصل إلى إقامة سلطتها الخاصة التي تستمد شرعيتها من اختيار شعبي غير مغشوش وغير مزور ؛ وهذا يقتضي فك الأسر من السلطة، ويقتضي بالخصوص، القيام بثورة جذرية داخلها للتخلص من الأمراض المتفشية والمعدية التي أصابتها في مراحل الأسر المختلفة، وذلك من أجل قيام جبهة التحرير الوطني نظيفة، قوية، منسجمة، ثورية وطنية تقدمية ؛ جبهة للمستقبل ؛ لقد قادت الجبهة ثورة التحرير المسلحة إلى النصر ؛ وقد حيل بينها وبين أن تقوم بثورة الإستقلال ؛ وعليها أن تقوم بها اليوم ؛ أن تقوم بثورة المستقبل، بالقيام بتقديم مشروع وطني ثوري جديد تتعبأ حوله الأمة بكل قواها الحية عن إيمان ويدون تردد. لقد سرقت الجبهة في فترة من الشعب، ثم من المناضلين لتتحول إلى جهاز بيروقراطي ذيلي للسلطة ؛ وعليها أن تعيد قلب الأوضاع بصفة جذرية ؛ أن تعود للمناضلين وأن تعود للشعب وتستلهم منه القوة ؛ تدافع عن قضاياها الكبرى، تقوده نحو الرخاء والإستقرار والعدالة والعدل، نحو التقدم والعصرنة بجرأة ويدون تردد. أن تعيد تنظيمها من جديد، بصفة جذرية من الألف إلى الياء، ويشكل مغاير لأنماط وأساليب الأنماط السابقة، ؛ أن تضع لنفسها آليات للتجنيد والتكوين، والتربية السياسية والنضالية الراقية. آليات تكبح الإنحرافات السياسية والسلوكية، أن تقوم بعملية فرز شامل ومستمر على أسس المبادئ والإلتزام والسلوك ؛ وليس على حسب الولاءات والتكتلات والنزعات الجهوية المقرفة. أن تقوم بعملية تطهير على أساس نضالي حقيقي، وأن تستفيد في هذا كله بما تملكه من خبرة، وما في صفوفها وفي وسط الشعب من احتياط نضالي ضخم، كشعب ثوري ومقاوم، وفي هذا الإحتياط ما يعينها على هذه المهام الجديدة. عليها أن تفصل في

قضاياها وقضايا الأمة مع الشعب التي ينبغي عليها أن تكون بين أحضانها في علاقة ثقة متبادلة متينة، في تنظيم داخلي محكم ومفتوح على الشعب ؛ مبني على الحرية والديمقراطية الداخلية بالاحترام الصارم لتعدد الآراء والإجتهادات في إطار الخط العام الذي يتضمنه المشروع الوطني.

لقد كشفت الأزمة الحالية عن شقوق كبيرة في أركان البناء الوطني ؛ شقوق في نظام الحكم ككل ؛ في التسيير السياسي وفي الإدارة ؛ وأن الكثير مما بنيناه كان مدغولا ؛ خلل في منظومتنا التربوية والعلمية ؛ خلل في المنظومة الصحية ؛ خلل في نظام تجارتنا الداخلية والخارجية، في المؤسسات التي أمناها على مصيرنا. إنها شقوق الزلزال الكبير الذي هز جميع أركاننا. الجزائر في هذه الأزمة ذهبت بعيدا في الإنفلات، انفلات في كل شيء. ذهبنا بعيدا عن الثورة التي أخرجتنا من عالم المجهول إلى حياة المعلوم ؛ جعلت لنا كيانا واعتبارا ؛ ابتعدنا عن قيمها ومبادئها، دمروا مكتسباتها المادية والمعنوية ؛ هل بقي ما يمكن الإرتكاز عليه.

أصبحت الأمة مهددة تحت ضربات الجبهة والعشائرية، تحت رحمة الكتل والمضاربين من رموز الأغنياء الجدد الذين أثروا من الثورة وعلى حسابها. لقد وقع الإستهتار بالقضايا الوطنية الكبرى لحساب أصحاب المصالح والمغامرين. لقد قال أحد المناضلين متسائلا. من هم الأثرياء الجدد؟ مجيبا إنهم أولئك الذين كانوا ضد الثورة أثناء الكفاح المسلح ؛ أو أمنتهم الثورة على مصالح الأمة بعد الإستقلال فسرَقوها.

عوامل كلها أصبحت تهدد المجتمع برمته بالإنهيار ؛ الرشوة، اللامبالاة، الإحباط، عدم الثقة في كل شيء، عدم القيام بالواجب ؛ ضعف الحس المدني، صفة الشهامة والرجولة، عزة النفس، التحايل على كل شيء، سوء الظن، انهيار الهمم، الغرور الوطني، تفكك الروابط الإجتماعية وحتى الأسرية لدى فئات يتسع عددها ويستفعل خطرهما مع مر الأيام، ضربت سمعة الجزائر في الصميم. هذه العيوب المستشرية ؛ أصبحت لا تمرقل حياة الأمة فحسب، وإنما كيانها، وحرمانها من كل قوة تمكّنها من بناء مستقبلها.

فجبهة التحرير الوطني ؛ كحركة ثورية وطنية تقدمية، عليها اليوم أن تواجه هذا التحدي الضخم ؛ لقد كان مبرر وجودها في أول نوفمبر 1954

أن تقود الثورة إلى النصر، والشعب الجزائري إلى الاستقلال، ومبرر بقائها واستمرارها حاليا هو أن تواجه التحدي ؛ أن تواجه مصير الأمة برمته، وأن تقودنا إلى الانتصار على الأزمة، والقضاء على مخلفاتها.

جبهة التحرير الوطني ليست "حزبا" سياسيا عاديا، يكون ورقة في سوق المساومات والتوازنات السلطوية، يبدق في نادي الكولسة، تقوم بتلفيقات "برامج" اقتصادية لا علاقة لها بأي مشروع تنموي جدي. على الجبهة أن تعيد صياغة الأمة من جديد. إنها، مرة أخرى، معركة تاريخية يجب أن تخاض لإعادة قطار الثورة إلى السكة، ونزع الألفام من طريقه لضمان مستقبل أمن الأمة.

ولكن هل هذا ممكن بعد كل الذي حصل؟ نعم ممكن ولأنه ممكن لأن الشعب الجزائري برمته ضد الوضع القائم كما وصفناه ؛ وأنه في حاجة إلى قوة وطنية تخلصه منه. ولا تكون هذه القوة إلا الجبهة إذا استفاقت، وأن كل الشروط متوفرة ؛ خبرة نضالية وتنظيمية قوية، جيش من المناضلين في العمق ؛ عمق الجبهة. خلق، باستمرار، من طرف القوى الإنتهازية والمناورات السلطوية وقوى المافيا، احتياطي نضالي ضخيم في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة. ومازالت ثقافة الشعب العامة هي الثقافة السياسية التي رسختها الثورة عن طريق جبهة التحرير الوطني.

وأن الجزائر تملك إمكانيات ضخمة من الوسائل المادية، ومن القوى البشرية المؤهلة. إنها في حاجة إلى قيادة كفأة مناسبة لأوضاعها.

إن جبهة التحرير الوطني ليست "حزبا" بالمعنى التقليدي، وعليها أن تتخلص من هذا "الحزب" الذي كبلها ببيروقراطيته وتقاليد السلبية ؛ كما تتخلص من أسر السلطة، وأن تكون وعاء لاستيعاب كل القوى الحية في جميع شرائح المجتمع، وأن تكون ممثلة لمجتمعنا بما فيه من ثراء وتنوع وتعددية. أن تكون الساحة التي يجد فيها المجتمع نفسه روحيا وماديا.

وعلى الجبهة أن تقلع عن التوجه الذي بدأت تسير فيه نحو النخبوية ؛ وإذا كانت النخبة مقصية في الماضي، فلا يعني اليوم أن تقصي بقية فئات المجتمع عن العمل السياسي، وعن القوى التمثيلية. فالجبهة المتجددة جنزيا في طبيعتها الوطنية الثورية العصرية تتبذ وتحارب

الإقصاء والإحتكار لأي ميدان مهما كانت قوة الإحتكار والإقصاء لأن  
الجزائر للجميع. وإذا كانت الجزائر للجميع، فإن الجبهة تستوعب الجميع،  
ولا تقصي من صفوفها إلا الخونة والسراق. فأعداؤها خونة الوطن  
ولصوص ثروات الأمة وخونة أمانتها. وفي معركتها الإجتماعية عليها أن  
تتحاز للفئات الأكثر حرمانا ؛ أن تكون مع الجائع حتى يشبع، ومع  
العطشان حتى يروي، ومع العنقي حتى يسعد، ومع صاحب الحق حتى  
يأخذ حقه، ومع المظلوم حتى ينصف، ومع الضعيف حتى يقوى.







## الفهرس

7	- الإهداء
9	- مقدمة
12	- كلمة لابد منها
15	من الإستقلال إلى الحرية
33	أحداث أكتوبر - الزلزال
53	نظام الحكم - المعضلة
71	من الأشخاص إلى المؤسسات - الديمقراطية
89	الثابت والمتحول في عصر العولمة
111	المنظومة التربوية - ثورة المستقبل المتجددة
139	قاطرة التقدم - الجامعة
155	الثقافة صياغة الأمة
179	من الثورة وبالثورة
197	جبهة التحرير الوطني - المبدأ والمآل

طبع المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار  
وحدة الطباعة/ الرويبة ANEP  
2005



إن علاقة اللاتوافق بين أنظمة السلطة السياسية  
والمثقف ناتجة أصلاً على أن دور المثقف هو دور  
نقدي. فالفكر الخلاق الذي يجب أن يتمتع به المثقف  
من خصائصه الأولية هي "النقد". والمثقف الذي  
يقف حاسداً للنقد يتحول إلى "مثقف أرتب".

إن الدور الأساس الذي يلعبه المثقف العضوي هو أن  
ينقذ السياسة. فالسياسة والسياسي يريدان أن يخطلا  
في خطاب تبسيطية أيديولوجية تعميمية هدفهما  
الإبقاء على أساسيات البنية الاجتماعية والسياسية  
والمخيلية أيضاً. فإذا كان المثقف يريد التغيير ويريد  
التقدم نحو الجديد في حالة من التفكير تارة وفي  
حالات من المغامرات تارة أخرى، فالسياسي على العكس  
من ذلك يخاف التغيير ويسعى قدر الامكان توهيم  
المجتمع بتغيير سطحي يحافظ على متن البنية  
الكلاسيكية بعناصرها المحافظة.

إن علاقة "القلق" و"النقد" و"المعارضة" بين  
"المثقف" و"السلطان" يجب المحافظة عليها لأنها هي  
الحالة الطبيعية التي تجعل المثقف يحافظ على  
"خاصية النقد" وهي واحدة من تعريفات المثقف.

أقدم هذه المقاربة لأن في هذا الكتاب (من  
الاستقلال إلى الحرية) شينين أساسيين هما

أ- أن كاتبيه الأستاذ محمد سعيدي مثقف جامعي له  
مسار مهني وسيلسي طويل داخل مؤسسات الدولة  
الجزائرية المعاصرة ولكنه ومع ذلك كان صوته منفرداً  
ومتفرداً. إذ ظل محافظاً على استقلالية التفكير  
والتقدم. فكان بذلك مسيراً واطاراً بحس المثقف  
النقدي. كان حريصاً على المحافظة على مسافة للرؤية  
الشاملة المؤسسة على النقد الذاتي والتاريخي.

ب- أما الشيء الثاني فهو مضمون هذا الكتاب  
المتعتمتع بجراحة تحليلية تتراوح ما بين التفكير  
الفلسفي والفكر السياسي من جهة والتحليل التاريخي  
والقراءة الاجتماعية للجزائر خلال قرن من الزمن.

لماذا يرتاح القارئ لمثل هذه الكتابة التي تزوج في  
لغة أدبية عالية ما بين التجربة الذاتية وأطرولوجيات

التاريخ والسياسية؟ يرتاح إليها لأنها  
وتدافع عنه. وإنما إذ تكتب القضايا  
فإنها في الوقت نفسه تذهب بعيداً  
النتائج والقراءات من خلال وقائع  
للعين غير الناقدة والتي لا تعرف  
مضائل التاريخ.

